جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علـــوم التسييـــر

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة مالية

تحت عنوان

التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات – بوعاتي محمود –

من إعداد الطلبة:

قريميدة نجم الدين

سلماني وليد

تحت إشراف الأستاذ:

سلاوي رفيق

السنة الجامعية 2024/2023

جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــالمـــــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علـــوم التسييـــر

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة مالية

تحت عنوان

التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات – بوعاتي محمود –

من إعداد الطلبة:

قريميدة نجم الدين

سلماني وليد

تحت إشراف الأستاذ:

سلاوي رفيق

السنة الجامعية 2024/2023

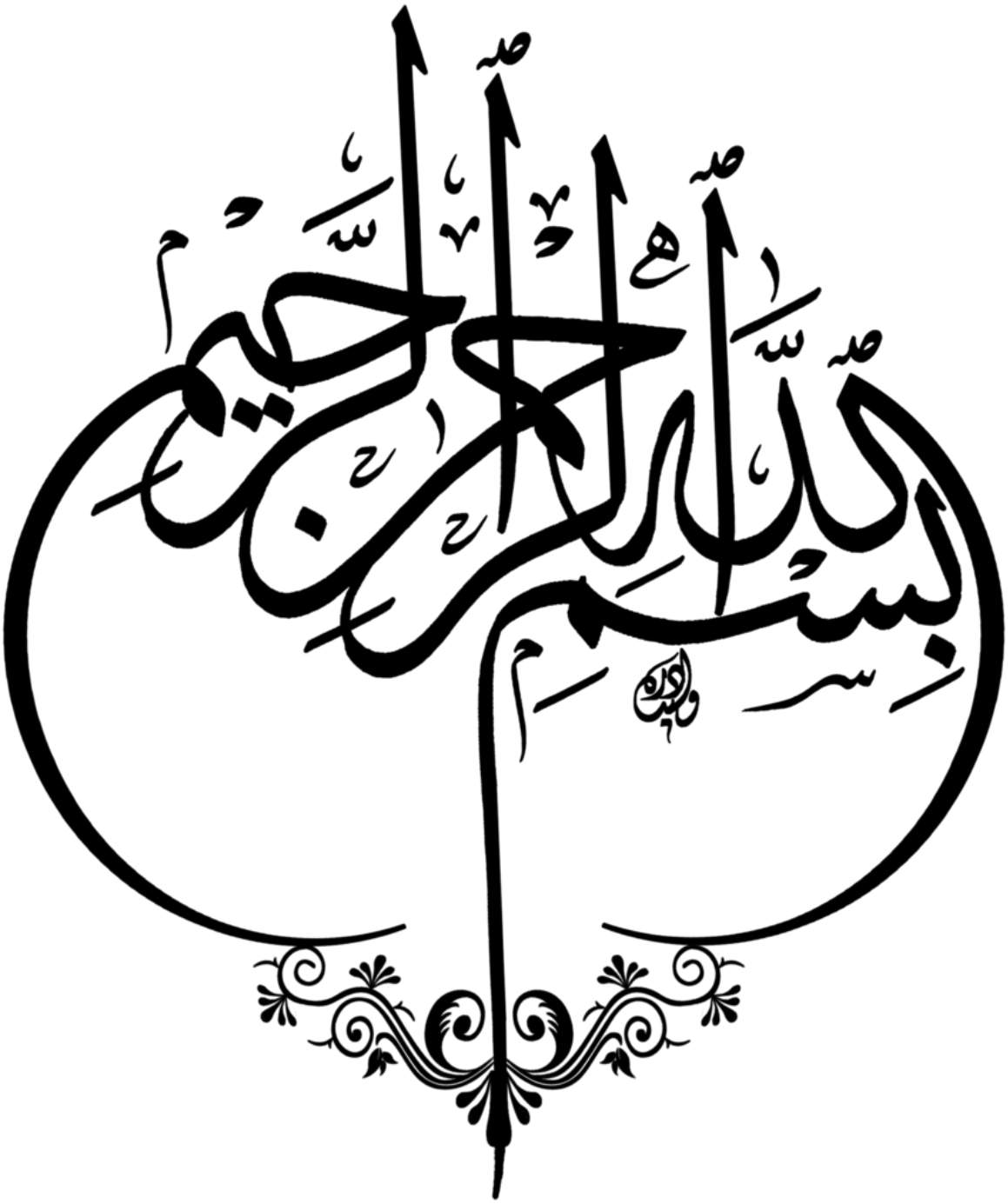
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

نشكر الله عز وجل الذي أنعم علينا بنعمة العلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع

كل الشكر والتقدير والاحترام إلى أستاذنا القدير سلاوي رفيق و الذي سدد خطانا لإتمام هذا العمل المتواضع والذي لولاه ما كان لهذا العمل أن يخرج على صورته التي هو عليها.

جزاه الله خيرا وأدامه فخرا للعلم ولأهله.

جزيل الشكر والتقدير إلى كل من علمنا حرفا.....أساتذتنا الأفاضل دون استثناء.

كما نتوجه بالشكر لكل موظفي مؤسسة عمر بن عمر على حسن استقبالهم وتعاونهم الذي مكننا من إجراء عملنا التطبيقي

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

لم تكن رحلة قصيرة ولا الطريق سهلا لكن والحمد لله الذي يسر البداية

وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي و تعبي إلى الوالدين

الكريمين **حفظهما الله**

إلى عائلتي الكريمة كل باسمه زوجتي التي كانت عونا و دعما لي في كل

الأوقات و إلى أبنائي ساجد و أبرار **حفظهم الله**

إلى إخوتي كل باسمه وأقاربي و زملاء الدراسة

كما نشكر جميع أساتذة قسم علوم التسيير خاصة و كلية العلوم

الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير عامة بجامعة 08 ماي 1945

نجم الدين

الإهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

لم تكن رحلة قصيرة ولا الطريق سهلا لكن والحمد لله الذي يسر البداية وبلغنا النهايات بفضله وكرمه

أهدي هذا العمل المتواضع الذي هو ثمرة جهدي و تعبي إلى الوالدين الكريمين

حفظهما الله

إلى عائلتي الكريمة كل باسمه و زوجتي وإلى ابني الغالي أمير

إلى إخوتي كل باسمه و أقاربي و زملاء الدراسة

كما نشكر جميع أساتذة قسم علوم التسيير خاصة و كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير عامة بجامعة 08 ماي 1945،

وليد

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والتقدير	-
الاهداء	-
فهرس المحتويات	I-IV
قائمة الجداول	V- VI
قائمة الاشكال	VII
مقدمة عامة	أ-و
الفصل الاول :مفاهيم أساسية حول التحليل المالي	7
تمهيد الفصل	8
المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية	9
المطلب الأول: تعريف المؤسسة الاقتصادية وخصائصها	9
المطلب الثاني: وظائف المؤسسة الاقتصادية	12
المطلب الثالث: أهداف المؤسسة الاقتصادية	14
المطلب الرابع: أنواع المؤسسات الاقتصادية	17
المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي	21
المطلب الاول: مفهوم التحليل المالي وانواعه	21
المطلب الثاني: أهداف واهمية التحليل المالي	25

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي	26
المطلب الرابع : استعمالات التحليل المالي والجهات المستفيدة منه	28
المبحث الثالث: أدوات التحليل المالي	32
المطلب الاول : ماهية القوائم المالية	32
المطلب الثاني : التحليل المالي بواسطة النسب المالية	46
المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي	59
خلاصة الفصل	63
الفصل الثاني: علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء المالي	64
تمهيد الفصل	65
المبحث الأول: ماهية الأداء المالي	66
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي	66
المطلب الثاني: أهمية الأداء المالي	71
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	72
المطلب الرابع: معايير الأداء المالي	75
المبحث الثاني: أساسيات عملية تقييم الأداء المالي	77
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	77
المطلب الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي	78

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي	79
المبحث الثالث: التحليل المالي وأثره على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية	83
المطلب الأول: أثر النسب المالية في تقييم الأداء المالي	83
المطلب الثاني: أثر مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي	85
المطلب الثالث: مزايا وعيوب استخدام النسب المالية	87
خلاصة الفصل	89
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة "عمر بن عمر" للمصبرات بوعاتي محمود	90
تمهيد الفصل	91
المبحث الأول: تقديم مؤسسة "عمر بن عمر" للمصبرات	92
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة	92
المطلب الثاني: فروع المؤسسة وأهدافها	93
المطلب الثالث: مهام ونشاط المؤسسة	95
المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	95
المبحث الثاني: القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي لمؤسسة "عمر بن عمر" للمصبرات	100
المطلب الأول: الانتقال من الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية	100
المطلب الثاني: تحليل الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر بواسطة النسب المالية	112

المطلب الثالث: تحليل الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر بواسطة مؤشرات التوازن المالي	116
خلاصة الفصل	119
خاتمة عامة	121
قائمة المراجع	125
قائمة الملاحق	VIII
ملخص الدراسة	-

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1–1	نموذج الميزانية المقفلة يبن عرض عناصر الأصول	35
2–1	نموذج الميزانية المقفلة يبن عرض عناصر الخصوم	38
3–1	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	41
4–1	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	44
1–2	الموازنة بين الكفاءة والفعالية	69
2–2	علاقة النسب المالية بتقييم الأداء المالي	84
3–2	علاقة مؤشرات التوازن المالي بتقييم الأداء المالي	86
1–3	جانب الأصول للميزانية لسنة 2022	99
2–3	جانب الخصوم للميزانية لسنة 2022	101
3–3	جانب الأصول للميزانية لسنة 2023	102
4–3	جانب الخصوم للميزانية لسنة 2023	104
5–3	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنة 2022	106
6–3	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنة 2022	106
7–3	جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنة 2023	107
8–3	جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنة 2023	107
9–3	جدول حسابات النتائج سنة 2022	108
10–3	جدول حسابات النتائج لسنة 2023	109
11–3	نسب السيولة لسنتي 2022 و 2023	111
12–3	النسب الهيكلية (نسب التمويل) لسنتي 2022 و 2023	113
13–3	نسب النشاط لسنتي 2022 و 2023	114

14–3	نسب المردودية لسنتي 2022 و 2023	115
15–3	رأس المال العامل FRNG لسنتي 2022 و 2023	116
16–3	احتياجات رأس المال العامل BFR لسنتي 2022 و 2023	117
17–3	الخزينة TN لسنتي 2022 و 2023	117

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1–1	إدارة الإنتاج	13
2–1	استعمالات التحليل المالي	29
1–3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة (المديرية العامة)	95
2–3	الهيكل التنظيمي للمؤسسة (الوحدات)	96

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
01	فروع مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات
02	أصول ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2022
03	خصوم ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2022
04	جدول حسابات النتائج لسنة 2022
05	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2022
06	أصول ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2023
07	أصول ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2023
08	جدول حسابات النتائج لسنة 2023
09	جدول تدفقات الخزينة لسنة 2023

المقدمة العامة

مقدمة عامة:

يشهد العالم العديد من التطورات التي أثرت بشكل كبير على نمط و اتجاهات العلاقات في العديد من المجالات ،منها الاقتصادية والاجتماعية و غيرها ،و لقد سايرت المحاسبة تلك التطورات الراهنة وأصبحت نشاط خدميا يهتم بتوفير المعلومات للأطراف المختلفة سواء كانت الداخلية أو الخارجية المتعاملة مع الوحدة الاقتصادية ،و التأقلم مع تغيرات المحيط لتضمن استمراريتها ،وحتى تتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها فهي بحاجة إلى قياس و تقييم نتائجها أو بالأحرى تقييم أدائها خاصة منه المالي ،وهذه النتائج و الأهداف التي تبينها القوائم المالية الختامية للمؤسسات لم تعد قادرة على تقديم صورة حقيقية عن الوضعية المالية لها دون تعزيزها بأداة أو أكثر من أدوات التحليل المالي الذي يعتبر أمرا ضروريا و أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة ،فهو لا يخرج عن كونه دراسة تفصيلية للقوائم المالية المنشورة و فهمها من أجل الوصول إلى معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة و من أجل الكشف عن نقاط قوة و ضعف السياسات المالية المطبقة داخل المؤسسة و تقييم أدائها المالي .

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل التحقق من بلوغها الأهداف المراد تحقيقها، والتي ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة، حيث أصبح لزاما على المدير المالي القيام بمجموعة من الدراسات قبل اتخاذ أي قرارات مالية استراتيجية، وهذه الدراسات التي يقوم بها المدير المالي هي تقييم الأداء المالي والتي تشمل نسب السيولة ونسب الهيكلة ونسب النشاط إلى غير ذلك.

إشكالية الدراسة :

مما سبق يمكن صياغة الاشكالية التي يعالجها هذا البحث كما يلي :

ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

و لمعالجة هذه الاشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحليل المالي ؟و ما هي أدواته ؟
- ما هو تقييم الأداء المالي ؟ وكيف تتم عملية التقييم ؟
- هل أدوات التحليل المالي المستخدمة في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات تساعد على تحسين أدائها المالي؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الأسئلة المطروحة و تحقيق أهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية :

– التحليل المالي هو عملية منتظمة تفسر تصرفات المؤسسة و سلوكها من خلال قوائمها المالية بهدف التعرف على النقاط الإيجابية و السلبية التي تتخلل الوضعية المالية للمؤسسة ،وتتمثل أدواته في القوائم المالية ،النسب المالية ،ومؤشرات التوازن المالي .

– تقييم الأداء المالي هو أداة رئيسية لازمة للإجراء الرقابي للمؤسسة ،يسمح بتحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة و بالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ،وتتم عملية التقييم بتحديد نقاط القوة والضعف بالاعتماد على المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

– نعم ، أدوات التحليل المالي المستخدمة في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات تساعد على تحسين أدائها المالي من خلال تحليل المؤشرات بالاعتماد على القوائم المالية التي تساعد نتائجها في اتخاذ القرار المالي .

أهمية الدراسة :

يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة ،إذ تكمن أهميته في معرفة دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و ذلك بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على التحليل الدقيق للقوائم المالية في تشخيص و تحديد المشاكل التي تطرأ على أدائها بشكل عام و أدائها المالي بشكل خاص و اقتراح مختلف الحلول لها باستخدام أهم النسب المالية التي تساعد على تبيان نقاط القوة و المحافظة عليها و تبيان نقاط الضعف بتجنبها و إيجاد الحلول لها من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرار المالي و تحسين أدائها المالي .

أهداف الدراسة :

– التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و العوامل المتحكم فيه .

– معرفة دور التحليل المالي باستخدام أدواته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و تحديد كفائتها و مدى تحقيق أهدافها .

– معرفة الاهتمام التي توليه المؤسسة الاقتصادية لتقييم الأداء المالي .

– تطبيق تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي على مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات .

أسباب اختيار الموضوع :

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة ،وإنما نتيجة عدة اعتبارات موضوعية وذاتية .

أ– أسباب موضوعية :

– توافق الموضوع مع التخصص العلمي المدروس ؛

– أهمية الموضوع البالغة لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية وخاصة تلك الفئة التي تشغل بالوظيفة المالية ؛

ب– أسباب ذاتية :

– الرغبة في تطوير هذا الموضوع ونقله من صيغته النظرية الجامدة إلى الصيغة الديناميكية التطبيقية ؛

– الرغبة في معرفة ودراسة كل ما يتعلق بدور النسب المالية في تقييم الأداء المالي ؛

– الميل الشخصي للمواضيع ذات صلة بمالية المؤسسة .

منهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ،إذ ظهر المنهج الوصفي من خلال جمع مختلف البيانات و المعلومات المتعلقة بالقوائم المالية ز النسب المالية المستعملة لتقييم الأداء المالي ،و هذا ما ظهر في الجانب النظري المجسد في الفصلين الأولين و المنهج التحليلي من خلال تحليل الوثائق و المعطيات المالية المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة و ذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات المتمثلة في القوائم المالية :الميزانية ،جدول حسابات النتائج ،...و إسقاط ما تم طرحه في الجانب النظري على الجانب التطبيقي في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات بالتطرق بمنهج دراسة الحالة وهذا بغرض البحث المعمق و المفصل على أرض الواقع .

أدوات الدراسة :

1– أدوات التحليل : يتم الاعتماد على عدة أدوات التحليل فبالنسبة للجزء النظري يتم الاعتماد على مجموعة من الجداول المدعمة في كثير من الأحيان ببيانات رقمية بالإضافة إلى جملة من الأشكال و ذلك لإضفاء نوع من التوضيح ،أما بالنسبة للجزء التطبيقي تم الاعتماد على النسب و المؤشرات المالية التي تمكن من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة

2– التوثيق العلمي : للإلمام بجوانب الموضوع و إثراء الدراسة تم الاعتماد على البحث المكتبي و الذي يساعد على تغطية الجانب النظري للموضوع من خلال مجموعة من الكتب و الأبحاث العلمية و المجلات المتخصصة التي تعرضت لجانب من جوانب الموضوع بصورة كلية أو جزئية ،بالإضافة إلى بعض المقالات و الرسائل العلمية .

أما فيما يخص الدراسة التطبيقية تم الاعتماد على مجموعة من الاحصائيات المستخرجة من مصدرها الأولي (مؤسسة عمر بن عمر) من أجل حساب النسب المالية و ذلك أثناء مقابلة مع مدير المالية بالمؤسسة .

حدود الدراسة :

من أجل الالمام بإشكالية البحث و فهم جوانبها المختلفة حددت مجالات دراستنا كما يلي :

1- **الحدود المكانية** : تمت الدراسة في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات .

2- **الحدود الزمانية** : تم دراسة الحالة لمؤسسة عمر بن عمر للسنوات 2022 و 2023 .

فترة الدراسة :

كانت فترة التربص من 21 أفريل 2024 إلى غاية 23 ماي 2024 .

الدراسات السابقة :

من أبرز الدراسات التي بين أيدينا و لها جانب كبير من المعالجة للموضوع الذي نحن بصدد دراسته نذكر منه:

1- دراسة أمينة عابد (**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة ماستر ،جامعة أم البواقي ،2013**)

عالجت أمينة عابد رسالتها المعنوية " **التحليل المالي كأداة لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية** " ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،و أهم المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة ، و أسقطت دراستها على مؤسسة سونلغاز .

و توصلت الدراسة إلى إن المؤسسة تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية المتاحة والتي هي في تطور مستمر ما يجعلها تحتل مكانة هامة داخل السوق الوطني ،و خلال سنتي الدراسة 2012-2013 وجدنا أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لحسن استخدامها وتسييرها للموارد المتاحة .

2- دراسة اليمين سعادة ،**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر** ،جامعة البويرة ،2018 عالجت اليمين سعادة مذكرتها المعنونة " **فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة** " ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة و ذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير و المؤشرات المالية الأكثر أهمية التي تناسب الدراسة ،و بعد التطبيق على مؤسسة ديوان الترقية و التسيير العقاري توصلنا إلى أن ضرورة تقييم الأداء المالي بواسطة أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المقيم تقييم الوضعية المالية للمؤسسة .

3- دراسة قاسم ياسمينة ،حسين نور الهدى ابتسام ،**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر** ،جامعة ابن خلدون تيارت ،2022 ،التي كانت تحت عنوان " **دور التحليل المالي في ترشيد القرارات في مؤسسة مصرفية** " ،حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التحليل المالي و دوره في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة المصرفية و التعرف على رشادة القرار في منح القروض مثلا ،و بعد إسقاط هذه الدراسة على البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540 ،توصلنا إلى أن هذا البنك يعتمد على التحليل المالي كوسيلة لكشف نقاط القوة و الضعف للمؤسسة طالبة القرض .

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة :

1- بيئة الدراسة و القطاع الذي ستطبق عليه الدراسة : تم تطبيقها على القطاع الاقتصادي تحديدا مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات – بوعاتي محمود – .

2- الهدف الذي تسعى له الدراسة : سعت الدراسة الحالية إلى معرفة دور التحليل المالي بأدواته (القوائم المالي ،النسب المالية ،مؤشرات التوازن المالي) في تقييم الأداء المالي ،بينما تنوعت أهداف الدراسات السابقة لهذا الموضوع فمنهم من ركز على أثر التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية فقط .

3- ركزت الدراسة الحالية على جانبي التحليل المالي و تقييم الأداء المالي رغم أن بعض الدراسات السابقة تناولت المتغيران معا في البحث و أولت الاهتمام أكثر بقياس الأداء المالي و مساهمته في اتخاذ القرارات المالية.

4- طبقت الدراسة الحالية في مؤسسة اقتصادية انتاجية خاصة بينما بعض الدراسات السابقة طبقت دراستها الميدانية في مؤسسات مالية و اقتصادية عمومية .

هيكل الدراسة :

من أجل معالجة الموضوع و الإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ،فصلين نظريين و فصل تطبيقي كالآتي :

الفصل الأول : المعنون بـ " **مفاهيم أساسية حول التحليل المالي** " تضمن مبحثا عن ماهية المؤسسة الاقتصادية و المبحث الثاني سلطنا الضوء على ماهية التحليل المالي أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه لأدوات التحليل المالي .

الفصل الثاني : المعنون بـ "علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية" ،حيث تضمن المبحث الأول ماهية الأداء المالي ،و المبحث الثاني قمنا بتسليط بالتطرق أساسيات عملية تقييم الأداء المالي ، أما المبحث الثالث فأبرزنا التحليل المالي و أثره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

الفصل الثالث :المعنون بـ "دراسة حالة لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات – بوعاتي محمود" وهو فصل تطبيقي ألقينا الضوء من خلاله على أهم النقاط التي تناولناها في الجانب النظري ،التي حاولنا فيها تطبيق مختلف طرق و أدوات التحليل من خلال تحليل وضعيتها المالية لسنتي 2022 و 2023 .

و الخاتمة التي تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل اليها و على إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات و التوصيات .

صعوبات الدراسة :

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذه الدراسة في :

- عدم الحصول على الوثائق بالقدر المرغوب فيه من المعلومات من المؤسسة محل الدراسة .
- صعوبة تفسير النتائج المحصل عليها و التي قد لا تفسر في بعض الأحيان اتجاهات المؤسسة .
- تقارب قيم النسب المالية بين سنوات محل الدراسة .
- ضيق الوقت لإعداد البحث و إجراء التربص .
- هناك نوع من التحفظ في تقيم المعلومات الكافية و الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول التحليل المالي

تمهيد الفصل:

المؤسسة الاقتصادية هي النواة و الركيزة الأساسية لنجاح الاقتصاد ،و ذلك من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها المسطرة كتشخيص صحيح لوضعيتها المالية مع إجراء فحص للسياسات المتبعة من طرفها في دورات متعددة من نشاطها و ذلك عن طريق تحليل بياناتها المالية اعتماد على عدة مؤشرات و نسب مالية يتم حسابها انطلاقا من القوائم المالية التي تعدها المؤسسة المتوفرة على مستوى قسم المحاسبة و المالية ،و ذلك من خلال دراسة و تحليل بعض النسب المالية المتعلقة بنشاطها ، و سنحاول في هذا الفصل من التطرق إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية .

المبحث الثاني : ماهية التحليل المالي

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي

المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية

حاولنا تسليط الضوء في هذا المبحث على المؤسسة الاقتصادية و ما يميزها و إلى ما تهدف و أهم وظائفها .

المطلب الأول : تعريف المؤسسة الاقتصادية و خصائصها

أولا : تعريف المؤسسة الاقتصادية

اختلفت تعاريف المؤسسة حسب الاتجاهات الاقتصادية أو الإيديولوجيات حيث أدى اختلاف نظرة الاقتصاديين في الاقتصاد الاشتراكي إلى المؤسسة عن نظرة الرأسماليين لها إلى اعطاء تعريفات مختلفة لها، حيث من الصعب أن نحيط في تعريف واحد معنى كلمة مثل المؤسسة، فهي مؤسسة تتميز بالشمولية ويمكن أن ينظر إليها زوايا متعددة. هناك تعاريف متعددة اعطيت للمؤسسة وكل منها يركز على جانب من الجوانب، والاختيار بين تلك التعاريف المختلفة يتوقف على الغرض من استعمالها والأهمية التي تعطى لكل جانب.

المؤسسة هي كل وحدة قانونية سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي و استقلال في صنع القرار، وتنتج سلع أو خدمات .[1]

تعرف كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية، المادية، والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة .[2]

وتعرف المؤسسات الاقتصادية على أنها مجموعة من الطاقات البشرية والموارد المادية (طبيعية كانت أو مادية أو غيرها) والتي تشغل فيما بينها وفق تركيب معين ومحدد قصد إنجاز وأداء المهام المنوطة بها من طرف المجتمع . [3]

---

[1] رفيقة حروش، **اقتصاد و تسيير المؤسسة** ،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 28 .

[2] عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد و تسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 25 .

[3] أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 15.

1- المؤسسة من المنظور القانوني

تعد المؤسسة تجمع بشري يتم من خلاله توجيه جهود أعضائه وتظافرها من أجل تحقيق أهداف مشتركة التي أنشأت المؤسسة من أجلها وذلك وفق إطار قانوني يحدد الحقوق والواجبات والصلاحيات لمجمل سن الأفراد والعلاقات التي تربطهم والمحيط الخارجي للمؤسسة .

2- من المنظور التنظيمي

تعد المؤسسة من هذا المنظور جملة من الوظائف والمهام والمسؤوليات تربطها ببعضها البعض ضمن قنوات متعددة حيث يختلف كل هذا باختلاف تلك الوظائف والمهام وقنوات الاتصال إذ لكل منها بناء تنظيمي الذي يلائمها ويتم إدارة كل ذلك وفق جملة من التقنيات والمهارات في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة و وضع القرار .[1]

3- من منظور النظم

يعرف Pytra henry النظام على أنه : " مجموعة من العناصر في تداخل ديناميكي منظم لتحقيق هدف معين، و من هذا المنظور تعد المؤسسة الاقتصادية نظاما متشابكا مفتوحا يتكون بدوره من مجموعة من الأنظمة الفرعية، و يؤثر ويتأثر ببيئة الأعمال المحيطة به حيث يمثل العملاء والموردون والمنافسة و تقلبات الأسواق و غيرها من العناصر الأكثر تأثيرا فيه علاوة على المكونات الاقتصادية الأخرى، و القانونية و المناخ السياسي و الثقافي و الاجتماعي و غيره .

4- من المنظور الإنتاجي

إن محصلة ووظائف المؤسسة الاقتصادية في وظيفة الإنتاج التي يعبر على أنها عمليات خلط وتحميل للمدخلات (الموارد) المادية والبشرية وتناسقها وفق نسب معينة تعطي في الأخير مخرجات من سلع وخدمات جاهزة للاستعمال تتعدد فيها المنافع والمزايا لطالبها ومسيرها والمجتمع بأسره .[2]

استنادا إلى ما ورد سرده والمفاهيم ذات الأبعاد المختلفة حول المؤسسة الاقتصادية يمكننا صياغة مفهوم شامل نحاول

[1] منير نوري، **تسيير الموارد البشرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 06-07.

[2] أحمد بن عيشاوي، **محاضرات مقياس تسيير المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة دفعة 2008-2009، ص 170 .

من خلاله جمع أهم النقاط الأساسية التي تندرج ضمن تعريف المؤسسة الاقتصادية،

حيث يمكن تعريفها في هذا الإطار المفاهيمي على أنها هيكل تنظيمي اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو يتبادل السلع مع الأعوان الاقتصاديون الآخرون أو القيام بكليهما معا بغرض تحقيق نتيجة ملائمة وهذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني والزماني الذي توجد فيه، وتبعا لحجم ونوع نشاطها .[1]

ثانيا : خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتصف المؤسسة الاقتصادية بخصائص سواء كانت في المجال الإنتاجي أو القانوني أو التنظيمي نلخصها فيما يلي :[2]

- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها ؛
- تمثل المؤسسة وجود ذمة وتعتبر مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية وتمتلك القدرة على الإنتاج، حيث تنسق بين عوامل الإنتاج و تختار السلع التي ترغب في إنتاجها؛
- تتعرض المؤسسة لعنصر المخاطرة المرتبط بحالة عدم التأكد وعلى هذا يجب أن تكون قادرة على البقاء بما يكفل لها من تمويل كاف و ظروف مواتية و عمالة كافية يجب أن تكون قادرة على تكييف نفسها مع الظروف المتغيرة؛
- تكون بحوزة المؤسسة وسائل مادية وبشرية ومالية تحدد حجمها و قدرتها التنافسية و من تم فإن تغيير هذه الوسائل يعتبر قرارا حاسما يتوقف عليه مستقبل المؤسسة ؛
- التحديد الواضح للأهداف و السياسات و البرامج و أساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى إلى تحقيقها، أهداف كمية و نوعية بالنسبة للإنتاج لتحقيق رقم أعمال معين... ؛
- تعمل المؤسسة على ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها و يكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات

و إما عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف ؛

---

[1] ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ،دار المحمدية العامة، 1998، ص 11 .

[2] عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية بن عكنون، ،الجزائر، 1993، ص ص 25-26 .

- لا بد أن تكون المؤسسة مواتية للبيئة المتواجدة فيها و تستجيب لها، فالمؤسسة لا تكون منعزلة فإذا كانت ظروف معاكسة فإنها يمكن أن تعرقل عملياتها الموجودة و تفسد أهدافها ؛
- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، فبالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج و نمو الدخل الوطني فهي مصدر رزق الكثير من الأفراد ؛
- يجب أن يشمل اصطلاح المؤسسة بالضرورة على فكرة زوال المؤسسة إذا ضعف مبرر وجودها أو تضاءلت كفاءتها .

المطلب الثاني : وظائف المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسة عدة وظائف تمكنها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي.

أولا– الوظيفة المالية

هي مجموعة من المهام و المسؤوليات و العمليات المرتبطة بالبحث عن الموارد المالية من مصادرها الممكنة، و يمكن القول بأن مهام الوظيفة المالية تنحصر فيما يلي :[1]

1– التخطيط : تحديد الأهداف المالية و تهيئة البرامج و الميزانيات .

2– التنسيق : اتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق البرامج و تنسيق النشاطات .

3– الرقابة : لضمان تحقيق الأهداف و البرامج المسطرة .

ترتبط الوظيفة المالية في المؤسسة بشكل كبير بالعمليات المالية والتي تشكل الحياة المالية للمؤسسة ، وذلك باعتبار أن كل نشاط وعمل اقتصادي يعتمد على الموارد المالية، وتتمثل مهام هذه الوظيفة في إعداد برنامج لتمويل المؤسسة والإشراف على تنفيذها، كما تتمثل المهمة الرئيسية لهذه الوظيفة في إدارة وتسيير الخزينة.

ثانيا– وظيفة الإنتاج

عبارة عن عملية تقنية لفترة زمنية التي تتعلق بتحويل السلع والخدمات وكذلك الجانب المتعلق بالعوامل الضرورية

[1] Pierre conso, Gestion de l'entreprise financière, 8 éme édition, Dunod, paris, 2000,p 54.

لاستمرار نشاطها كرأس المال، والمواد الأولية .[1]

و تضم عادة إدارة الانتاج عادة ثلاثة دوائر ،تقابل كل دارة منها وظيفة من وظائف الانتاج :

الشكل (1-1) : إدارة الانتاج

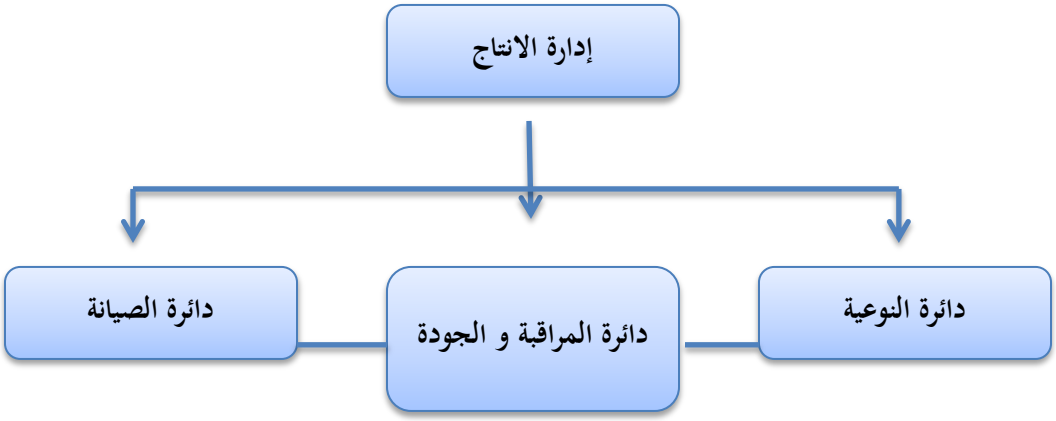

المصدر : محمد الرفيق الطيب مدخل لتسيير، أساسيات وظائف و تقنيات، الجزء الأول، الطبعة 3 ، ملحقة و مزيدة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 172.

وللعمل في هذا الإطار لا بد من التفريق بين ثلاثة أنماط من عمليات الإنتاج :

1- الإنتاج حسب الطلب : أي انتاج السلع وفق المواصفات و المتطلبات التي يحددها الزبون المعني نفسه حيث أن طلبات الزبائن نادرا ما تكون متماثلة .

2- الإنتاج على دفعات : يمكن هذا النوع من الإنتاج من خلال إنتاج كمية معتدلة أو كبيرة من السلع المتماثلة و ذلك من أجل تلبية طلبات معينة هذا من جهة و من جهة أخرى تجديد المخزون .

3- الإنتاج المستمر : يقصد بهذا النمط من عمليات الإنتاج بالإنتاج بالجملة مثل النمط السابق إلا أن عملية

[1] محمد الرفيق الطيب، **مدخل التسيير، أساسيات وظائف و تقنيات**، الجزء الأول، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 172-173 .

الإنتاج مستمرة غير متقطعة كما هو الحال بالنسبة للإنتاج على دفعات .

ثالثا– الوظيفة التسويقية

هي تلك الوظيفة المعنية بتقدير حاجات المستهلك وذلك بغية توجيه أنشطة البحث والتطوير والإنتاج لإنتاج السلع المطلوبة من أجل بيع تلك السلع مقابل تحقيق فائض أو ربح.

من أجل بلوغ ذلك تقوم المؤسسة بدراسة السوق بمعنى آخر دراسة التسويق وهو المصطلح الاقتصادي المتداول، حيث تمكن هذه الدراسة من معرفة السوق الذي يمكن للمؤسسة التحكم في العديد من المتغيرات الرئيسية التي تتمثل في المنتوج، السعر، الاتصال والتوزيع .[1]

رابعا– وظيفة الموارد البشرية

تحقق وظيفة الموارد البشرية مكانة هامة في المؤسسة فهذه الأخيرة لها أموال، زبائن، تكنولوجيا، أسواق... ولتشغيل كل هذا فهي بحاجة إلى محرك أساسي وهو الأفراد وتعرف وظيفة الموارد البشرية على أنها مجموعة النشاطات المتعلقة بحصول المؤسسة على احتياجاتها من الموارد البشرية وتطويرها وتحفيزها .[2]

المطلب الثالث : أهداف المؤسسة الاقتصادية

يسعى منشؤو المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف ،تختلف و تتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات و طبيعة و ميدان نشاطها، و بهذا فتتداخل و تتشابك أهداف المؤسسة، و نستطيع تلخيصها في الأهداف الأساسية التالية :[3]

أولا– أهداف اقتصادية

تتضمن الأهداف الاقتصادية عدة بنود و أهمها ما يأتي :

[1] محمد الرفيق الطيب، مرجع سبق ذكره ،ص 174

[2] محمد الرفيق الطيب، المرجع نفسه ،ص 175

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 21-22.

- تحقيق هامش الربح ، و لا يوجد أي نشاط اقتصادي لا يسعى لتحقيق الربح في أدنى مستوياته، و الذي بدوره يعمل على رفع رأس المال وتطوير هذه المؤسسات؛
- الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج، بوضع خطط جيدة ودقيقة لعجلة الإنتاج والتوزيع، ويضمن المراقبة الجيدة لكل خطوات الإنتاج؛
- يهدف إلى استقلالية المؤسسات الاقتصادية؛
- يعمل على فتح الأسواق الخارجية أمام الصادرات الفائضة على إنتاج مواد مخفضة الأسعار إذا تم مقارنتها بالسلع الخارجية؛
- تعمل على توفير حاجات السكان المحليين.

ثانيا– أهداف اجتماعية

تضمن المؤسسة عدة أهداف اجتماعية أهمها ما يلي:

- توفير وتحسين مستوى معيشي مقبول للعاملين داخل هذه المؤسسة ويعد العاملين هم الأكثر استفادة من هذه المشاريع فتحسن من الدخل العام لهم؛
- مراعاة اختلاف الأذواق، وذلك عن طريق توفير منتجات عديدة وجديدة تراعي أذواق المستهلكين وعرضها لها بطرق الدعاية المختلفة؛
- يتم توفير تأمين صحي للعمال داخل المؤسسة و اشتراكات الضمان لهم ؛
- تعمل على التخفيف من البطالة و تشغيل فئات عمالية مختلفة .

ثالثا– أهداف ثقافية ورياضية

- توفير وسائل ترفيهية وثقافية حيث تعمل المؤسسات الخاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة التي توفرها لهم ولأولادهم، من مسرح و مكتبات و رحلات ؛
- تدريب العمال المبتدئين مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها، فإن المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدربا كفيلا بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح

باستغلالها استغلالا عقلانيا، كما أن عمالها القدامى قد يجدون أنفسهم أمام آلات لا يعرفون تحريكها أحيانا، مما يضطر المؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها ، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج أو التوزيع، و هو ما يدعى بالرسكلة؛

- تخصيص أوقات رياضية حيث تعمل المؤسسات خاصة الحديثة منها على اتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي في زمن محدد خلال يوم العمل في اليابان مثلا بعد الغداء) هذا بالإضافة إلى إقامة مهرجانات للرياضية العمالية، مما يجعل العامل يحتفظ بصحة جيدة و يتخلص من الملل، الذي عادة ما يصيب الإنسان العامل في مختلف المناصب.

رابعا– الأهداف السياسية

وتتمثل في:

- جعل الدولة في مضافة الدول المتقدمة أي أن المؤسسة الاقتصادية مثلا في الجزائر مؤسسات عامة أي خدمة المجتمع وكذلك تطوير اقتصادها؛
- تحكم الدولة في السوق.

خامسا– أهداف تكنولوجية

بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي كإنشاء هيئة للبحث والتطوير، استعمال وسائل إعلامية حديثة لربح الوقت وتقليص التكلفة، والحصول على معلومات دقيقة وموثوقة.[1]

سادسا– الأهداف البيئية

وضع أنظمة خاصة للمحافظة على البيئة وذلك باستخدام آليات لتصفية الغازات المنبعثة من الورشات، وتطبيق نظام الإيزو 1400، حيث أصبحت المؤسسات اليوم ملزمة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة محليا، و إقليميا و عالميا .[2]

[1] ناصر دادي عدون ، مرجع سبق ذكره ، ص 22 .

[2] رفيقة حروش، مرجع سبق ذكره، ص34 .

المطلب الرابع : أنواع المؤسسات الاقتصادية :

تتخذ المؤسسات الاقتصادية أنواعا مختلفة و يتم تقسيمها وفقا لمعايير أهمها :

أولا– المؤسسات حسب الشكل القانوني :

تتخذ المنشآت الاقتصادية عدة أشكال حسب هذا المعيار :[1]

1– مؤسسات فردية

وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته .

2– شركات

تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسائر ،و تنقسم إلى نوعين هما :

2–1– شركات الأشخاص :كشركات التضامن ،شركات التوصية البسيطة ،شركات ذات مسؤولية محدودة .

2–2– شركات الأموال : كشركات التوصية بالأسهم ، وشركات المساهمة .

ثانيا– حسب طبيعة النشاط الاقتصادي

تقسم المؤسسات من حيث النشاط الممارس و تصنف حسب طبيعة نشاطها إلى :

1– المؤسسة الصناعية

هي وحدة اقتصادية تقوم بمزج مجموعة من عوامل الانتاج كالعمل و رأس المال بغرض إيجاد سلع و خدمات موجهة للاستهلاك .[2]

[1] عمر صخري ،مرجع سبق ذكره ص ص 26-27 .

[2] الطاهر قانة ،**علم الاقتصاد** ، دار الخليج لننشر و التوزيع ،الجزائر،2018 ، ص 74 .

2- المؤسسة المالية

تعد بمثابة وسيط مالي و هي شركات أعمال تمارس العمل المالي من خلال توجيه الأموال من المقرضين إلى المقترضين .[1]

3- المؤسسة الفلاحية

وهي مؤسسات تهتم بزراعة الأرض أو استصلاحها بغية تقديم الانتاج الحيواني ،النباتي ،و السمكي .

4- المؤسسة التجارية

وهي مؤسسات تهتم بالنشاط التجاري من بيع و شراء مثل مؤسسات الجملة و التجزئة .

5- المؤسسة الخدماتية

و هي المؤسسات التي تقدم منتوجاتها على شكل خدمات غير مادية للاقتصاد كمؤسسات النقل ،البريد و المواصلات ،الاتصالات .[2]

ثالثا- حسب طبيعة الملكية

تنقسم المؤسسات حسب هذا النوع إلى :[3]

1- المؤسسات الخاصة

هي التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص ،أموال ،...)

2- المؤسسات المختلطة

---

[1] سرمد كوكب الجميل ،**مقدمة في إدارة المؤسسات المالية** ،شركة دار الأكاديميون للنشر،2017 ، ص 09 .

[2] سميرة عميش ،**مقياس اقتصاد المؤسسة** ،**مطبوعة محاضرات** ،جامعة محمد بوضياف ن الجزائر (المسيلة)، 2016، ص 06 .

[3] عمر صخري ، مرجع سبق ذكره ،ص 28 .

يتكون هذا النوع من منشآت تكون فيها الملكية مختلطة بين كل من القطاع العام متمثلا في الدول أو الجماعات المحلية من جهة ،و بعض الخواص من جهة أخرى ،أما طريقة الانشاء فهي تختلف حسب الحالات حيث يمكن أن نجد مساهمة الدولة إلى جانب الخواص في إنشاء شركة مختلطة ،أو أن الدولة تقوم بشراء جزء من أسهم المنشأة الخاصة أو عندما تتنازل الدولة عن جزء من رأسمالها للخواص .

3- المؤسسات العمومية

يعود رأسمالها للدولة أو الجماعات المحلية و هي تكون ما يسمى بالقطاع العام و الدولة أو من ينوب عنه من جماعات محلية ،وهي التي تتكفل بتوفير الأصول اللازمة لنشاط هذه المنشأة و تشرف على تسيير و تحديد استراتيجياتها و أهدافها ،كما تتحمل أعبائها و ديونها .[1]

رابعا- حسب الحجم

و يمكن إيجازها فيما يلي : [2]

1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تشكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حقيقة ملموسة في النسيج الاقتصادي و الصناعي ،غير أنه من الصعب إعطاؤها تعريفا محددا ،و ذلك لاختلاف المعايير التي يتم أخذها بعين الاعتبار ،و المتمثلة في المعايير الكمية و النوعية:

1-1- المعايير الكمية

عدد العمال ،قيمة المبيعات ،رأس المال المستثمر ،حجم الانتاج ،و القيمة المضافة .

1-2- المعايير النوعية

[1] أحمد بوراس ،**تمويل المنشآت الاقتصادية** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر، 2008 ،ص 14 .

[2] ابراهيم العيسوي ،**الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما** ،المكتبة الأكاديمية ،مصر ، 2007 ،ص ص 314-315 .

استقلالية الإدارة ،ملكية المؤسسة تكون لفرد أو مجموعة من الأفراد ...الخ .

2- المؤسسات الكبيرة

و هي التي تشغل 500 عامل فأكثر ،و ذات الكثافة الرأسمالية العالية و التي تعكس إيجابا على إنتاجية العامل، و ذات التنظيم الإداري و الانتاجي المتطور في عدد من قطاعات الخدمات الانتاجية كالنقل و المواصلات و المصاريف و التأمين و السياحة .

المبحث الثاني : ماهية التحليل المالي

سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التحليل المالي و أهميته و المراحل التي يمر بها و كذا استخداماته و الجهات المستفيد منه .

المطلب الأول : مفهوم التحليل المالي و أنواعه

أولا : مفهوم التحليل المالي :The Concept of Financial Analysis

التحليل المالي بصورة مبسطة هو" مجموع الأساليب و الطرق الرياضية و الإحصائية و الفنية التي يقوم بها المحلل المالي على البيانات و التقارير و الكشوف المالية من أجل تقييم أداء المؤسسات و المنظمات في الماضي و الحاضر و توقع ما ستكون عليه في المستقبل ".[1]

في حين يرى آخرون أن التحليل المالي على أنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات التعرف على :

- الأداء الماضي للمنشأة و حقيقة الوضع المالي و الاقتصادي لها في الوقت الحالي ؛
- التنبؤ بالأداء المالي للمنشأة في المستقبل ؛
- تقييم أداء الإدارة .

كما يعرف التحليل المالي " عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات و الجداول المالية و المحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام و نسب مئوية و إيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام و النسب ،و من ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاذ القرارات المناسبة و بالتالي تطوير عملياتها بما يلبي و يحقق الأهداف التي تسعى لتحقيقها " .[2]

---

[1] وليد ناجي الحيالي، علي خلف عبد الله ،**التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات**، عمان ،2015،ص49 .

[2] نعيم نمر داوود ،**التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية** ،الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون و موزعون ،عمان، 2012، ص9.

وكذلك يقصد بالتحليل المالي " عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات ،كما يقصد به عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية و النوعية حول نشاط منشأة و الأعمال ،و تساهم في تحديد أهمية و خواص الأنشطة التشغيلية و المالية للمنشأة و ذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المنشأة" .[1]

مما سبق نستخلص أن التحليل المالي هو عملية تقويمية و رقابية و هو كذلك نظاما للمعلومات حيث أنه يستمد مدخلاته من بيانات و أرقام و تقارير و كشوفات من المؤسسات المختلفة و من البيئة الخارجية سواء كانت منها القطاع الذي تعمل فيه هذه المؤسسة أو تلك البيئة الأكبر ،المدينة ،البلد ،... ومن ثم يقوم بإجراء العمليات على هذه البيانات و الأرقام بطرق خاصة و معروفة للمختصين و من ثم فإن مخرجات هذا النظام تتمثل بالتقارير و النسب و المخططات و الشورى التي يقدمها للمستويات الإدارية المختلفة سواء في المنشآت و المنظمات أو على مستوى الاقتصاد الكلي ،و نظام التحليل المالي يتمثل بالتحقق من صحة هذه المخرجات التي قدمت على شكل نسب أو طرق رياضية أو احصائية و مدى مطابقتها للواقع .

ثانيا :أنواع التحليل المالي

للتحليل المالي عدة أنواع ، يكمل بعضها البعض، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي : [2]

1- الجهة القائمة بالتحليل : يتم تقسيم التحليل المالي استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى :

1-1- التحليل الداخلي : إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع نفسه وعلى بيانات المشروع و لغايات معينة يطلبها المشروع فيعتبر التحليل داخليا و غالبا ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة.

[1] حمزة محمود الزبيدي ،**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل** ،الوراق للنشر عمان ،2011،ص39 .

[2] وليد ناجي الحيالي ،مرجع سبق ذكره ص21 .

1-2- التحليل الخارجي : يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع و يهدف إلى خدمة هذه الجهات لتحقيق أهدافها ،و مثالا علة على هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك و البنوك المركزية و الغرف الصناعية ...الخ .

2- البعد الزمني للتحليل : للتحليل المالي بعدا زمنيا ،وهو يمثل الماضي و الحاضر ،و منه يمكن تبويب التحليل من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي :

2-1- التحليل الرأسي (الثابت أو الساكن) : بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي عناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث بنسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها.

2-2- التحليل الأفقي (المتغير) : يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصانا عبر فترة زمنية ، و خلافا للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون ،فإن هذا التحليل يتصف بالحركية، لأنه وضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

3- الهدف من التحليل : يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:

- تحليل لتقويم قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير و الطويل .

- تحليل التقويم ربحية المشروع تحليل التقويم الأداء التشغيلي للمشروع .

- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته .

بالإضافة إلى ذلك :[1]

[1] باصور رضوان ،**دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص مالية و محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2017-2018 ،ص 13.

4- الفترة التي يغطيها التحليل : يمكن تبويب التحليل المالي استنادا إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها إلى ما يلي :

4-1- التحليل المالي قصير الأجل : قد يكون التحليل المالي رأسيا أو أفقيا، ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة الأجل، و يستفاد منه قياس قدرات المؤسسة و إنجازاتها في الأجل القصير ،و يعتبر أداة التخطيط المالي قصير الأجل كذلك ، كما يركز على تحليل التداول والسيولة النقدية ورأس المال العامل ومكوناته والتدفقات النقدية والربحية في الأجل القصير.

4-2- التحليل المالي طويل الأجل : ويركز هذا التحليل على تحليل هيكل رأس المال والأصول الثابتة والربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، وكذا القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها، ومدى انتظامها في توزيع الأرباح، وحجم هذه التوزيعات وتأثيرها على أسهم الشركة في السوق المالية، كما يستفيد من هذا التحليل مجموعة المستثمرين في أسهم الشركة، والمستثمرون في السندات وأصحاب القروض طويلة الأجل مثل صناديق الاقتراض طويلة الأجل أو صناديق التنمية بأنواعها، وفي مجال التخطيط طويل الأجل فإن هذا التحليل يساعد المديرين المهتمين بالتخطيط طويل الأجل، وبشكل خاص في مجالات الاقتراض والربحية والتوسع وإدارة الأصول الثابتة .

5- المدى الذي يغطيه التحليل : يمكن كذلك تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه إلى :

5-1- التحليل الشامل : قد تشمل عملية التحليل المؤسسة ككل، ونعني بذلك كافة الأقسام والنشاطات والعمليات والوظائف والمهام التي تتم فيها سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع الخارج، وذلك كله خلال سنة مالية واحدة أو عدد من السنوات.

5-2- التحليل الجزئي : هو تحليل متعلق بجزء من النشاطات المالية للمؤسسة حسب غرض الجهة القائمة عليه وبالتالي يخدم أغراض أكثر تركيزا من تلك الشاملة، كما يمكن تمييز أنواع التحليل المالي بناء على الأهداف التي سنتطرق إليها.

المطلب الثاني : أهداف و أهمية التحليل المالي

أولا :أهداف التحليل المالي

تعد نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها في اتخاذ القرارات والحكم على مدى كفاءة الإدارة وقدرتها على تحقيق الاستثمار الأفضل للموارد و عليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الآتي :

- تقييم الوضع المالي و النقدي للشركة ؛
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار و التمويل؛
- تحديد انحرافات الأداء المتحقق عن المخطط و تشخيص أسبابهما؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية ؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة و التي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية و النوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملائمة الشركة في الأجل القصير و الطويل ؛[1]
- تقييم أداء الوحدات الاقتصادية و زيادة القيمة الحالية و المستقبلية للمشاريع القائمة و زيادة القيمة المتوقعة للمشاريع الجديدة ؛
- متابعة تنفيذ الخطة الاستثمارية الموضوعة؛
- بناء التوقعات خلل الفترة الزمنية القادمة قصيرة الأجل و متوسطة و طويلة الأجل للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة؛
- تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء؛[2]

[1] عدنان تايه النعيمي و أرشد فوائد التميمي،**التحليل و التخطيط المالي ،الاتجاهات المعاصرة** ،عمان ،الأردن،2008،ص ص 21-22 .

[2] خالد توفيق الشمري ،**التحليل المالي و الاقتصادي** ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان ،2010،ص55 .

- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير ؛
- التحليل لتقويم ربحية المشروع ؛
- التحليل المالي لتقويم في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخدامه .[1]

ثانيا :أهمية التحليل المالي

لا شك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية و الإدارية و المحاسبية في السنوات الأخيرة ، حيث أن توسع المنظمات و تباعد مراكز و فروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع و تعقد العمليات الاقتصادية في العالم ،و ظهور حيل و أدوات جديدة من الغش و الخداع و الاختلاس ،أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي ،و بصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل في :[2]

- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة و هي أشبه بجهاز الإنذار المبكر و الحارس الأمين للمنظمة سيما إذا استخدم بفعالية فيها ؛
- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع و تقييم الأداء؛
- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث أنه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية ؛
- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج و التوسع و التحديث و التجديد .

المطلب الثالث : خطوات التحليل المالي

لكي يتمكن المحلل المالي من القيام بعملية التحليل يقوم بجملة من الخطوات تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل ،و التي تبدأ بتحديد الهدف وفترة التحليل و جمع البيانات الضرورية التي تتعلق بموضوع التحليل ،و من ثم اختيار أدوات التحليل المناسبة التي يستطيع المحلل الوصول إلى نتائج معينة تتعلق بموضوع التحليل و تساعده في وضع

[1] وليد ناجي الحيالي ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ، الثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان،2009 ،ص 21 .

[2] وليد ناجي الحيالي، علي خلف عبد الله ،**التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات** ،مرجع سبق ذكره، ص 53 .

التقارير المطلوبة من خلال تفسير النتائج المحققة ،للوصول في الأخير إلى مؤشرات تمكنه من تقييم الأداء و ترشيد عملية اتخاذ القرارات في المستقبل ،و سنوضح هذه الخطوات فيما يلي :[1]

1- تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل : من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول اليه و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره ،و يلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة الى أخرى ،فنجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

2- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي ،و بمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

3- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل ،ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها ،إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب .

4- إعادة تبويب القوائم لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تستعمل عملية التحليل ،وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته ،و التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح في القوائم المالية ،و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

5- التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي في إبداء رأي فني محايد ،بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

6- صياغة التقارير : التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل اليها .

[1] ناصر دادي عدون ،عبد الله قويدر الواحد **مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،بدون سنة النشر، ص ص 135-136 .

المطلب الرابع : استعمالات التحليل المالي و الجهات المستفيدة منه

أولا : استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل و اتخاذ القرارات ذات الصلة بها، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها :[1]

1- التحليل الائتماني : يقو م هذا التحليل بالتعرف على الأخطار المتوقع مواجهتها في علاقته مع المقترض (المدين)، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناد إلى نتيجة هذا التقييم. وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى، والإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لها من قدرة على التعرف على المخاطر المالية إذ ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض .

2- التحليل الاستثماري : يعتبر من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، واسناد القرض، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الادارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

3- تحليل الاندماج والشراء : ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر معا، وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لاحداهما .وفي حالة رغبة الشركة شراء أخرى، تتولى الادارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة التي ينوي شراؤها، كما تقدر الاداء المستقبلي لها. وفي نفس الوقت تتولى الادارة المالية للبائع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبته. [2]

[1] مجي الدين عبد الرزاق حمزة ،**أساسيات التحليل المالي** ،دار الاعصار للنشر و التوزيع ،دمشق ، 2017 ،ص ص 16و 17

[2] أيمن الشنطي ،و عامر شقر ،**الادارة و التحليل المالي** ،دار البداية ،ناشرون و موزعون ،عمان ، 2005 ،ص 168

4- تحليل تقييم الأداء : تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، حيث لها القدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى. ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

5- التخطيط : تعتبر عمليه التخطيط للمستقبل أمر ضروري لكل مؤسسة، وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتتمثل عملية التخطيط بوضع تصور لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع .

و المخطط التالي يوضح استعمالات التحليل المالي :

الشكل رقم (2-1) : استعمالات التحليل المالي

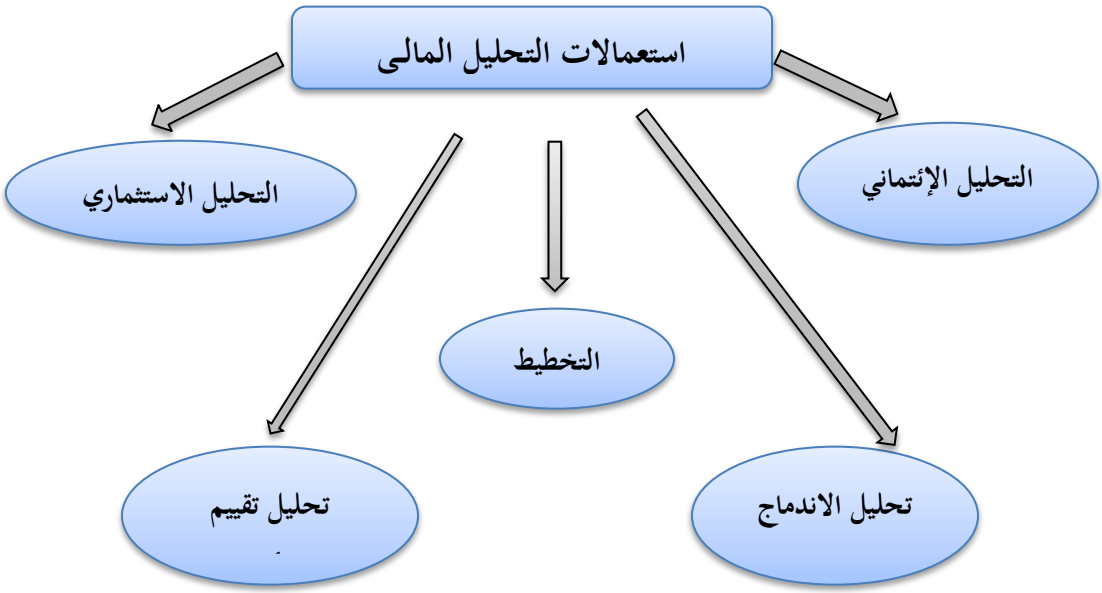

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على المرجعين السابقين .

إضافة إلى ذلك هناك استعمالات أخرى يمكن إيجازها فيما يلي :[1]

- التخطيط المالي للمنشأة ؛
- إعداد التنبؤات المالية ؛
- قياس الربحية للمنشأة و قياس سيولتها ؛
- الرقابة المالية ؛
- تقييم مدى كفاءة الإدارة في المنشأة ؛
- إظهار مدى نجاح المنشأة لمالكيها (أصحابها) .

ثانيا : الجهات المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الجهات المستفيدة من التحليل المالي إذ يمكن تقسيمها حسب قدرة اهتمامها بنتائج التحليل المالي إلى : [2]

1- المستفيدين داخل المنشأة

يقصد بهم المستويات الإدارية المختلفة في المنشأة ابتداء من رئيس مجلس الإدارة مرورا بمجلس الإدارة و المدير العام،و مديري الإدارات و رؤساء الأقسام ،...الخ .

و لوحظ أن اهتمامات كل مستوى من المستويات الإدارية في المنشأة يختلف نسبيا من مستوى إلى آخر ،نظرا لاختلاف المسؤوليات الملقاة على عاتق كل منها .

و يلاحظ أن هذه الفئة من المستفيدين تستخدم نتائج التحليل المالي في الأمور التالية :

- الرقابة و التخطيط و التقويم و اتخاذ القرارات الرشيدة ،و بذلك فإنها تحتاج إلى معلومات مفصلة و ذات طابع إحصائي ملائم ،و عادة ما تنطبق هذه المعلومات بنظم المحاسبة الإدارية و التكاليفية في المنشأة .

[1] محمد سعيد عبد الهادي ،**الإدارة المالية** ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان، 2008 ،ص 88 .

[2] محمد سعيد عبد الهادي ،المرجع نفسه ،ص 90 .

- الحصول على مؤشرات مالية كمية ،تتعلق بأداء المنشأة بصورة شاملة على اعتبار المنشأة وحدة متكاملة ،و لذلك تكون المعلومات اللازمة إجمالية و مستقاة من نظام المحاسبة المالية .

2- المستفيدين من خارج المنشأة

يقصد بهم كافة الأطراف من خارج المنشأة التي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمنشأة ،و نظرا لأن اهتمامات هذه المجموعة غير متجانسة أو غير متشابهة فقد وجد أن من الأنسب تقسيمها إلى ما يلي :[1]

2-1- المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم مباشرة بالمنشأة

و يقع ضمن هذه المجموعة ،المساهمون و هم المستثمرون الحاليون ،يضاف اليهم المستثمرون المتوقعون في المستقبل ، و المقرضون على اختلاف فئاتهم من بنوك و مؤسسات مالية تجارية و صناعية ،و الدائنون التجاريون و حملة السندات.و يقع ضمن هذه المجموعة مدقق الحسابات و الموظفون و العاملون في المنشأة.

2-2- المستفيدون ممن ترتبط مصالحهم بالمنشأة بصورة غير مباشرة

يقع ضمن هذه المجموعة المستفيدون الذين تربطهم مصالح و اهتمامات رابطة يصعب تحديدها بدقة ،أو بشكل محدد إلا أن لهم قرارات تؤثر على أعمالهم بشكل مباشر .

و يقع ضمن هذه المجموعة الأجهزة الرقابية الحكومية، الأسلوب المالي البورصات و أجهزة التخطيط الحكومية، مراكز البحث العلمي و الباحثون المتخصصون و الصحافة الاقتصادية، ومجلس الغرف الصناعية و التجارية.

[1] محمد سعيد عبد الهادي ،مرجع سبق ذكره ،ص 91 .

المبحث الثالث : أدوات التحليل المالي

تضمن هذا المبحث أهم أدوات التحليل المالي المعتمدة في أغلب المؤسسات للوصول من خلالها إلى نتائج دقيقة، باعتبارها الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة و مساعدتها على تحقيق أهدافها.

المطلب الأول :ماهية القوائم المالية

1- تعريف القوائم المالية

توجد عدة تعاريف للقوائم المالية نذكر منها :

تعرف القوائم المالية بأنها : " الكشوف و الجداول المالية التي تلخص من جهة المستوى الذي آلت إليه قيمة الأصول والتزامات ميزانية المؤسسة و من جهة أخرى النتيجة المالية المحصل عليها نتيجة مزاولتها مختلف الأنشطة الاقتصادية في جدول الأرباح و الخسائر، عمليا يضاف إلى ما سبق جداول و كشوف أخرى كجداول الملحقات كما هو معمول به في الجزائر و جدول التدفقات النقدية و جدول تخصيص أو توزيع الأرباح كما هو معمول به في بلدان أخرى". [1]

تعد القوائم المالية الركيزة الأساسية التي يستند إليها في اتخاذ القرارات و نظرا لأن القوائم المالية التي تعرض هذه المعلومات يتم إعدادها في صورة مجملة و مطابقة لأغراض العامة فإنها تصبح ذات معنى اكبر إذا تم تصنيفها و ترتيبها بشكل يكشف عن أهمية النسبة بين بنود تلك القوائم و ذلك للإجابة عن مستخدمي القوائم المالية .

و تعرف أيضا أنها مجموعة من القوائم يتم استخلاصها في نهاية الدورة المالية من النظام المحاسبي المالي لأحداث مالية سابقة قابلة للقياس المحاسبي، اذ يتم إعدادها لأغراض تقييم الاداء المالي و الاقتصادي و تقييم الوضع المالي للمؤسسة لفترة مالية عادة ما تكون سنة مالية كما تحتوي على عناصر و بنود محددة قيمتها بوحدة نقدية ينبغي

[1] عقاري مصطفى، **التقارير المالية لمن؟**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، ديسمبر 2007.

الافصاح عن الطرق المحاسبية و التوضيحات اللازمة لإعدادها في قائمة مستقلة تعد لغرض ذلك. [1]

و يقصد بها تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية للكيان و نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية، كما تضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان و يتم إصدارها خلال مهلة أقصاها ستة أشهر التالية تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع المالية السابقة، و تجدر الإشارة إلى تقديم الكشوف المالية إجباريا بالعملة الوطنية. [2]

و من التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للقوائم المالية على أنها وسائط تحمل المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي من خلال تسجيله لجميع الأعمال المالية التي تقوم بها المؤسسة أو التي تحدث فيها و تترجم في شكل تدفق، فمن خلال هذه القوائم و التقارير المالية يمكن تقييم الاداء المالي لمؤسسة كما يمكن إلقاء نظرة على وضعيتها المالية التي تتيح لمستخدميها إمكانية اتخاذ القرار .

2- أنواعها

حسب المادة 25 من القانون (07-11)، تشمل القوائم المالية بالمؤسسات الجزائرية ما يلي : الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة ملحق يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة و يوفر معلومات مكملة عن الميزانية و حساب النتائج.

2-1 جدول الميزانية (قائمة المركز المالي)

تعرف الميزانية المالية كوثيقة تصور الذمة المالية للمؤسسة بعد إجراء التعديلات اللازمة على مختلف العناصر المشكلة للميزانية المحاسبية. و من وجهة نظر المحاسبة ترتب عناصر الأصول حسب درجة السيولة المتزايدة، وعناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق المتزايد . [3]

يقصد بالميزانية ذلك الجدول الذي يشكل قائمة ذات جانبين، يظهر أحدهما موجودات المؤسسة و يظهر

[1] يزيد تقرارت، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي** دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير "bcr" بولاية سطيف – للفترات المالية 2011 (2014)، بحوث ،الجزائر، العدد ،11، 30/06/2017، ص121.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، ،الجزائر، 25 مارس 2009، ص23.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة** ،الدار الجامعية، مصر، 2007، ص56.

الآخر التزاماتها، و هذا في لحظة زمنية معينة (أي تاريخ محدد). فيظهر الجانب الأول أصول المؤسسة، و في الجانب الآخر يظهر خصومها. و بعبارة أخرى فإن موجودات المؤسسة هي أصولها، و التزاماتها هي خصومها. [1]

تعرف قائمة المركز المالي على أنها مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة، و وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (**IAS**1) تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية و هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية محددة تكون الميزانية في شكل جدول متوازن ينقسم إلى جزئين . [2]

من التعاريف السابقة نستنتج أن : الميزانية صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول و عناصر الخصوم مجتمعة، أي أن لكل شخص طبيعي أو معنوي ذمة تتألف من عناصر موجبة و عناصر سالبة (ما له و ما عليه). تحتوي الميزانية على عمودين ،الأول للسنة الجارية و الثاني مخصص للسنة السابقة (يحتوي على الأرصدة فقط) و تتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة.

و تتكون الميزانية حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري من:

2-1-1 الأصول :

تعرف الأصول بأنها : الموجودات التي تمتلكها المؤسسة سواء مادية أو غير مادية، تدون في الجهة اليمنى للميزانية، تضم الأصول غير الجارية و هي الممتلكات التي تبقى في المؤسسة بشكل دائم، و الأصول الجارية و هي العناصر المرتبطة بالنشاط و تضم المخزونات و الحقوق و المتاحات . [3]

و هي أيضا : موارد اقتصادية تملكها المؤسسة أو خاضعة لسيطرتها لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها و تتصف جميع الأصول بصفة مشتركة، و هي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية. [4]

---

[1] كتوش عاشور، **المحاسبة العامة: أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد نشر، 2010، ص40.

[2] عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة ، 16 و 17 و 18 نوفمبر 2009،ص11.

[3] عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2011، ص11 .

[4] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية منشآت خدمية –منشآت تجارية)**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ،ص62.

تعرف أيضا : أنها موارد تراقبها المؤسسة نتيجة أحداث سابقة و التي من المتوقع أن تعود بمنافع اقتصادية مستقبلية على المؤسسة. [1]

تأخذ أصول الميزانية الشكل الموضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-1) : نموذج الميزانية المقفلة يبين عرض عناصر الأصول

الأصول	**الملاحظة**	N **إجمالي**	N إمتلاك الرصيد	N **صافي**	N-1 **صافي**
أصول غير جارية					
فارق بين الإقتناء – المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مباني					
أراضي					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره ،ص 23 .

مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض و أصول غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصول					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها الأموال الموظفة و الأصول الجارية الأخرى الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يونيو سنة 2008، ص28.

2-1-2 الخصوم :

و هي التي تمثل في لحظة زمنية معينة تلك الموارد و رؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرف المشروع أو المؤسسة، فهي مطالب تتطلب الدفع عن موارد المؤسسة و تنشا عموما نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ قانونيا بواسطة الدائن. التزامات ملزمة قانوناً واجبة السداد لشخص أو كيان آخر. يمكن تحقيق تسوية المسؤولية من خلال تحويل الأموال أو البضائع أو الخدمات . [1]

أما حسب المادة 22 و 23 من المرسوم التنفيذي 156/80 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 فإن :[2]

" عناصر الخصوم مرتبة حسب مصدرها ودرجة استحقاقها من الخصوم الأقل استحقاقا إلى الأكثر استحقاقا. تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية و التي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، تصنف الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية، أو يجب تسديدها خلال الاثني عشرة شهرا الموالية التاريخ الإقفال، أما الخصوم غير الجارية فهي خصوم ذات المدى الطويل و التي تنتج عنها فوائد و استحقاقها الأصلي أكثر من اثني عشرة شهرا".

و أيضا هي : التزامات حالية للمؤسسة مترتبة عن أحداث سابقة من المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى خروج موارد تتجسد في المنافع الاقتصادية المستقبلية. يتم تقسيم هذه الالتزامات إلى :

أ- الأموال الخاصة : تعتبر كديون لأن هذه الاموال ملك للمساهمين و ملك لشركاء المؤسسة.

ب- الخصوم غير الجارية : هي الديون التي يتجاوز تاريخ تسديدها سنة واحدة.

ج- الخصوم الجارية : هي الديون التي يقل تاريخ تسديدها عن الديون التي يقل تاريخ تسديدها عن السنة ، تضم الديون اتجاه الموردين، اتجاه الدولة (الضرائب) و اتجاه العمال ، بالإضافة للخزينة السالبة.

تأخذ خصوم الميزانية الشكل الموضح في الجدول التالي :

[1] عاشور كتوش، **المحاسبة العامة :أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص35.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره ، ص23 .

جدول رقم (2-1) : نموذج الميزانية المقفلة يبين عرض عناصر الخصوم

الخصوم	الملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة رأس مال تم إصداره رأس مال غير مستعان به علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1) فوارق إعادة التقييم فارق المعادلة (1) نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع(1) رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع (1)			
الخصوم غير الجارية قروض وديون مالية ضرائب (مؤجلة و مرصود لها) ديون أخرى غير جارية مؤونات و منتجات ثابتة مسبقة			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			

الخصوم الجارية موردون و حسابات ملحقة ضرائب ديون أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يونيو سنة 2008، ص 29.

تقدم مصلحة المحاسبة العامة إلى المسيرين المكلفين بإجراء عملية تقييم الأداء المالي وثيقة محاسبية ختامية هي الميزانية المحاسبية ومجموعة من المعلومات التي تمكنهم من إعداد الميزانية المالية التي يمكن الاعتماد عليها كمعلومات مالية مساعدة على تقييم الأداء و الميزانية لها دراسة قانونية و أخرى اقتصادية مالية.

2-2- قائمة جدول حساب النتائج :

جدول حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من المؤسسة خلال السنة المالية و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة). [1]

إن جدول حساب النتائج هو عبارة عن وثيقة محاسبية تسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير بالإضافة إلى الربط بين تكاليف و إيرادات وظائف المؤسسة. [2]

" يعد جدول حساب النتائج وثيقة محاسبية نهائية تلخص نشاط المؤسسة دوريا، و يتمثل في جدول يجمع مختلف

[1] بوعالم بوشاشي، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال** ،ط2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001 ،ص 109 .

[2] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الإئتمان (نظرة حالية ومستقبلية)**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ،ص210.

عناصر التكاليف و الإرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة في دورة معينة، أي يعبر عن مختلف التدفقات التي تتسبب في تكوين نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة. فهو يعد وسيلة جد مهمة للمسيرين لدراسة و تحليل نشاط المؤسسة من جهة، و لتحديد مجاميع المحاسبة الوطنية من جهة أخرى و تقييم أدائها المالي". [1]

حسب المادة 34 من الرسوم التنفيذي 156/80 الصادر بتاريخ 28 ماي 2008 فإنه : "يعتبر جدول حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء و المنتوجات المحققة من طرف الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع و يظهر النتيجة الصافية للسنة المالية. ترتب فيه التكاليف و الإيرادات حسب طبيعتها أو حسب الوظيفة، كما يحتوي على أرصدة السنة السابقة ومعطيات السنة المالية الجارية، فهي معطيات متعلقة أصلا بتقييم الأداء .[2]

يمكن تصنيف جدول حسابات النتائج إلى :

2-2-1- حساب النتائج حسب الطبيعة :

وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها مواد أولية أجور و رواتب، الاهتلاكات... إلخ)، و قد حدد النظام المحاسبي المالي من خلال حسابات النتائج حسب الطبيعة مستويات عدة قبل الوصول إلى النتيجة الصافية للدورة تتمثل فيما يأتي :

أ- **إنتاج الدورة** : يمثل الفرق بين رقم الاعمال و التغير في مخزون المنتوجات التامة و النصف مصنعة.

ب- **استهلاكات الدورة** : هو الفرق بين إنتاج الدورة و المشتريات المستهلكة .

ج- **القيمة المضافة للاستغلال** : تمثل الفرق بين إنتاج الدورة و استهلاكات الدورة.

د- **إجمالي فائض الاستغلال** : هو الفرق بين القيمة المضافة و مصاريف المستخدمين و الضرائب.

هـ- **النتائج** : تتمثل في النتيجة العملياتية، النتيجة المالية، النتيجة العادية قبل الضرائب، النتيجة غير العادية و

[1] بلخاد أيمن و دايرو شمس الدين، **دور التدقيق الداخلي في رفع الأداء المالي للمؤسسة** دراسة تطبيقية بشركة اندتراف(وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص41.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سبق ذكره، ص24 .

النتيجة الصافية.

جدول رقم (3-1) : جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

الفترة من ..... إلى.....

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
70	رقم الأعمال (المبيعات والمنتجات		X		
72	الملحقة)		X		
73	التغير في المخزون		X		
74	الإنتاج المثبت		X		
	إعانات الاستغلال				
	إنتاج السنة المالية (1)		XX		
60	المشتريات المستهلكة	X			
62،61	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات	X			
	الأخرى				
	استهلاك السنة المالية (2)	XX			
	القيمة المضافة للاستغلال (3=1-2)		XX		
63	أعباء المستخدمين	X			
64	الضرائب و الرسوم و الأعباء المشابهة	X			
	الفائض الإجمالي عن الاستغلال -4-		XX		

75	الإيرادات العملياتية الأخرى		X		
65	الأعباء العملياتية الأخرى	X			
68	مخصصات الاهتلاكات و المؤونات	X			
78	الاسترجاعات عن خسار القيمة و المؤونات		X		
	النتيجة العملياتية (5)		XX		
76	الإيرادات المالية		X		
66	الأعباء المالية	X			
	النتيجة المالية (6)		X X		
	النتيجة العادية قبل الضريبة (7=5+6)		X X		
695	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X			
698	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X			
692	مجموع إيرادات الأنشطة العادية		X		
693	مجموع أعباء الأنشطة العادية	X			
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)		X X		
77	العناصر غير العادية – الإيرادات		X		
67	العناصر غير العادية – الأعباء	X			
	النتيجة غير العادية (9)		X X		
	النتيجة الصافية للسنة المالية (10)		X X		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009م ،قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافقة لـ 26 يونيو سنة 2008 ص 30 .

2-2-2 حساب النتائج حسب الوظيفة

يمكن تصنيف الأعباء (في الكشوف المالية) حسب طبيعتها كما رأينا سابقا في حساب النتائج حسب الطبيعة، كما يمكن إعادة ترتيبها حسب الوظائف (وظيفة الشراء وظيفة الانتاج الوظيفة التجارية و وظيفة الادارة)و هذا في المؤسسة الصناعية، أما في المؤسسة التجارية فلا توجد وظيفة الانتاج.

أ- وظيفة الشراء : تشمل مجمل المهام المتعلقة بشراء البضائع أو المواد الأولية و التموينات الأخرى.....الخ، والتي تحتاجها المؤسسة للقيام بنشاطها الاستغلالي العادي.

ب- الوظيفة التجارية : و تشمل كل المهام المتعلقة ببيع البضائع من اعداد الفواتير و تسليم المبيعات للزبائن و الاشهار و البحث عن الزبائن..... إلخ.

ج- الوظيفة الادارية : وتشمل كل المهام المتعلقة بتسيير المؤسسة و التنسيق بين مختلف وظائفها.

د- وظيفة الانتاج (بالنسبة للمؤسسة الصناعية) : تشمل كل المهام المتعلقة بإنتاج المنتجات بداية من استعمال المواد الأولية و اللوازم و انتهاء بتصنيع المنتجات الموجهة للبيع.

جدول رقم(4-1): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

الفترة من ..... إلى .....

البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن	ملاحظة	أرصدة الدورة السابقة N-1
رقم الأعمال		X		
تكلفة المبيعات	X			
هامش الربح الاجمالي		XX		
إيرادات عملياتية أخرى		X		
التكاليف التجارية	X			
الأعباء الادارية	X			
أعباء عملياتية أخرى	X			
الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات	X			
النتيجة العملياتية		XX		
الأعباء حسب طبيعتها :				
مصاريف مستخدمين	X			
مخصصات الاهتلاك	X			
أعباء أخرى حسب طبيعتها	X			
الإيرادات المالية		X		
الأعباء المالية	X			
أعباء المستخدمين	X			
الضرائب و الرسوم و الأعباء المشابهة	X			

النتيجة العادية قبل الضرائب		XX		
الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	X			
تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	X			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية		XX		
الإيرادات غير العادية		X		
الأعباء عير العادية	X			
النتيجة الصافية للسنة المالية		X X		

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 19 ،28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق لـ 25 مارس 2009م ،قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافقة لـ 26 يونيو سنة 2008 ص 31 .

2-3 جدول التدفقات النقدية

هي عبارة عن كشف بالمقبوضات و المدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، و تختلف المعلومات الواردة في هذه القائمة عن القوائم المالية السابقة، حيث أنها تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية في المستقبل . [1]

2-4 قائمة تغيرات الأموال الخاصة

تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة و بداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب و الخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية و لا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات لن تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى . [2]

[1] فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006 ،ص40.

[2] عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990 ،ص 213.

2-5 الملحق

يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية و يشمل ملخصا للسياسات المحاسبية و ملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية و إضافة لإفصاحات عن الالتزامات و الأصول الطارئة و أي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي و نتيجة الأعمال. [1]

المطلب الثاني : التحليل المالي باستخدام النسب المالية

أولا- تعريف النسب المالية

تعرف النسب المالية بأنها علاقة بين بسط و مقام و قيم البسط والمقام هي البيانات و الأرقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية أو قائمة الدخل، شرط أن تكون العلاقة معبرة عن جزء الأداء و مرتبطة به و مفسرة له و هذا يعني أن هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات البسط أو بمكونات المقام .[2]

كما تعرف أنها "أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياساً لعلاقة ما تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية".[3]

تعرف النسب رياضيا بأنها "عالقة ثابتة بين ،رقمين و نتائج هذه المقارنة لا قيمة لها إلا إذا قورنت بنسبة أخرى مماثلة".[4]

"و تعبر النسبة عن علاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط و الآخر يمثل المقام ، إذ تستخدم في تقديم دلالات على محتويات القوائم المالية و التقارير المحاسبية الأخرى، و تنبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة في التعبير عن حقيقة أوضاع المؤسسة و النسب ليست هدفا بحد ذاته بل هي مؤشرات كمية ، يسترشد بها المحلل المالي عن

[1] منور أوسرير محمد مجبر، **مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي، يومي 17و18 جانفي 2010 ،ص04.

[2] زهرة حسن العامري ،علي خلف الركابي ،**أهمية النسب المالية في تقويم الأداء** ،مجلة الإدارة و الاقتصاد ،العدد63 ،2007 ، ص114.

[3] مؤيد راضي خنفر و غسان الفلاح المطارنة ،**تحليل القوائم المالية**، الطبعة الثالثة ،دار المسيرة للنشر، عمان ،2011 ،ص 127.

[4] محمد صالح الحناوي و آخرون ، **أساسيات و مبادئ الإدارة المالية** ، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة ، 2007، ص49.

طريق إلقاء الضوء على الجوانب المتعددة الأعمال المؤسسة .[1]

من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن النسب المالية هي عبارة عن مجموعة من العلاقات التي ترتبط مع المعلومات المالية الخاصة بمؤسسة معينة، و تُستخدم هذه النسب بهدف المقارنة بين عدة نتائج مالية، فهي عبارة عن حاصل حسابي يوضح العلاقة بين قيمة عنصران مستخرجان من الوثائق المحاسبية للمؤسسة، تلعب النسبة المالية أيضا دور وحدة القياس و تستجيب لحاجات المقارنة التي تساعد في التحليل المالي لنشاط و نتائج أعمال المؤسسة و إعطاء صورة واضحة عن وضعها المالي وتقييم أداءها في نهاية الفترة.

ثانيا– أهمية النسب المالية :

تتلخص أهمية النسب المالية فيما يلي:

- إمكانية احتسابها ببساطة و يسر ؛
- تقدم و تكشف بيانات و معلومات التي تقدمها القوائم المالية الأخرى ؛
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة ؛
- نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم و التفسير و المقارنة ؛
- تفسير وتقديم القوائم المالية لأغراض الاستثمار و الاقتراض على حد سواء ؛
- مساعدة المحلل المالي على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة ؛
- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة ؛
- قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة من عدة نسب عند تقييم مجال محدد للأداء ؛
- توجيه الأداء نحو الأنشطة التي تعاني من مظاهر ضعف تخطيط أداء المؤسسة في المستقبل ؛
- القدرة التنبؤية للنسب بحيث يمكن استخدام قيمة النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المؤسسة بأحداث معينة مستقبلا بصورة تستوجب اتخاذ إجراءات وقائية ؛
- مساعدة أجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية على القيام بأعمالها ؛

[1] بلعروسي أحمد التيجاني ،**النظام المحاسبي المالي** ،دار هومة الجزائر ، 2009 ، ص 95.

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية ؛
- قياس درجة نمو المؤسسة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة ؛
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات و رسم السياسات و إعداد الميزانيات التقديرية ؛
- قياس الفعالية الكلية للشركة و مستوى أدائها ؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية ؛
- تقييم مدى استمرارية المؤسسة من عدمه ؛
- المراجعة التحليلية في مراجعة و فحص القوائم المالية ؛
- التحليل لأغراض القرارات الاستثمارية ؛
- توفير المعلومات والبيانات التحليلية و المعايير لأجهزة الرقابة الداخلية و الخارجية بما تمكنها من القيام بأداء أعمالها بكفاءة وفعالية ؛
- تساعد على تحديد المدى الذي تستطيع فيه المنظمة تسديد التزاماتها من الديون طويلة الأجل .

ثالثا- تصنيف النسب المالية

هناك العديد من النسب المالية التي يمكن حسابها و استخدامها في تقييم الوضع المالي للمؤسسة نذكر منها :

1- نسب السيولة

تقيس نسبة السيولة مدى قدرة المؤسسة على سداد ديونها في الأجل القصير حيث تستخدم الأصول قصيرة الأجل فقط في سداد الالتزامات قصيرة الأجل (المتداولة). [1]

"و هي تلك النسب التي تقيس أو تهدف إلى تحليل وتقييم رأس المال العامل و التعرف على درجة سيولة المؤسسة على المدى القصير و الأهمية النسبية لعناصر الأصول الأكثر سيولة التي تعبر عن إمكانية المؤسسة على تسديد الالتزامات المتداولة التي مدتها أقل من سنة". و تتفرع إلى : [2]

[1] شحاته السيد شحاته، **التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2017، ص123.

[2] دريد كامل آل شيب، **مبادئ الإدارة المالية** ،دار النهج للنشر و التوزيع الأردن، 2006، ص60-61.

1-1- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)

تسمى سيولة رأس مال ،العامل، تبين هذه الأخيرة مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل بأموالها المتداولة التي يمكن تحويلها إلى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ استحقاق.

تعطى بهذه العلاقة :

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل "الخصوم المتداولة"

- يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد "1" لكي تتمكن المؤسسة من تسديد ديونها و تحقيق رأس مال عامل موجب أي وجود هامش أمان كافي لعدم تعريض الدائنين قصيري الأجل لأي خطر حتى و لو انخفضت الموجودات إلى النصف .
- أما إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال عامل معدوم أي عدم وجود هامش أمان لإمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها .
- أما إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد فهذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة و عليها أن تراجع هيكلها المالي بزيادة الديون الطويلة أو تخفيض ديونها القصيرة و زيادة أصولها المتداولة .

1-2- نسبة السيولة المخفضة "المختصرة"

تسمى السيولة المختصرة و تبين مدى كفاءة المؤسسة في تغطية الالتزامات الجارية بالأصول سريعة التداول. هذه النسبة أكثر تشددا من نسبة التداول، إذ أنها تركز فقط على الأصول سريعة التحول إلى النقدية و بالتالي فهي تستبعد الأصول الأقل سيولة مثل المخزون السلعي لأنه أكثر عنصر من عناصر الأصول المتداولة تعرضا للانخفاض من قيمته وأكثر احتياجا للوقت للتحول إلى النقدية.

و تعطى بالعلاقة :

نسبة السيولة المخفضة = (الأصول المتداولة – المخزون) / الديون قصيرة الأجل

- قيمتها تتراوح بين 0.3 كحد أدنى و 0.5 كحد أقصى إذا كانت مرتفعة فهي تدل على الحالة الجيدة وإمكانية

الدفع دون صعوبات، فتكون القيم الجاهزة و غير الجاهزة تساوي نصف الديون القصيرة أو أقل.

1-3- نسبة السيولة الحالية (الجاهزة)

تعتبر نسبة السيولة الجاهزة أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة، لأنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحول المخزون إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها و سمعتها في السوق. و تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل.

و تعطى بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة الحالية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

- حدودها بين 0.2 كحد أدنى و 0.3 كحد أقصى، إذا كانت مرتفعة معناه وجود أموال مجمدة كان من الممكن توظيفها في استخدامات أخرى و تعطي أكثر مردودية أي القيم الجاهزة غطت كل الديون القصيرة و بقي فائض منه جامد لم يستخدم .
- إذا فاقت هذه النسبة 1 فهذا يعني : تراجع نشاط المؤسسة أو نقص تجديد الاستثمارات أو فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

1-4- نسبة سيولة الأصول

تمكن هذه النسبة من تقييم رؤوس الأموال المتداولة بمجموع الأصول و تتغير هذه النسبة بتغير فروع النشاط فنجدها في المؤسسات التجارية غالبا أكبر من 0.5 و حتى تكون وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة يجب أن تكون حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباحا . [1]

و تعطى بالعلاقة :

[1] كنجو كنجو وفهد ابراهيم ،**الإدارة المالية** ،ط 1 ،دار المسيرة ، عمان، الأردن ، 1997 ، ص 93.

نسبة سيولة الأصول = الأصول المتداولة / مجموع الأصول

2- النسب الهيكلية (نسب التمويل)

هي مجموعة النسب التي تفيد المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية وكذلك للمؤسسة على المدى المتوسط و الطويل، و يتم من خلالها تقييم سياسة الاستثمار، و كذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة. و تتفرع بدورها إلى:[1]

2-1- نسب التمويل الدائم

و هي نسب تقيس مدى قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة باستخدام الأموال الدائمة.

و تعطى بالعلاقة التالية :

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة (الموارد الثابتة) / الأصول الثابتة

- فإذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، أي أن الأموال الدائمة مولت كل الأصول الثابتة و بقي فائض أستعمل في تمويل الأصول المتداولة، أو بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من الصفر و هذا يدل على حالة التوازن .
- إذا كانت النسبة أقل من الواحد يعني أن رأس المال العامل الصافي أقل من الصفر و هذا يدل على حالة عدم التوازن، لأن الأموال الدائمة و التي وجودها تحت تصرف المؤسسة لفترة طويلة تتناسب مع الأصول الثابتة غير كافية لتمويل هذه الأخيرة، و بالتالي تكون المؤسسة قد لجأت إلى الديون قصيرة الأجل لتمويلها و هي وضعية ليست سليمة تدل على عدم تحقق التوازن المالي .
- إذا كانت النسبة تساوي الواحد معناه أن رأس المال العامل الصافي يساوي الصفر و هذا يدل على أن الأموال الدائمة تساوي الأصول الثابتة و بالتالي لم يبق الهامش الذي يمثل رأس المال .

2-2- نسبة التمويل الذاتي

تعتبر الأموال الخاصة مصدر دائم يستخدم في تمويل الأصول الثابتة للمؤسسة بمواردها الخاصة. و تعطى نسبة التمويل الذاتي بالعلاقة التالية :

[1] دريد كامل آل شبيب ، مرجع سبق ذكره، ص ص 60-61.

نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

– نسبة التمويل الذاتي تعطي مدى تغطية المؤسسة لاستثمارها بأموالها الخاصة.

– إذا كانت هذه النسبة مساوية لـ 0.5 فإن رأس المال العامل الخاص مساوي للصفر و يعني ذلك أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة و يكون رأس المال العامل الصافي أكبر من الواحد.

– إذا كانت النسبة أكبر من 0.5 يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد و الأصول المتداولة ليس لها فوائد .

2–3– نسبة قابلية التسديد (التمويل الخارجي)

تقيس هذه النسبة مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها بمقارنة مجموع الديون بمجموع الأصول، و تعطى بالعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد = مجموع الديون / مجموع الأصول

- إذا كانت هذه النسبة أقل من 0.5 معنى ذلك أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى في حالة طلبها.
- إذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.5 (طبعا ، منطقيا أنها أقل من الواحد) معنى ذلك أن ديون المؤسسة تمثل أكثر من 50% من مجموع أصولها و بالتالي فإن أكثر من 50% من أصول المؤسسة ممولة بالديون.

2–4 نسبة الاستقلالية المالية

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة و بالتالي إلى درجة استقلاليتها عن دائنيها .

و تعطى بالعلاقة :

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

إذا كانت هذه النسبة أكبر من 01 استطاعت المؤسسة التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون.

- أما إذا كانت أصغر من 01 فهذا معناه أن المؤسسة مثقلة بالديون و لا تستطيع الحصول على قروض إلا بتقديم ضمانات.
- يجب ألا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 ، أي يجب أن لا تمثل الأموال الخاصة أقل من 50% من مجموع الخصوم و إلا تكون المؤسسة قد فقدت استقلاليتها لأن مواردها مشكلة بأكثر من 50% من الديون .

3- نسب النشاط

هي النسب التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصل أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات و معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات و من ثم إلى سيولة . [1] و يمكن إبرازها من خلال :

3-1- معدل دوران الأصول

يتم حساب معدل دوران الأصول بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول و بهذا فإنه يقيس مدى كفاءة الإدارة في استغلال تلك الأصول. و يعطى بالعلاقة : [2]

معدل دوران إجمالي الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول

و هذه النسبة تعكس أيضا كفاءة الادارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر كبير من المبيعات. و لذلك فكلما زاد المعدل دل على كفاءة الادارة في استخدام الأصول و على زيادة عدد مرات تحقيق العائد على الأصول خلال السنة.

3-2- معدل دوران الأصول الثابتة

و يتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة بقسمة صافي المبيعات على صافي الأصول الثابتة. و يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة أصول المؤسسة، فإذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فإن ذلك قد يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك

[1] عدنان تايه النعيمي ،سعدون مهدي الساقي ، أسامة عزمي سلامة ، شقيري نوري موسى ، **الادارة المالية النظرية و التطبيق** ،ط 2 ، دار الميسرة ، عمان ،2006،ص104.

[2] منير ابراهيم هندي ، **الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر**، الطبعة الخامسة ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،2003 ،ص 83 .

الأصول، أما في حالة انخفاض معدل دوران الأصول الثابتة على مثيله في مستوى الصناعة فإن هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول، أو المغالاة في الاستثمار فيها. و يعطى بالعلاقة : [1]

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / الأصول الثابتة

ويقيس مدى كفاءة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق الإيرادات (المبيعات) للمشروع و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة و زيادة مساهمتها في زيادة النشاط الجاري للمشروع .

3-3- معدل دوران الأصول المتداولة

يتم حساب معدل دوران الأصول المتداولة بقسمة صافي المبيعات على مجموع الأصول المتداولة، و يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى الكفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول و توليد المبيعات منه و يحسب بالعلاقة التالية : [2]

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / الأصول المتداولة

3-4- معدل دوران الذمم المدينة

يتم حساب معدل دوران الذمم المدينة بقسمة صافي المبيعات الآجلة على إجمالي الذمم (أي قبل طرح مخصص الديون المشكوك فيها) .يعتبر هذا المعدل مؤشرا لمدى ملائمة حجم الاستثمار في الذمم، و يلقى بالتالي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان و سياسة التحصيل. فالسياسة المتساهلة في منح الائتمان و في تحصيل المستحقات تؤدي إلى زيادة الأموال المستثمرة في الذمم و انخفاض معدل الدوران، أما السياسة المتشددة في هذا الشأن فيتوقع أن تؤدي إلى نقص الأموال المستثمرة في الذمم و ارتفاع معدل الدوران و يحسب بالعلاقة التالية :[3]

معدل دوران الذمم المدينة = صافي المبيعات الآجلة / متوسط صافي المدينين

3-5- مدة دوران المخزون

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى

---

[1] منير ابراهيم هندي ،مرجع سبق ذكره، ص 83 .

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ، دار الفكر العربي، مصر ، الطبعة الأولى، 2003، ص 265.

[3] منير إبراهيم هندي، المرجع نفسه ، ص 84، 85 .

شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري و تحسب بالعلاقة التالية :[1]

مدة دوران المخزون = (متوسط مخزون المواد الأولية / مشتريات المواد الأولية) × 360

3-6- مدة دوران العملاء

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ،حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ،لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و أن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة و تحسب بالعلاقة :[2]

مدة دوران العملاء =}(متوسط العملاء + أوراق القبض – تسبيقات العملاء)/ المبيعات صافي الدفع{

360×

3-7- مدة دوران الموردين

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، و لكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم و تحسب بالعلاقة التالية :

مدة دوران الموردين = متوسط (موردين + أوراق الدفع / مشتريات السنة) × 360

4- نسب الربحية

هي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المشروع و كفاءة السياسات و القرارات الاستثمارية المتخذة من الادارة العليا، و هناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المشروع، حيث يختلف استخدام هذه المؤشرات حسب طبيعة المشروع و الطرق والأساليب المحاسبية المتبعة في استخراج نتيجة أعماله و الظروف المحيطة ، والهدف من

[1] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره، ص69

[2] ناصر دادي عدون ، المرجع نفسه، ص69 .

تحليل هذه النسب. و من أهم مؤشرات قياس الربحية نجد : [1]

4-1- نسبة هامش الربح

يعكس هامش الربح قدرة المؤسسة على تقديم المنتجات بكلفة أدنى أو بسعر أعلى، لذلك فهو يؤشر قدرة الوحدة النقدية من المبيعات على تحقيق الربح و عليه يمكن استخدام مؤشر هامش الربح لزيادة فاعلية الرقابة الادارية على التكاليف، و يحسب هامش الربح بالعلاقة التالية : [2]

نسبة هامش الربح = مجمل الربح / مجموع المبيعات

4-2- نسبة هامش الربح التشغيلي

يقصد بها قدرة المؤسسة على تحقيق الربح التشغيلي من نشاطها الأساسي، و هي تعبر عن العلاقة بين قدرة الوحدة النقدية في توليد الربح بهامش الربح التشغيلي ، وقدرة الوحدة النقدية من الموجودات المستثمرة في تحقيق المبيعات و بالتالي فهي تقيس كفاءة الادارة في التعامل مع تكاليف التشغيل المرتبطة بالعمليات و تحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية : [3]

نسبة هامش الربح التشغيلي = صافي ربح العمليات التشغيلية / مجموع المبيعات

و لتقييم إدارة المؤسسة من خلال هامش الربح التشغيلي نتبع المعيار التاريخي أو معدل الصناعة أو النسبة المستهدفة من قبل المؤسسة طبقا لخططها، وكلما زادت النسبة كلما دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار فيها.

4-3- معدل العائد على الأصول

يمكن قياس الربحية من وجهة نظر المستثمر و ذلك بربط المحقق و مجموعة الأموال التي وضعت في يد الادارة على شكل أصول مختلفة على أساس أن إدارة المؤسسة يجب أن تسعى لاستغلال الأصول الموجودة تحت تصرفها بفرض أن الربح هو مقياس كفاءة الاستغلال أو الاستثمار و ينبغي الإشارة إلى أن الأصول هنا تكون مقيمة في القوائم المالية

---

[1] دريد كامل أل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص76 .

[2] عدنان تايه النعيمي فؤاد راشد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري، عمان، ص 100 .

[3] عدنان تايه النعيمي ،المرجع نفسه ،ص 103 .

بقيمتها مطروحا منها الاهتلاكات و بالتالي فإن ارتفاع العائد على الأصول قد لا يعني أنه يمكن الحصول على نفس الأصول الآن و تحقيق نفس العائد المرتفع و تحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية : [1]

معدل العائد على الأصول = صافي الربح / مجموع الأصول

4-4- معدل العائد على حقوق الملكية

هي نسبة من نسب الربحية المرتبطة بالاستثمارات حيث يتم بموجبها الربط بين صافي الربح المتحقق خلال فترة ما و بين حقوق الملكية لنفس الفترة، و تأخذ هذه النسبة الصيغة التالية :

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

و تبين هذه النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المؤسسة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني و تحقيق الأرباح، حيث يكون هذا النجاح كبيرا عند الحصول على مؤشر عال بينما يكون المؤشر المنخفض دلالة على فشل وضعف المؤسسة . [2]

5- نسب المردودية

المردودية هي قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح في إطار نشاطاتها و ينبغي أن تكون هذه المردودية دائمة لتحقيق أرباح متتالية ،كما تقيس نسب المردودية نتائج النسب المالية حيث أنها تبين مدى تحقيق المؤسسة للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات و القرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة و الدفع المالي و هي بذلك تعطي إجابات نهائية عن الكفاءة العامة لإدارة المؤسسة و من أهم هذه النسب نجد :[3]

5-1- نسبة المردودية المالية

تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة و تسمى أيضا معدل العائد على الأصول الخاضعة.

---

[1] محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية : التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008، ص72.

[2] مؤيد راض خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-145 .

[3] ناصر دادي عدون، مرجع سبق ذكره ،ص57 .

و تعطى بالعلاقة :

نسبة المردودية المالية = نتيجة الدورة الصافية × 100 / الأموال الخاصة

كلما زادت هذه النسبة كلما دل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية و كلما قلت أو انعدمت كلما لزم ذلك على المؤسسة إعادة النظر في سياسة استثمارها للموارد المالية مع الأخذ بعين الاعتبار

البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة.

5-2- نسبة المردودية الاقتصادية

تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات خاصة عند المقارنة بين المؤسستين حيث الأرباح التي تحققها المؤسسة من عملياتها يجب أن تكون كافية و تسمح بالحصول على معدل عائد مناسب على الأصول التي تستخدم لتنفيذ عملياتها.

و تعطى بالعلاقة التالية :

نسبة المردودية الاقتصادية = نتيجة الدورة الصافية × 100 / مجموعة الأصول

* وتعتبر هذه النسبة عن حسن تسيير و كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح، و كلما ارتفعت كلما دلت أن مردودية المؤسسة جيدة .

5-3 نسبة المردودية التجارية معدل دوران الأصول الثابتة)

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الأصول الثابتة، حيث كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي" x" دينار من المبيعات وكلما كانت الأصول غير مستغلة يجب أن تتخلص منها المؤسسة لأنها تشكل عبئا عليها.

و تعطى بالعلاقة التالية :

نسبة المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية × 100 / الأصول الثابتة

المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي

أولا– تعريف رأس المال العامل FRNG

لا يوجد تعريف عام متفق عليه لرأس المال العامل كثيراً ما يشار إلى رأس المال العامل على أنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة ويشار إليه أحيانا على أنه عبارة عن مجموعة من الموجودات المتداولة.

يعرف رأس المال العامل الصافي على أنه الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة. ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين :[1]

من أسفل الميزانية : رأس المال العامل الصافي = الأصول المتداولة ـ الديون القصيرة

من أعلى الميزانية : رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة ـ الأصول الثابتة

ونجد من أنواعه ما يلي: [2]

1– رأس المال العامل الخاص : وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة :

رأس المال العامل الخاص = أموال خاصة – أصول ثابتة

2– رأس المال العامل الإجمالي :هو مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل و تشمل مجموعة الأصول المتداولة حيث أن رأس المال العامل الأجنبي يمثل **مجموع الأصول المتداولة** .

3– رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي) : وهو من رأس المال العامل الإجمالي الذي تموله رؤوس الأموال الأجنبية، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية

[1] نعيم نمر داوود ، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى 2012، ص ص 133، 134.

[2] كريم قوبة، **محاضرات في التحليل المالي** ،جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس 2019- 2020، ص 23 .

الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض بنشاط المؤسسات وأصبح ملحاً في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة ويحسب رأس المال العامل الأجنبي وفق للعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي (الخارج) = مجموع الديون

ثانيا– احتياجات رأس المال العامل BFR

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية يتوجب منها توفير مجموعة من العناصر وهي المخزونات والمدينون، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل، وهي الديون الممنوحة من الموردين أو تسبيقات ممنوحة، هذه المصادر تمول جزء من الأصول المتداولة ويجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مكمل وهو ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل، أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينوها بالديون قصيرة الأجل وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهي ما يسمى باحتياجات رأس المال العامل وتحسب بالعلاقة التالية :[1]

احتياجات رأس المال العامل= (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل _ سلفات مصرفية)

- حالات احتياجات رأس المال العامل :

الحالة الأولى (احتياجات رأس المال العامل أكبر من 0) : معناه احتياجات الدورة موارد الدورة، نجد في أن المؤسسة بحاجة إلى رأس المال الذي يجب عليها إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

الحالة الثانية (احتياجات رأس المال العامل أصغر من 0) : يعني الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض، والمؤسسة لديها سيولة لا تحتاج إلى رأس المال موجب ولكن عملياً يجب عليها أن توفر رأس مال موجب لمواجهة

[1] سبتي إسماعيل، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019، ص ص 422-423 .

الأخطار .

الحالة الثالثة (احتياجات رأس المال العامل تساوي 0) : يعني أن موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، والموارد تغطي دورة الاستغلال وفي حالة عابرة أو مستمرة.

رأس المال العامل يختلف عن احتياجات رأس المال العامل من حيث القيمة بحيث رأس المال العامل يعتبر دائم واحتياجات رأس المال العامل تعتبر الدورة وحيدة فقط .

ثالثا– الخزينة: Tn

وردت عدة تعاريف للخزينة ويمكن تعريفها كما يلي : [1]

- الخزينة هي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفيات المصرفية ؛
- كما يمكن معرفتها عن طريق لفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ؛
- كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها ؛

يمكن تعريف خزينة المؤسسة أيضا بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية واحدة، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلاً من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة التالية:

Tn = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

Tn= قيم جاهزة – سلفات مصرفية

حالات الخزينة : ولها ثلاث حالات و هي :[2]

الحالة الأولى: الخزينة = 0 (رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل)

تسمى هذه الحالة بالخزينة الصفرية، أي أننا أمام الوضعية المثلى إن الوصول لهذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد، وبالتالي التحكم في السيولة دون

[1] ساجي فاطمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت 2016-2017، ص ص 27- 28.

[2] ساجي فاطمة، مرجع سبق ذكره ،ص 28.

التأثير على الربحية .

الحالة الثانية : الخزينة < (رأس المال العامل > احتياجات رأس المال العامل)

في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أصولها غير جارية لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

الحالة الثالثة : الخزينة > (رأس المال العامل < احتياجات رأس المال العامل)

المؤسسة في هذه الحالة هذه الحالة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

خلاصة الفصل :

لقد توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن التحليل المالي هو الإدارة الرئيسية لتقييم الأداء المالي بالاعتماد على أدواته (النسب المالية ، مؤشرات التوازن)كونه عملية تخدم عمليات التقييم و الرقابة و المتابعة كما أنها تمثل نقطة البداية عند التفكير في المستقبل ،إذ تنقسم النسب المالية إلى عدة أنواع يقيس كل منها جانبا معينا ،فبعضها يقيم وضعية السيولة في المؤسسة و إمكانية سداد الالتزامات و بعضها يقيم كفاءة الإدارة في استخدام الأصول ،و البعض الآخر يقيس ربحية المؤسسة .

الفصل الثاني

علاقة التحليل المالي بتقييم الأداء المالي

تمهيد الفصل :

يعتبر الأداء المالي و تقييمه من أبرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين و المفكرين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للمؤسسة كالبقاء و الاستمرارية ،فهو أسلوب يعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحدد سلفا مع تبيان الانحرافات و اقتراح الحلول المناسبة مع تبيان أهم نقاط القوة و الضعف للمؤسسة و التي تساعد المقيم على تحقيق شامل للأداء .

و سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : ماهية الأداء المالي

المبحث الثاني : أساسيات عملية تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث : التحليل المالي و أثره على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول :ماهية الأداء المالي

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما للمؤسسات بشكل عام وهو يمثل القاسم المشترك لاهتمام علماء التسيير، كما أنه يعد عنصرا محوريا لجميع فروع وحقول معارف التسيير.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

أولا : تعريف الأداء و ميدانه

قبل التطرق لتعريف الأداء المالي لابد من إعطاء مفهوم شامل حول الأداء بصفة عامة ثم الولوج إلى تعريف الأداء المالي ،فيعد مصطلح الأداء من المفاهيم التي حظيت باهتمام واسع من قبل المفكرين والباحثين في مجال إدارة الأعمال، ورغم ذلك يشوب تعريفه الالتباس والغموض لاختلاف اتجاهات المفكرين، لذا فسوف نوضح هذا المصطلح من خلال التطرق إلى عدة تعاريف التي قدمها الباحثون .

الأداء هو الترجمة اللغوية للكلمة الانجليزية **Performance** التي تعني أن ننجز أو نعمل عملا و مع ترجمتها في اللغة الفرنسية منحت حقلا واسعا بتطبيق الأداء بأنه العمليات التي تتضمن إتباع وسائل وأساليب يتم عن طريقها القيام بنشاطات للوصول إلى أهداف هذه النشاطات، باستخدام موارد و إمكانيات معينة ."كما يعرف الأداء أيضا بأنه " المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها ". [1]

و يعرف بأنه أيضا " استراتيجية للحصول و المحافظة على ميزة تنافسية تسمح بمعالجة نوعية لمختلف المدخلات ". [2]

كما يعرف الأداء " تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة ". [3]

---

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الأعمال**، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص 335 .

[2] حميد قرومي، **أوجه تحسين الأداء والفعالية في المنظمات الاقتصادية** ،مجلة المعارف، العدد 8، الجزائر، 2010، ص 261 .

[3] مصطفى يوسف كافي، **إدارة الأداء** ،دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ، 2016 ،ص 16 .

و يعرف كذلك " قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العمال ".[1]

كما يعرفه قاموس **أوكسفورد** :" بأنه تنفيذ شيء مطلوب و سلوك باعتباره الطريقة التي يتم سلوكها لأداء العمل أو المهمة " .[2]

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن الأداء يعد مقياسا للحكم على مدى تحقيق المؤسسة لهدفها الرئيسي بالكفاءة و الفعالية و المتمثل في البقاء في سوقها و استمرارها في نشاطها في ظل التنافس، لذلك سنحاول تبيان كل هذه المصطلحات الكفاءة– الفعالية.

1– الكفاءة:

الكفاءة هي المصدر الأساسي للقدرات البشرية التي تعمل على تطويرها على المدى الطويل ويقوم النظام بالحث على تقييم وتطوير الكفاءات ، التعلم المستمر، الاستثمار في التكوين .[3]

وتعرف الكفاءة بأنها الاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة لتحقيق حجم أو مستوى معين من النواتج والمخرجات .[4]

كما تعرف أيضا بأنها الاستخدام الأمثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة دون حصول أي هدر يذكر .[5]

و يتضح من التعاريف السابقة أن الكفاءة تهتم بكمية الموارد المستخدمة لبلوغ الأهداف المحددة يمكن يمكن التعبير عن الكفاءة بالعلاقة التالية :

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

[1] الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث العدد السابع، الجزائر، 2009، ص218.

[2] ابراهيم محمد المحاسنة ،**إدارة و تقييم الأداء الوظيفي بين النظرية و التطبيق** ،دار جرير للنشر و التوزيع ،عمان ، 2013 ،ص ص 73– 74 .

[3] محمد صالح دشاش، **دور الإدارة الاستراتيجية للكفاءات البشرية في تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، تخصص ادارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص90.

[4] عبد السلام أبو قحف ،**أساسيات تنظيم الادارة**، الطبعة الثالثة ،دار المعرفة، ، عمان، 2001، ص 24.

[5] طارق الحاج حسن فليح، **الاقتصاد الإداري**، الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع، ، عمان، 2009، ص 240.

2- الفعالية

اختلفت تعريفات الفعالية و لكنها تصنف عموما ضمن ثلاث أنواع تعريفات تقليدية ركزت على أن الفعالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها دون تحديد طبيعة هذه الأهداف إن كانت رسمية أو غير رسمية طويلة أو قصيرة المدى .

حيث تعتبر الفعالية التفاعل الإيجابي الحاصل بين مكونات المؤسسة أما المجموعة الثالثة من التعريفات فهي التعريفات المعاصرة التي وسعت نطاق التعريف حيث أصبحت الفعالية ترتبط بتحقيق الأهداف المسطرة بالنظر الى البيئة المحيطة بها لتتمكن المؤسسة من التواجد في وضعية توازن ديناميكي يتضمن بقائها واستمرارها، وفيما يلي أمثلة عن بعض تعريفات الفعالية :

الفعالية هي درجة التحقيق أي أنها درجة التطابق بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة .[1]

الفعالية هي القدرة على تحقيق القدرة على تحقيق أهداف المؤسسة من خلال تحسين أداء الأنشطة، بمعنى آخر هل يحسن العاملون أداء ما يجب أن يؤدي إلى تحقيق الأهداف، أم أن هناك أنشطة تؤدي دون مبرر.[2]

و منه يمكن القول أن الفعالية هي درجة تحقيق المؤسسة لأهداف الأطراف ذات مصلحة بها .

3- العلاقة بين الأداء و الكفاءة و الفعالية : من خلال عرض مفهومي الكفاءة والفعالية يمكن أن نصل إلى أن الفعالية تتعلق أساسا بتحقيق الأهداف والوصول الى النتائج المرجوة أما الكفاءة فتتعلق بالوسيلة المستخدمة في ذلك والجدول الموالي يوضح ذلك أكثر:

[1] نيل حمادي، فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين أداء المؤسسات في إطار التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009، ص03 .

[2] مؤمن شرف الدين دور الادارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير فرحات عباس، سطيف، 2012، ص51 .

الجدول (1-2) : الموازنة بين الكفاءة والفعالية

	تهتم	تعالج	تحلل	معايير القياس
الكفاءة	بالوسيلة	الموارد	كيفية الوصول	المدخلات مثل : المعدات ،العمل
الفعالية	بالهدف	النتيجة	نقطة الوصول	المخرجات مثل :الأرباح ،العائد

المصدر : شنوفى نور الدين ، تفعيل نظام تقييم أداء العامل في المؤسسة العمومية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 17 .

أما فيما يخص ميادين الأداء فهي نختلف وفق منهج المؤسسات الاقتصادية و يوجد أكثر من ميدان للأداء يمكن عرضها كما يلي:[1]

- **ميدان الأداء المالي**

يعد الأداء المالي من المقاييس المهمة لأداء المؤسسة مهما كانت طبيعة أعمالها، فعدم تحقيق المؤسسة للأداء المالي حسب المستوى يعرض وجودها للخطر، إن التفوق في الأداء المالي يضمن مركزا تنافسيا قويا ويفتح المجال أمام المؤسسة للانطلاق، ومن أحدث الأساليب المستخدمة في قياس آلية المقارنة المرجعية.

- **ميدان الفعالية التنظيمية**

ومضمون هذا الميدان التأكد من القدرة على العمل وتحقيق الأهداف و يمكن قياسها من خلال معرفة النمو في صافي و هامش الربح ، و معدل العائد من الاستثمار ورضا العاملين وتوجهات المديرين و استيعاب التطور والإبداع التقني وغيرها من المقاييس .

- **ميدان الأداء الغير مالي**

ويركز هذا الميدان على استخدام مقاييس غير مالية لقياس أداء المؤسسة، حيث يتم الاعتماد فيه على مؤشرات تشغيلية مثل الحصة السوقية، وتقديم منتجات جديدة في العملية التسويقية والإنتاجية و غيرها من المؤشرات والاعتماد على المقاييس المالية وحدها لا يعطي صورة متكاملة الأبعاد حول المؤسسة و بالتالي فإن الاهتمام العالي بأداء المؤسسة

[1] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، دار الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011، ص93 .

يؤدي إلى خلق توازن بين الاهتمامات العملياتية والمالية .

و قد يرتبط هذا الميدان بمستوى أداء عمليات المنظمة لأنه يتضمن محاور تشغيلية يظهر من خلالها للإدارة الصورة الخفية للأداء الذي لا تستطيع المحاور المالية الكشف عنه لذلك سمي بميدان الأداء العملياتي الذي يمثل الحلقة الوسطى لأداء العمل في المنظمات .و الاعتماد على المحاور المالية فقط في تقييم الأداء يعطي رؤية غير متكاملة الأبعاد حول المنظمة ،لذا من الضروري تعزيز هذا الأسلوب في التقييم بمحاور أداء غير مالية و عملياتية لبناء نظام أداء فعال في المنظمة .[1]

ثانيا: تعريف الأداء المالي :

تعريف 01 : يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداما وقدما لقياس الأداء المصرف لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطار التدقيق بأنه " وصف لوضع المنظمة المالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الإيرادات والموجودات، المطلوبات، وصافي الثروة. [2]

تعريف 02 : الأداء المالي هو المرآة الأساسية التي توضح مقدرة الشركة من خلال مركزها المالي على تحقيق الأهداف المخطط لها في الوقت المناسب و المنافسة مع الشركات من خلال تلك الأهداف و هذا ما يحتاج الى تخطيط و توفير البيانات المالية الدقيقة .[3]

تعريف 03 : يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و لتي تساعد على تلبية

[1] خالد بني حمدان و وائل محمد ادريس ،**الاستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ، 2019 ،ص293 .

[2] علاء فرحان طالب ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنصر و التوزيع، ، الأردن، 2011، ص ص 67-68 .

[3] أكرم أحمد رضا الطويل ،صلاح الدين جاسم ،**الشراء وفقا ل** seven rihgts **و الأداء الاستراتيجي** ،دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان، 2018 ،ص ص 91-92 .

احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم و مما سبق فإن الأداء المالي : [1]

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجيه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها ؛
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض و مشكل العسر المالي والنقدي و بذلك تنذر إدارتها للعمل لمعالجة الخلل ؛
- أداة لتحفيز العاملين و الإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج و معايير مالية أفضل من سابقها؛
- أداة للتعريف عن الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد و فترة معينة .

و كتعريف شامل للأداء المالي : هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية من خلال زيادة الإيرادات بواسطة الأرباح من أجل الوفاء بالتزاماتها ،و تخفيض تكاليفها الممكنة أي جعل الأعباء أقل ما يمكن من المنتوجات .

المطلب الثاني : أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي بشكل عام في :[2]

1- تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف ،و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين .

2- متابعة أعمال المؤسسات و فحص سلوكها و مراقبة أوضاعها ،و تقييم مستويات أدائها و فعاليته ،و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح .

و بشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي فيما يلي :

- **تقييم ربحية الشركة** :الغرض من تقييمها و تحسينها هو قيمة المؤسسة و ثروة المساهمين .

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 45 .
[2] محمود الخطيب ،المرجع نفسه ، ص48.

- **تقييم سيولة الشركة** : الغرض من تقييمها هو تحسين قدرة المؤسسة في الوفاء بالالتزامات.
- **تقييم تطور نشاط الشركة** : الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة لمصادرها المالية و استثماراتها.
- **تقييم مديونية الشركة** : الغرض من تقييم الرفع المالي من أجل معرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي.
- **تقييم تطور توزيعات الشركة** : من أجل معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح .
- **تقييم تطور حجم الشركة** : من أجل تزويدها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية ،بالإضافة الى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات .

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تتلخص العوامل المؤثرة في الأداء المالي فيما يلي :

أولا– العوامل الداخلية

1– الهيكل التنظيمي

هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة، حيث يساعد في تنفيذ الخطط بنجاح وتحديد أدوار الأفراد من أجل اتخاذ القرارات بأكثر فعالية.

2– المناخ التنظيمي

يقوم المناخ التنظيمي على ضمان الأداء بصورة إيجابية وكفاءة من الناحية الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين لمعايير الأداء.

3 – الحجم

توجد علاقة طردية بين حجم المؤسسة والأداء حيث كلما زاد حجمها ازداد عدد المحللين الماليين المهتمين بها. [1]

4– عمر المؤسسة

يقصد بعمر المؤسسة عدد السنوات التي مرت منذ تأسيسها ، و فيما يخص أثر عمر المؤسسة على الأداء المالي،

[1] عاطف زاهر عبد الرحيم ، **قدرة المنظمات الهيكل التنظيمي للمؤسسة** ،دار الراية للنشر ،الأردن ، 2004 ، ص 30 .

فيمكن القول أن المؤسسات التي لها عمر قد تتفوق على المؤسسات الجديدة، و يمكن أن يعود ذلك إلى عدد من العوامل فمن ناحية أن قدم المؤسسة يبعث لدى الأفراد شعور بالطمأنينة عند التعامل معها و ذلك اعتبارا منهم أنه إن لم تتمتع بإدارة جيدة لما بقيت في السوق، و من ناحية أخرى إن الشركات غالبا تستهلك أغلب أصولها و مصاريف تأسيسها في السنوات الأولى لإنشائها، مما يجعلها تتحمل مصاريف أقل في السنوات الأخرى.[1]

5 – طبيعة الملكية

توصل إلى أثر إيجابي بعد دراسة و تحليل أثر تغيير نمط الملكية لمؤسسة على الأداء المالي للأسباب التالية: .[2]

لأن المالك الخاص أكفأ من الدولة في إدارته للمؤسسة، مما يساهم في توفير الموارد و تحسين الأداء المالي لهذه المؤسسة.

تغيير نمط الملكية يزيل على كامل الدولة عبء الخسائر المالية و هناك دراسة أخرى قامت بتحليل الكشوف المالية (الميزانية و جدول حسابات النتائج) باستخدام التحليل الإحصائي و أدوات التحليل المالي أظهرت وجود أثر إيجابي لتغيير طابع الملكية أو التخاصية في الأداء بمكوناته المتمثلة في :

التوازن المالي، زيادة المنافسة و الكفاءة، السيولة، ارتفاع الأداء المالي .

ثانيا– العوامل الخارجية

و لعل أهم العوامل الخارجية المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة تتمثل في ما يلي :

1– العوامل الاقتصادية

تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص و عناصر النظام الاقتصادي، الذي تعمل فيه الشركة، و من الأمثلة على ذلك : معدلات التضخم و معدلات البطالة و خصائص الاستثمار في المجتمع و معدلات الفائدة السائدة، وبعض السياسات الاقتصادية و خاصة السياسات المالية و النقدية للدولة إلخ، و من المتغيرات الاقتصادية التي تلعب حاليا دورا ملموسا على البيئة الاقتصادية هو الاتجاه نحو العولمة، و تحرير الاقتصاد في كثير من الدول و الاتجاه نحو

[1] حسن رفاه و منى بيطار ،**العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سوريا** ،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،جامعة تشرين سورية ، العدد 02 ،ديسمبر 2020 ، ص ص 163-164.

[2] بوضياف صفاء، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي**، دراسة تطبيقية في قطاع الحليب و مشتقاته، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية 2018/2017، ص 46 .

الخصخصة و اتفاقية (الجات) الاتفاقية العالمية للتعريفات و التجارة و السوق الأوروبية المشتركة .[1]

2- العوامل الاجتماعية والثقافية

لا تقل هذه الأخيرة عن سابقتها نظرا لوزن البعد الاجتماعي في محيط المؤسسة و مساهمتها في كثير من الأحيان في التأثير على العوامل الأخرى و تتضمن العوامل الاجتماعية و الثقافية نماذج الحياة و القيم الأخلاقية و الفنية و التيارات الفكرية للمجتمع الذي توجد فيه المؤسسة، و قد تقف هذه العوامل في كثير من الأحيان عائقا أمام تحسين الأداء المالي .[2]

3- السوق

يوجد العديد من الأشكال التي يمكن أن تأخذها أسواق السلع الاقتصادية حيث يعتمد ذلك على هيكل السوق والسلوك الذي تقوم المؤسسة باتباعه من أجل تحقيق هدفها الأساسي و هو تعظيم الأرباح و يؤثر السوق المالي من ناحية قانون العرض و الطلب فإن تميز السوق بالانتعاش و كثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي .

4 – المنافسة

تغير المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية فتعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أدائها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة أهلا لهذه التداعيات و لا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور و بالتالي الأداء المالي يسوء .[3]

5- العوامل التكنولوجية

تشمل هذه العوامل ما تحدثه التكنولوجيا من تطورات وتغيرات فهو مطلب أساسي لكي تتمكن إدارة المؤسسة من

---

[1] أنس مصلح دياب الطروانة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية**، دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال ،المحاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص24.

[2] نعيمة يحياوي ،**أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق** ،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المؤسسات ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009 ،ص 221 .

[3] كاظم حسن عبد السيد ،**محاسبة الجودة مدخل تحليلي** ،دار الثقافة ،الأردن ،2009 ،ص 136-138 .

القيام بأعمالها بكفاءة وفعالية وتظهر العديد من الدراسات السابقة العلاقة بين التكنولوجيا والأداء المالي وتوصلت دراسته إلى وجود أثر إيجابي للتكنولوجيا على الأداء المالي ويظهر هذا الأثر خلال سنتين على الأقل من سنة الإنفاق و هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية معنوية بين التكنولوجيا و الأداء المالي بحيث أنه عند مستوى مرتفع للاستثمار في التكنولوجيا سيؤدي ذلك إلى أداء عالي.

وعليه فيجب على المؤسسات متابعة التطورات التكنولوجية لمالها من أثر فعال على الأداء المالي ومحاولة مواكبة هذا التطور وتسيير حجم الإنفاق على التكنولوجيا، فالمهم ليس حجم المبالغ المنفقة وإنما مدى توافقها مع أعمال وأهداف المؤسسة .[1]

المطلب الرابع : معايير الأداء المالي

تم التطرق في هذا المطلب الى معايير الأداء المالي والمستخدمة بكثرة في التحليل المالي .

أولا– المعايير المطلقة

وهي المعايير السائدة والمتعارف عليها في حقل التحليل المالي، والتي يمكن استخدامها بغض النظر عن نوع المنشأة ونوع الصناعة والظروف السائدة وتعتبر من أضعف المعايير المستخدمة، من الأمثلة عليها المعايير المستخدمة في قياس السيولة مثل نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة.[2]

ثانيا– المعايير الصناعية

وهذه المعايير تعتمد على المؤشرات التي يتفق عليها من قبل الشركات التي تعمل داخل الصناعة الواحدة، والمتمثلة عادة في النشاط حيث تقوم معظم الشركات في العالم إن لم يكن كلها بوضع معايير ومؤشرات أو نسب يمكن من خلالها الحكم على وضع الشركة، أو مقارنة الوضع الحقيقي للشركة مع هذه المعايير ومن ثم يطلق عليها المعايير الصناعية .[3]

ثالثا– المعايير التاريخية

---

[1] نفيسة حجاج و أحلام بوعبدلي ،**أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على ربحية المؤسسات** ،مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،العدد 16 ،ص ص 197 – 198 .

[2] سيد عطا الله السيد ،**التدريب المحاسبي و المالي** ،دار الراية للنشر و التوزيع ،عمان ،2012 ،ص 213 .

[3] عبد الستار الصياح و سعود العامري ،الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات علمية)، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ،2003 ،ص 54 .

وهي المعايير المشتقة من فعاليات المنشأة ذاتها للسنوات السابقة ولذلك فإنها تساعد في قياس مدى التطور أو التراجع الذي حدث في نشاط المنشأة، وهي في الوقت الذي تأخذ واقع حال المنشأة وطبيعة الخصائص التي تميزها باستمرار والذي يشير إلى وضع الصناعات المماثلة .[1]

رابعا – المعايير المستهدفة

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والاستراتيجيات والموازنات، كذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية و يستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها .[2]

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم ،**اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،2008 ،ص 135.

[2] محمد طرشي و صفية يخلف ،**أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات** ،ملتقى و طني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع ،جامعة البليدة 2 ،البليدة ،ص 11 .

المبحث الثاني :أساسيات عملية تقييم الأداء المالي

بعد تطرقنا إلى مفهوم الأداء و الأداء المالي تأتي مرحلة تقييم الأداء المالي ، والتي تستدعي بها توافر المعلومات من مصادر مختلفة ،كما تتطلب عند تنفيذها المرور بمراحل متسلسلة و متكاملة للوصول إلى نتائج تسمح للمؤسسة باتخاذ قرارات سليمة تهدف إلى ترشيد الأداء المالي.

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف تقييم الأداء المالي و أهميته و أهدافه .

أولا– تعريف تقييم الأداء المالي

يعني تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية و المادية المتاحة لإدارة المنظمة و على طريقة الاستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة ،و بمعنى حرفي يعتبر تقييم الأداء المالي قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا تقيد إجراءات و وسائل و طرق القياس .[1]

يقصد بتقييم الأداء المالي على أنه "متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة مسبقا و بيان الانحرافات الحاصلة و أسبابها و اقتراح الحلول المناسبة و السريعة لها".[2]

كما ينظر الباحثين إلى عملية تقييم الأداء المالي على أنها عملية لاحقة لعملية اتخاذ القرارات، الغرض منها فحص المركز المالي والاقتصادي للمؤسسة في تاريخ معين" .[3]

و يعد مفهوم تقييم الأداء المالي "مفهوما ضيقا بحيث أنه يركز على استخدام نسب تستند إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس انجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة".[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن تقييم الأداء المالي هو عملية مقارنة مدى تحقيق الأهداف المسطرة مع ما تم

---

[1] السعيد فرحات جمعة ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ، 2000 ،ص 38.

[2] عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات : اطار نظري و تطبيقي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص190.

[3] توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد** ،دار الفكر العربي ،مصر ،2003.2004 ، ص03.

[4] فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان ،**إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ، ط 2 ،دار وائل للنشر ، 2006 ، ص234.

التخطيط له مسبقا ،و اكتشاف الأخطاء و الانحرافات و تبيان أسبابها و كيفية معالجتها .

المطلب الثاني : أهمية و أهداف تقييم الأداء المالي

أولا : أهمية تقييم الأداء المالي

إن تقييم الأداء المالي له أهمية كبيرة، و لعل أهمها الآتي :[1]

- تقييم الأداء المالي يوضح الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛
- تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية تقييم الأداء المالي تفصح عن مدى قيام الوحدات و الأقسام بوظائفها بأكمل وجه؛
- عملية تقييم الأداء ترتبط بالتخطيط، حيث أنها توضح مدى كفاءة التخطيط، عندما يطبق الأفراد مهامهم على أكمل وجه، و من ثم محاولة تجاوز القصور الذي حدث في عملية التخطيط نفسها؛
- يساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارات و المؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها، و مساعدة المسؤولون على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف؛
- يوفر قياسا لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية و الكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة لمواصلة البقاء و الاستمرار ؛
- الكشف عن التطور الذي حققته المؤسسة في مسيرتها نحو الأفضل أو نحو الأسوء؛
- متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته و العمل على تحسينه؛
- متابعة و معرفة الظروف المالية و الاقتصادية المحيطة؛
- المساهمة في إجراء عملية التحليل و المقارنة وتقييم و فهم البيانات المالية.

[1] السعيد فرحات جمعة ،مرجع سبق ذكره ،ص 38 .

ثانيا : أهداف تقييم الأداء المالي

تستهدف عملية تقييم الأداء المالي تحقيق ما يلي :[1]

- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية تقييم الأداء و إنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب؛
- اتخاذ القرارات حول الاستثمار، أو التمويل، أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق عوائد أكبر بأقل تكلفة ممكنة و بنوعية جيدة؛
- الكشف عن أماكن الخلل و الضعف في نشاط المؤسسة، و إجراء تحليل شامل لها، و بيان مسبباتها بهدف وضع الحلول اللازمة لها لتصحيحها؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يضطلع به و ذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية و تحديد إنجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسة بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني و ذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع؛
- تصحيح الموازنات التخطيطية و وضع مؤشراتها في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح و الإمكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الأداء قاعدة معلوماتية كبيرة في رسم السياسات و الخطوط العامية البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية؛
- تبيان أهم نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، و التي تساعد المقيم على تقييم المؤسسة.

المطلب الثالث : مراحل تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في المراحل التالية :

[1] مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الأردن، 2014، ص 32 .

- المرحلة الأولى

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، و يشترط للمعلومات أن تكون بالجودة المطلوبة و في الوقت المناسب. تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... الخ. التقسيم الذي سيتم انتهاجه في هذا البحث هو : مصادر خارجية و تضم المعلومات العامة والمعلومات القطاعية، ومصادر داخلية تضم المعلومات التي تتعلق بنشاط المؤسسة.

1- المصادر الخارجية

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، و هذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات :

1-1- المعلومات العامة : تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة و سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثر نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم و التدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها و الوقوف على حقيقتها .[1]

1-2- المعلومات القطاعية : فهذا النوع من المعلومات عموما تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية : النقابات المهنية ،النشرات الاقتصادية ،المجلات المتخصصة ،بعض المواقع على الانترنيت ...الخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائبا في معظم الدول النامية كالجزائر، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جدا.[2]

[1] لسلوس مبارك ،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 ،ص17.

[2] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 51 -52.

2- المصادر الداخلية :

وتتمثل في مايلي : [1]

2-1- الميزانية : هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة و ذلك في لحظة زمنية معينة. و هي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول و جانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين.

2-2- جدول حسابات النتائج : و لقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه "بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)".

2-3- جدول تدفقات الخزينة : يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة و الاستراتيجية كتغير النشاط أو توسيعه أو الانسحاب منه.

2-4- الملاحق : و هي وثائق تحتوي على تفاصيل ضرورية و معلومات مكملة لتلك الموجودة في الميزانية و جدول حسابات النتائج حيث يشترط في الملاحق أن تقدم توضيحات عن العناصر الضرورية و ذلك احتراما لمبدأ الصورة الوفية .

- المرحلة الثانية

احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي و التوزيعات و تتم بإعداد و اختبار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .

- المرحلة الثالثة

دراسة وتقييم النسب، و بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات و مواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع.

---

[1] Pierreconso Farouk hemici ,gestion financiere de l 'entrepise , 9 eme edition ,dunod education paris, 2009,p107

- **المرحلة الرابعة** وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على المؤسسات للتعامل معها و معالجتها .[1]

[1] محمد محمود الخطيب ، مرجع سبق ذكره ،ص 52 .

المبحث الثالث : التحليل المالي و أثره على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

سوف نتطرق في هذا المبحث إلى أثر التحليل المالي بواسطة النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي باعتباره أداة مهمة للتسيير، حيث أنه يسمح بمتابعة قياس التغير في الهيكل المالي و القيام بمقارنات داخلية وخارجية من خلال الزمن لعدة دورات مالية (باستعمال نفس النسب و تطبيقها على مؤسسات مختلفة).

المطلب الأول : أثر النسب المالية في تقييم الأداء المالي

من الطبيعي أن قوة أداء أي نشاط اقتصادي و نجاحه مرتبط بقرارات الإدارة ،هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل ،و هذه الاختيارات تستند على مؤشرات التحليل المالي التي تستخدم في تقييم أداء المؤسسات ،فالقرار المالي بدوره قرار إداري ذو فعالية و نشاط دائم للمديرية المحاسبية و المالية الممثلة بالمدير المالي المسؤول على تحقيق مهمتين أساسيتين هما : تحقيق الربحية و المحافظة على المركز المالي.[1]

فالقرارات المالية هي "كل" قرار يوازن بين الحصول على الأموال و امتلاك أصول (طبيعية مالية) بحيث تهدف القرارات المالية إلى تمويل الاستثمارات مع تحقيق أعلى ربح و بالتالي تعظيم قيمة الشركة و تشمل هذه القرارات كل من قرار التمويل، قرار الاستثمار و قرار توزيع الأرباح". [2]

ويقيم الأداء المالي باستخدام النسب المالية من خلال :

- توفير البيانات و المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات و رسم السياسات و إعداد الموازنات التقديرية ؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها المؤسسة باستغلالها مختلف موجوداتها لتحقيق الربحية و مستوى أدائها؛
- كما أن الخطط المالية لابد أن تتناسب مع الإمكانات المالية للمؤسسة، حيث يعتبر تقييم الأداء المالي و خاصة باستخدام النسب المالية من أفضل الأدوات التي يمكن للمؤسسة استعمالها و استخدامها للحكم على مدى نجاح أو فشل سياستها المرسومة و كذا الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية بصفة خاصة ؛
- إن الاهتمام بتقييم الأداء المالي لا يقف بمجرد اتخاذ أو اكتشاف العلاقات بين الأرقام موضع البحث و الدراسة

[1] عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 481.

[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر،2002 ، ص207.

بل يستمر و يمتد إلى معرفة أسباب قيام هذه العلاقات مما يساعد على إيجاد أفضل الوسائل التي تترجم على شكل قرارات مالية تعالج المشاكل المالية المختلفة التي قد تواجه المؤسسة؛

- تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية يعتبر مورد هام و مصدر خام لاتخاذ القرارات المختلفة كما يعتبر منطلق لوضع الخطط ، بحيث يجب الإلمام التام بالمركز المالي للمؤسسة ثم وضع الخطط المالية التي تستعمل للوصول إلى الأهداف المسطرة ؛
- يقدم عدد كبير من النسب للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في نسب النشاط والربحية و عن السوق و مخاطرها ، نسب السيولة و المديونية و خدمة الدين، فإن كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار المالي.

و لتحقيق هذه الجوانب يجب أن تتوفر النسب المالية على :

- أن تكون المؤشرات المالية قادرة على كشف و قياس نقاط القوة و الضعف .

أن تكون المؤشرات المالية ذات دلالات واضحة يمكن من خلالها المقارنة بالمؤشرات المالية السابقة أو بالمتوسط العام للمؤشرات المالية في صناعة ما .

ويمكن توضيح علاقة بعض النسب المالية بأداء المؤسسة وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (2–2) : علاقة النسب المالية بتقييم الأداء المالي

النسبة	علاقة النسبة بتقييم الأداء المالي
نسب السيولة	– أداة لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة .
النسب الهيكلية	– أداة يعتمد عليها المحلل المالي في تشخيص التوازنات المالية و المؤسسة على المدى المتوسط و الطويل و يعتمد عليها في تقييم سياسة الاستثمار و كذا السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة (الهيكل التمويلي)
نسب النشاط	– تقيم كفاءة إدارة الائتمان .

	– تقيم كفاءة إدارة المخزون . – كفاءة استخدام رأس المال العامل في تحقيق المبيعات . – تقيم مدى تحقيق الملائمة بين البيع و الشراء . – تقيس قدرة المؤسسة على التحصيل من الزبائن .
نسب الربحية	– تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية.
نسب المردودية	– مدى مساهمة مردودية الأموال الخاصة في تحقيق النتيجة و المردودية الجيدة يعنى الاستخدام الأمثل لمواردها لتحقيق الأرباح .

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع المعتمدة في أدوات التحليل المالي .

المطلب الثاني: أثر مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء المالي

إن مؤشرات التوازن المالي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشر رأس المال العامل ،احتياجات رأس المال العامل و مؤشر الخزينة ، و هي عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات المالية و في تقييم الأداء المالي ،و ذلك بالاعتماد على القوائم المالية لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد و الذي يساعد على تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

إن استعمال مؤشرات التوازن المالي في تقييم الأداء يقود المسير المالي إلى تحقيق هدفين أساسين هما هدف السيولة و هدف الربحية ،حيث أن احتفاظ المؤسسة بسيولة كافية لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل يؤدي إلى تدني المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة و مساهميها ،و من جهة ثانية يجب على المسير المالي أن يقوم بكل ما في وسعه لتحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة و ذلك عن طريق توجيه السيولة المتوفرة إلى الاستثمارات المنتجة و التي غابا تكون طويلة الأجل و بالتالي على الإدارة المالية للمؤسسة الموازنة بين هدفي السيولة و الربحية .

و لكي تكون البينية المالية للمؤسسة في حالة التوازن المالي يجب أن تمول الأصول الثابتة بالموارد المالية الدائمة و تمول الأصول المتداولة عن طريق الديون قصيرة الأجل .و تتحقق قاعدة التوازن الأدنى إذا تساوى حجم الأصول الثابتة مع الأموال الدائمة و حجم الأصول المتداولة مع الديون قصيرة الأجل.

إلا أنه يعاب على القاعدة السابقة النقائص التالية : إهمال عنصر الزمن خاصة بالنسبة للجزء السفلي من الميزانية المالية ،و إهمال بعض الأخطار كانخفاض مؤقت في المبيعات أو تأخر في تسديد الزبائن ،و الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الأصول المتداولة أي انخفاض قيم عناصرها كقدم المخزون و عدم صلاحيته .

و لتغطية هذا العجز من حيث العامل الزمني يجب تخصيص هامش أمان حيث يقدر هذا الهامش حسب طبيعة نشاط المؤسسة و يعرف بصافي رأس المال العامل .[1]

الجدول رقم (3-2) :يوضح علاقة مؤشرات التوازن المالي بتقييم الأداء المالي

المؤشر	علاقته بتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
رأس المال العامل	- أداة من أدوات التحليل المالي تستخدم في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي خاصة على المدى القصير . - مؤشر لكفاءة الإدارة . - يعزز ثقة الموردين و الدائنين الذين تهمهم مكانة المركز المالي للمؤسسة و قدرتها على تسديد التزاماتها (هامش الأمان) .
احتياجات رأس المال العامل	يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة .
الخزينة	يقيم هذا المؤشر سيولة المؤسسة التي تسمح لها بمواجهة التزاماتها مع الغير و تحقيق التوازن المالي .

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على المراجع المعتمدة في أدوات التحليل المالي .

[1] Site https://slideplayer.fr ,la date de viste 04/06/2024 ,heure de visite 22 :38

المطلب الثالث : مزايا و عيوب استخدام النسب المالية

أولا– مزايا استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي :

لاستخدام النسب المالي عدة مزايا نذكر منها :

- يمكن تطبيقها على أي مؤسسة بغض النظر عن الحجم و طبيعة النشاط ؛
- سهولة الحساب بأخذ القيم من مختلف القوائم المالية للمؤسسة (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة قائمة المشتريات) ؛
- تساعد على مقارنة و تقييم الأداء المالي للمؤسسة خلال فترة نشاطها (على مر السنين) ؛
- تعطي نظرة جيدة عن الوضع المالي للمؤسسة و مدى قدرتها على مواصلة و تحسين نشاطها ؛
- وجود أنوع متعددة من النسب المالية يعطي معلومات عن مخلف فروع نشاط المؤسسة (السيولة، الديون، الإنتاج و المبيعات ..إلخ) ؛
- إمكانية تحديد مواطن قوة وضعف المؤسسة ؛
- تفتح المجال لتقديم اقتراحات و حلول لتحسين الوضع المالي للمؤسسة أو المحافظة على الاستقرار ؛
- تساعد على المقارنة بين الأداء المالي لشركات مختلفة و اختيار الأفضل (خاصة في حالة الاستثمار و منح القروض).

ثانيا– عيوب استخدام النسب المالية في تقييم الأداء المالي :

يوجد بعض نقاط القصور في النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل أهمها :

- مقارنة و تقييم الأداء المالي خلال فترات زمنية طويلة قد يكون صعبا بسبب احتمال تبني طرق محاسبية جديدة ؛
- الحساب يقتصر فقط على المعلومات و البيانات المعلنة من طرف المؤسسة و التي تتأثر–و لو جزئيا– بالعوامل الخارجية، و لا يأخذ هذه الأخيرة بعين الاعتبار؛
- إذا لم تستخدم بحذر فإن الحكم على كفاءة الأداء يكون غير دقيق و هذا يتطلب الربط بين نتائج النسب المالية بموضوعية و عدم تحميلها أكثر مما تشير إليه ؛
- صعوبة مقارنة النسب ببعضها ، خاصة إذا كانت هناك عوامل خارجية تؤثر في بعض النسب ؛

- عدم وجود نسب معيارية على مستوى كل صناعة تمكن المقارنة بينها و بين نسب الشركة يحد من فاعلية هذه النسب مع صعوبة تقييم مدلولها تقييما سليما ؛
- تعبر النسب المالية عن العلاقات المتبادلة بين ظواهر ساكنة وقت إعداد القوائم المالية و لا تعكس الأثار المالية للتضخم لأن القوائم المالية تعد على أساس الفرض المحاسبي السائد و هو ثبات قيمة العملة.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى أن الأداء المالي هو العامل الأكثر إسهاما في تحقيق هدف المؤسسة الرئيسي ألا و هو البقاء و الاستمرار و ذلك بالاعتماد على مؤشرات التحليل المالي حيث وضحنا في البداية بشيء من التفصيل العوامل المؤثرة في الأداء و أبعاده و من جانب آخر ذكرنا محدداته و أهم المؤشرات الداخلية و الخارجية .....الخ .

و في النهاية توصلنا إلى أن تقييم الأداء له دور كبير و فعال خلال فترات زمنية تحددها السياسة الداخلية للمؤسسة اعتماد على مختلف القوائم المالية المتوفرة .

و ستكون دراستنا الميدانية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات في الفصل الثالث المرآة العاكسة للفصول النظرية .

الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات

تمهيد الفصل:

تعتبر القوائم المالية المنبع الأساسي الذي بإمكانه تقديم المعلومات المحاسبية الكمية لمختلف الأطراف بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ،وهذه المعلومات غير كافية لإعطاء صورة حقيقية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية إن لم تخضع لعملية التحليل المالي .فالتحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية يعتبر الصورة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بإخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة من أجل الكشف عن نقاط قوة و ضعف السياسات المالية المطبقة داخل المؤسسة و تقييم أدائها المالي ،وهذا ما سنوضحه بإسقاط ما تم جمعه من معلومات نظرية على واقع مؤسسة مصبرات عمر بن عمر ،إذ تم التطرق في هذا الفصل إلى :

- المبحث الأول : نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية " عمر بن عمر "
- المبحث الثاني : عرض القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية " عمر بن عمر "
- المبحث الثالث : تحليل الأداء المالي لمؤسسة " عمر بن عمر " باستخدام النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي

المبحث الأول : تقديم مؤسسة "عمر بن عمر للمصبرات بوعاتي محمود" .

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات الغذائية فرع بوعاتي محمود، حيث تعتبر من أهم وأكبر المؤسسات الاقتصادية الساعية لتعزيز مركزها التنافسي على غرار باقي مختلف المؤسسات الاقتصادية الأخرى ، وكذلك سيتم التطرق لنشأتها وتعريفها بالإضافة إلى مختلف أهدافها وهيكلها التنظيمي.

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يعتبر مجمع عمر بن عمر من المؤسسات الرائدة على مستوى السوق الوطنية وكذا السوق العالمية ،حيث كانت الانطلاقة بمصنع واحد ليتطور إلى مجموعة من المؤسسات المستقلة في مجالات متعددة .

فهو شركة عائلية مكونة من مجموعة من المؤسسات المستقلة ذات الشخصية المحدودة ،تأسس مجمع عمر بن عمر سنة 1984، وقد أخذ بعين الاعتبار الموقع الجغرافي بعد إجراء الأبحاث والدراسات التمهيدية بما يتلاءم مع نشاط الشركة، حيث تقع مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات في الشمال الشرقي لولاية قالمة ببلدية بوعاتي محمود التي تبعد 19 كلم عن الولاية ، ويحدها من الشرق بلدية الفجوج و شمالا بلدية النشماية أما غربا بلدية بكوش لخضر وجنوبا بلدية الركنية.

تم انجاز مشروع المصبرات الغذائية والذي انطلق في نشاطه الفعلي سنة 1986،برأسمال قدر بـ : 600.000.000.00دج، من وحدة صغيرة لتحويل الطماطم المصنعة ببلدية بوعاتي محمود ولاية قالمة ،وتأخذ المؤسسة التسمية التالية : ش ذ م م مصبرات عمر بن عمر ،حيث بدأت بطاقة إنتاجية لا تتجاوز 240 طن يوميا وهذا لإنتاج المواد الأولية لأعمالها بعد عقدين من الزمن وبفضل المجهودات المبذولة والشوط الكبير ، أصبحت شركة عمر بن عمر الرائدة في هذا المجال بطاقة انتاج فاقت 7600طن يوميا ، وما يعادل 1500طن من الطماطم المحولة ،وهذا ما جعلها تستحوذ على 50% من السوق المحلية .

شهدت الطاقة الإنتاجية لمصبرات عمر بن عمر منحنى تصاعديا حتى تضاعف الإنتاج بأكثر من 20 مرة وهذا خلال الفترة الزمنية ما بين 1986 إلى سنة 2011 مرورا من 300 طن إلى 67000طن ، وفي حدود سنة 2020 أصبحت الطاقة الإنتاجية للمصبرات تقدر 144000 طن يوميا مما ساهم في تحفيز الفلاحين على زراعة الطماطم الصناعية وتوسيع المساحات المزروعة .[1]

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني : فروع المؤسسة وأهدافها

لمؤسسة عمر بن عمر عدة فروع في ولايات مختلفة ،و لهذه الفروع مجموعة أهداف و المتمثلة كالتالي :[1]

أولا– فروع المؤسسة

تضمنت وحدات إنتاجية موزعة على أربع ولايات كالتالي :

1– على مستوى ولاية قالمة :

- وحدة بوعاتي محمود
- وحدة الفجوج
- وحدة عين بن بيضاء

2– عل مستوى ولاية سكيكدة :

- وحدة بومعيزة

3– على مستوى ولاية المسيلة :

- وحدة الخبانة

4– على مستوى ولاية الجلفة :

- وحدة مسعد

ثانيا– أهداف المؤسسة

لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات أهداف عديد نذكر منها :

1– الأهداف الاقتصادية

1–1– من حيث الإنتاج

- السعي إلى التقليل من الإنتاج مع المحافظة على نفس الجودة.
- مواكبة التطور الحاصل في الآلات والمعدات بتخصيص مبالغ ضخمة لاقتنائها.
- تطوير وسائل الإنتاج حتى تصل إلى أعلى مستويات الجودة.

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة .

- الوصول إلى إنتاج كميات اكبر مما يتوقعه العملاء.
- تفادي ندرة المنتجات في المخازن للحفاظ على ثقة العملاء.

1-2- من حيث التسويق

- تحقيق رضا العملاء بشكل مستمر.
- إشباع رغبات العملاء والمستهلكين في مكونات المنتوج وجودة التعليب.
- تقريب المسافات بين المنتج والمستهلك بتوسيع نطاق السوق الداخلي .
- منافس المنتوجات المستوردة من الخارج.
- السعي لفتح أسواق جديدة في الخارج.

1-3- من حيث التموين

- تقريب المسافات بين الممون بالمادة الأولية ووحدات التحويل .
- زيادة عدد ممويي المواد الأولية لتحقيق الاكتفاء وبالتالي زيادة الإنتاج.
- التقليل من تكلفة الشراء والتخزين.
- تحسين قدرة استقبال المواد الأولية الطازجة الموسمية (طماطم ، فلفل، مشمش، فراولة .....).
- السعي وراء التقليل من مدة الانتظار في الطوابير للحفاظ على المواد الأولية من التلف.

1-4- من حيث الإدارة

- تحسين أداء الإدارة بتشغيل ذي الكفاءات العليا.
- مواكبة الطور التكنولوجي باستعمال أحدث الوسائل والمعدات.
- الحفاظ عن سمعة المؤسسة بإعطاء معلومات صارمة بتسهيل الأمور على العملاء في عمليات الشراء والتموين.

2- الأهداف الشخصية للمؤسسة في النقاط التالية

- زيادة ربحية المؤسسة ؛
- التوسع وزيادة وحدات الإنتاج؛
- المساهمة في السوق الداخلية ومنافسة المنتجات الأوروبية في الخارج؛
- القضاء على استيراد المواد المصبرة من الخارج لتحقيق اكتفاء في السوق الداخلية.

المطلب الثالث : مهام ونشاط المؤسسة

نجد أن نشاط المؤسسة يتميز بالقدرات الإنتاجية لكل وحدة كالآتي:[1]

– وحدة بوعاتي محمود (ولاية قالمة) بدأت الإنتاج الفعلي سنة 1986 ، حيث تنتج بحجم 2400طن يوميا ، أي 15000صندوق يوميا من الطماطم ، و20000 طن يوميا من الفلفل الحار ويبلغ عدد القوى العاملة 321 عاملا – وحدة الفجوج (ولاية قالمة) بدأت الإنتاج الفعلي سنة 2006 ، حيث تنتج بحجم 3600 طن يوميا ، أي 35000صندوق من الطماطم ، ويبلغ عدد القوى العاملة 210عاملا

– وحدة عين بن بيضاء(ولاية قالمة) بدأت الإنتاج الفعلي في نوفمبر سنة 2016 ، حيث تنتج بحجم 40000طن يوميا من الطماطم ، ويبلغ عدد القوى العاملة 44عامل.

– وحدة الخبانة (ولاية المسيلة) بدأت الإنتاج الفعلي في جوان سنة 2014 ، حيث تنتج بحجم 500طن يوميا من الفلفل الحار والمشمش والتين والفراولة ، ويبلغ عدد القوى العاملة 123 عاملا

– وحدة مسعد(ولاية الجلفة) بدأت الإنتاج الفعلي في شهر مارس سنة2016 حيث تنتج بحجم 600طن يوميا من المشمش والفلفل الحار، ويبلغ عدد القوى العاملة 40عامل.

المطلب الرابع : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

ينقسم الهيكل التنظيمي لمؤسسة عمر للمصبرات إلى هيكلين ، هيكل تنظيمي للمديرية العامة وهيكل تنظيمي للوحدات والذي يوضح في الشكلين التاليين :

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة .

الشكل رقم (3-1)الهيكل التنظيمي للمؤسسة(المديرية العامة)

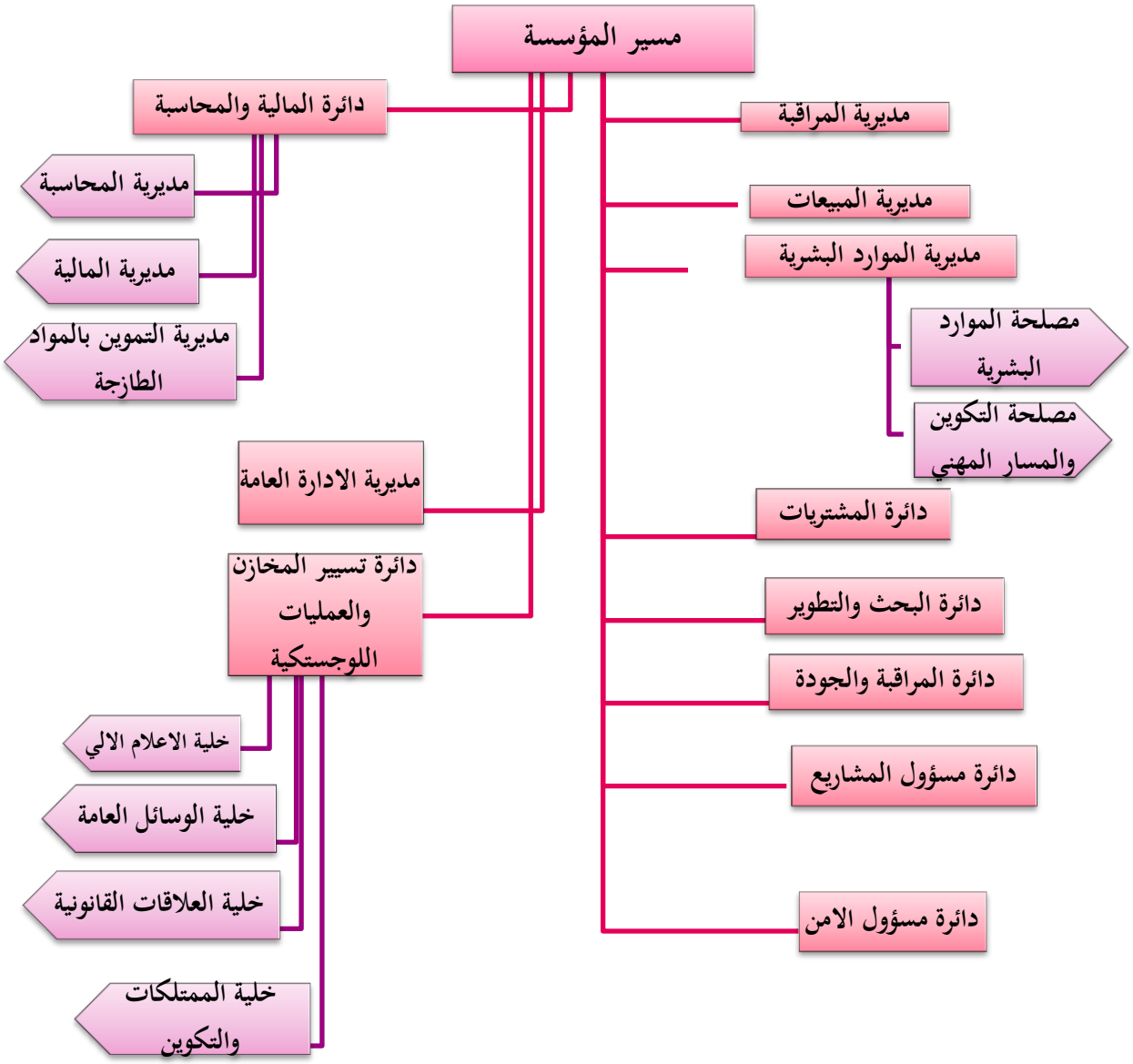

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات.

الشكل رقم (3-2) :الهيكل التنظيمي للمؤسسة (الوحدات)

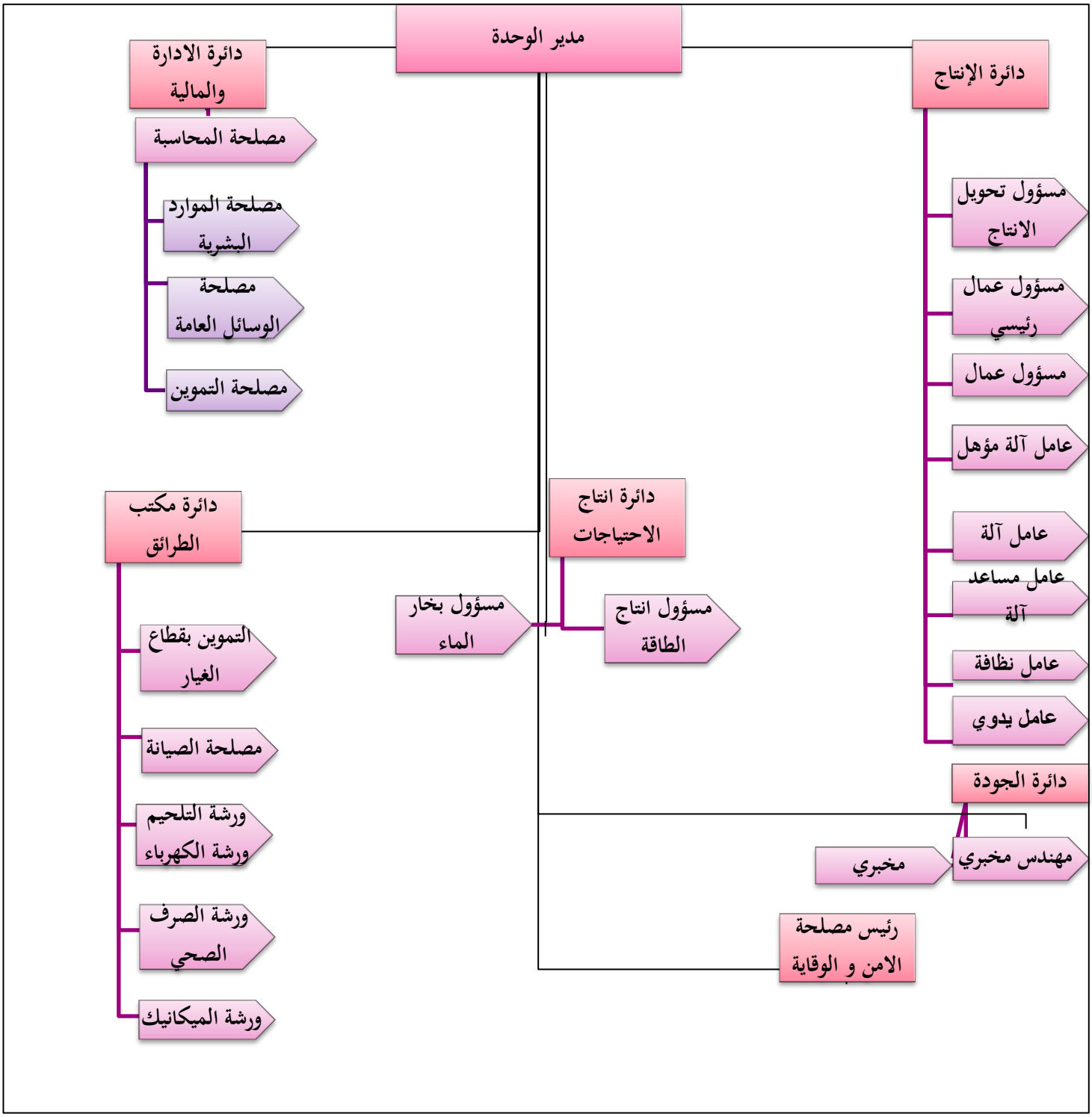

المصدر: من إعداد الطالبين بناء على وثائق مقدمة من طرف مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات

ومن خلال الهيكلين التنظيمين للمؤسسة يمكن تقديم مهام المصالح حسب المستويات التنظيمية كالتالي:[1]

مسير المؤسسة :والتي يرأسها صاحب ومالك المؤسسة ، وهو المسير الرئيسي عن جميع الأنشطة في المؤسسة ، ويتم اتخاذ القرارات من طرفه ومن خلال إشرافه على الإدارة العامة فهو يمثلها لدى السلطات القضائية ومختلف الهيئات.

المديرية العامة : تقوم بتسيير شؤون المؤسسة ،كما أنها تعتبر همزة وصل وتنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ويتولاها المدير العام ويطلق عليه اسم المسير الذي يشكل حلقة وصل بين المؤسسة من خلا خبرته والسلطة التي يمتلكها ،

مديرية المالية والمحاسبة : ويتم على مستواها كل ما يخص متابعة وتسجيل العمليات المحاسبية والمالية وهذا من اجل المراقبة الداخلية لتسهيل تحديد النتيجة ، وبالتالي تحديد مركزها المالي ، وتنقسم إلى ثلاثة فروع هم :

– مديرية المحاسبة ، دورها تسجيل جميع العمليات اليومية التي تجرى داخل المؤسسة و المتعلقة بالمشتريات و المخزونات والمبيعات في دفتر اليومية، ومتابعة مختلف الديون والعمل على تغطيتها وتسديدها في المواعيد ، والمتابعة المستمرة للإيرادات والمصاريف زيادة على ذلك تقوم بإعداد الميزانية السنوية ومختلف الأعمال المحاسبية الأخرى ،إضافة إلى التكفل بتوفير كل ما تحتاجه المؤسسة من مواد جديدة تدخل في عملية الإنتاج وهذا بالتنسيق مع بقية الوحدات.

مديرية المالية ،ينصب اهتمامها على دراسة المركز المالي للمؤسسة ومتابعة جميع المعاملات المالية وإدارة العلاقات مع أطراف خارجية مختلفة مثال ذلك المؤسسات المالية، والمؤسسات العامة....الخ.

مديرية التموين بالمواد الطازجة :من الوظائف المهمة بالمؤسسة ،إذ تزودها بالمواد الأولية الضرورية للعملية .

مديرية الموارد البشرية: تعتبر من بين أهم المديريات في المؤسسة ،نظرا لما تقوم به من دور في تسير شؤون العمال من دورة حياة الموظف بدءا بالتوظيف إلى نهاية الدورة من تقاعد ،وفاة، حيث التسريح ،استقالة وما يتخلل هذه الدورة من ترقية وخصومات ، إجازات ، وعطل مرضية ، ،كذلك إعداد كشوف الأجور.....، وتتضمن:

– مصلحة الموارد البشرية ،حيث تعمل على تسجيل العطل الرسمية الخاصة بكل موظف على حدى ،و العطل المرضية والتعويضية ، كذلك مقابلات التوظيف ،وأرشفة ملفات الموظفين يدويا والكترونيا .

–ومصلحة التكوين والمسار المهني، تتكفل بالإشراف على خطط التكوين والتدريب المهني، والسهر على تطبيق القوانين الداخلية للمؤسسة بما يتوافق مع قوانين العمل الوطنية، ضمان تكوين اليد العاملة بصفة منتظمة .

[1] وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

مديرية التموين : تعد وظيفة التموين من الوظائف المهمة في المؤسسة ، والتي تزودها بالمواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية من مختلف مصادرها ،كما تصنف كأحد الأقسام المساندة لقسم المشتريات التي تنظمها مختلف المصالح و الأقسام بالمؤسسة.

مديرية البحث والتطوير : من خلالها تقوم المؤسسة بالأنشطة التي تسمح بإنشاء منتجات جديدة وتطوير المنتجات الحالية .

مديرية المراقبة والجودة : ويتولاها طاقم متخصص في مراقبة معايير الجودة والتحسين.

مديرية الإنتاج : على مستواها يتم الاهتمام بسيرورة العملية الإنتاجية وتحويل المادة الأولية إلى منتوج نهائي بالكمية والنوعية المطلوبة.

المبحث الثاني :القوائم المالية المتعلقة بتقييم الأداء المالي لمؤسسة " عمر بن عمر للمصبرات"

يوجد العديد من النسب المالية التي تساعد المحلل المالي على معرفة الوضع المالي للمؤسسة و يتم حساب النسب المالية انطلاقا من القوائم المالية التي تعدها المؤسسة .و تقوم المؤسسة الاقتصادية بمتابعة وضعيتها المالية و تقييم أدائها المالي خلال فترات زمنية تحددها السياسة المالية الداخلية للمؤسسة اعتماد على مختلف القوائم المتوفرة على مستوى قسم المحاسبة ، إذ قمنا بعرض الميزانيات المحاسبية لمؤسسة عمر بن عمر و ذلك بإعداد الميزانية المالية المفصلة و المختصرة و تحليلها بحساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة .

المطلب الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

أولا : عرض الميزانية المحاسبية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات لسنتي 2022 و 2023 .

الجدول رقم (3-1) : جانب الأصول للميزانية لسنة 2022

الأصل	إجمالي	استهلاك الرصيد	2022	2021
أصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء– المنتوج				
تثبيتات معنوية	31.595.876,20	24.036.315,30	7.559.560,90	14.131.763,28
تثبيتات عينية				
أراضي	694.668.960,00		694.668.960,00	694.668.960,00
مباني	2.791.547.153,29	793.165.407,73	1.998.381.745,56	1.446.270.486,38
تثبيتات عينية أخرى	11.556.297.675,21	6.864.240.389,64	4.692.057.285,57	5.296.273.363,40
أصول ثابتة ممنوح امتيازها				
تثبيتات قيد الانجاز	270.168.509,02		270.168.509,02	1.268.313.367,21

التثبيتات مالية				
سندات				
مساهمات أخرى و حسابات	881.020.000,00	779.500.000,00	101.520.000,00	101.520.000,00
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية غ جارية	38.728.391,23		38.728.391,23	47.051.817,49
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غ الجارية	16.264.026.564,95	8.460.942.112,67	7.803.084.452,28	8.868.229.758,76
الأصول الجارية				
المخزونات و منتجات قيد التنفيذ	6.410.920.170,54	882.801.816,51	5.528.118.354,03	4.695.787.453,69
حسابات دائنة و استخدامات				
الزبائن	894.247.791,53	44.714.270,47	849.533.521,06	93.898.580,61
المدينون الآخرون	1.419.477.126,83		1.419.477.126,83	1.206.144.243,38
الضرائب و ما شابهها	296.708.797,22		296.708.797,22	379.760.149,92
حسابات دائنة و				

استخدامات أخرى				
موجودات و ما يماثلها				
الأموال الموظفة و الأصول				
الخزينة	1.778.186.687,09		1.778.186.687,09	1.220.733.733,36
مجموع الأصول الجارية	10.799.540.573,21	927.516.086,98	9.872.024.486,23	7.596.324.159,96
مجموع الأصول	27.063.567.138,16	9.388.458.199,65	17.675.108.938,51	16.464.553.918,72

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

الجدول رقم (3-2) : جانب الخصوم للميزانية لسنة 2022

الخصم	2022	2021
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	600.000.000,00	600.000.000,00
رأس المال غير المسمى		
علاوات واحتياطات	3.276.548.335,24	3.205.039.310,35
فوارق إعادة التقييم		
فارق المعادلة		
النتيجة الصافية(حصة المجموعة1)	1.718.585.328,55	1.430.180.497,84
حقوق الملكية(رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد)	4.683.414.334,27	3.324.742.861,32
حصة الشركة المندمجة(1)		

حصة ذوي الأقليات(1)		
المجموع1	10.278.547.998,06	8.559.962.669,51
الخصوم الغير جارية		
القروض والديون المالية	237.093.799,98	264.654.181,67
ضرائب		
الديون الأخرى غير الجارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
المجموع2	237.093.799,98	264.654.181,67
الخصوم الجارية		
موردون	2.602.336.870,94	3.195.929.802,62
ضرائب	727.127.003,86	669.074.589,43
ديون أخرى	3.830.003.265,67	3.774.926.866,50
الخزينة		5.808,99
المجموع3	7.159.467.140,47	7.639.937.067,54
مجموع الخصوم	17.675.108.938,51	16.464.553.918,72

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3-3) : جانب الأصول للميزانية لسنة 2023

الأصل	إجمالي	استهلاك الرصيد	2023	2022
أصول غير جارية				
فارق بين الاقتناء-المنتوج				
تثبيتات معنوية	31.595.876,20	26.545.392,97	5.050.483,23	7.559.560,90

تثبيتات عينية				
أراضي	694.668.960,00		694.668.960,00	694.668.960,00
مباني	2.812.853.862,10	922.787.189,45	1.890.066.672,65	1.998.381.745,56
تثبيتات عينية أخرى	11.665.240.531,70	7.830.327.390,07	3.834.913.141,63	4.692.057.285,57
أصول ثابتة ممنوح امتيازها				
تثبيتات قيد الانجاز	324.957.858,71		324.957.858,71	270.168.509,02
التثبيتات مالية				
سندات				
مساهمات أخرى و حسابات	881.020.000,00	779.500.000,00	101.520.000,00	101.520.000,00
سندات أخرى مثبتة				
قروض و أصول مالية غ جارية	33.934.667,54		33.934.667,54	38.728.391,23
ضرائب مؤجلة على الأصل				
مجموع الأصول غ الجارية	16.444.271.756,25	9.559.159.972,49	6.885.111.783,76	7.803.084.452,28
الأصول الجارية				
المخزونات و منتجات قيد التنفيذ	8.104.987.742,67	863.927.851,23	7.241.059.891,44	5.528.118.354,03
حسابات دائنة و استخدامات				
الزبائن	1.130.689.708,98	44.714.270,47	1.085.975.438,51	849.533.521,06
المدينون الآخرون	3.077.029.119,43		3.077.029.119,43	1.419.477.126,83

الضرائب و ما شابهها	511.349.818,29		511.349.818,29	296.708.797,22
حسابات دائنة و استخدامات أخرى				
موجودات و ما يماثلها				
الأموال الموظفة و الأصول				
الخزينة	3.609.755.804,17		3.609.755.804,17	1.778.186.687,09
مجموع الأصول الجارية	16.433.812.193,54	908.642.121,70	15.525.170.071,84	9.872.024.486,23
مجموع الأصول	32.878.083.949,79	10.467.802.094,19	22.410.281.855,60	17.675.108.938,51

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3-4) : جانب الخصوم للميزانية لسنة 2023

الخصم	2023	2022
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس المال الصادر	600.000.000,00	600.000.000,00
رأس المال غير المسمى		
علاوات واحتياطات	3.276.548.335,24	3.276.548.335,24
فوارق إعادة التقييم		
فلرق المعادلة		
النتيجة الصافية(حصة المجموعة1)	1.326.837.052,81	1.718.585.328,55
حقوق الملكية(رؤوس أموال أخرى ترحيل من جديد)	6.401.999.662,82	4.683.414.334,27
حصة الشركة المندمجة(1)		

حصة ذوي الأقليات(1)		
المجموع1	**1.605.385.050,87**	**10.278.547.998,06**
الخصوم الغير جارية		
القروض والديون المالية	**181.973.036,60**	**237.093.799,98**
ضرائب		
الديون الأخرى غير الجارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسيقا		
المجموع2	**181.973.036,60**	**237.093.799,98**
الخصوم الجارية		
موردون	**6.436.938.814,24**	**2.602.336.870,94**
ضرائب	**391.194.869,68**	**727.127.003,86**
ديون أخرى	**3.794.790.084,21**	**3.830.003.265,67**
الخزينة		
المجموع3	**10.622.923.768,13**	**7.159.467.140,47**
مجموع الخصوم	**22.410.281.855,60**	**17.675.108.938,51**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثانيا: اعداد الميزانية المالية المختصرة لسنتي 2022و 2023

بالاعتماد على الميزانية المحاسبية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات التي تم عرضها سابقا سيتم اعداد الميزانية المالية بشكل مختصر لسنتي 2022 و2023 وذلك لحساب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي.

سنة 2022 :

الجدول رقم (3-5) : جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

جانب الأصول	2021	2022
أصول غير جارية	8.868.229.758,76	7.803.084.452,28
أصول جارية	7.596.324.159,96	9.872.024.486,23
قيم الاستغلال	4.695.787.452,69	5.528.118.354,03
قيم غير جاهزة	1.679.802.973,91	2.565.719.445,11
قيم جاهزة	1.220.733.733,36	1.778.186.687,07
مجموع الأصول	**16.464.553.918,72**	**17.675.108.938,51**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3-6) : جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنة 2022

جانب الخصوم	2021	2022
أموال دائمة	8.824.607.851,18	10.515.641.798,04
أموال خاصة	8.559.962.669,51	10.278.547.998,06
خصوم غير جارية	264.645.181,67	237.093.799,98
خصوم جارية	7.639.937.067,54	7.159.467.140,47
مجموع الخصوم	**16.464.553.918,72**	**17.675.108.938,51**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

سنة 2023 :

الجدول رقم (3–7) : جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنة 2023

جانب الأصول	2022	2023
أصول غير جارية	7.803.084.452,28	6.885.111.783,76
أصول جارية	9.872.024.486,23	15.525.170.071,84
قيم الاستغلال	5.528.118.354,03	7.241.059.891,44
قيم غير جاهزة	2.565.719.445,11	4.674.354.376,23
قيم جاهزة	1.778.186.687,07	3.609.755.804,17
مجموع الأصول	**17.675.108.938,51**	**22.410.281.855,60**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

الجدول رقم (3–8) : جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنة 2023

جانب الخصوم	2022	2023
أموال دائمة	10.515.641.798,04	11.787.358.087,47
أموال خاصة	10.278.547.998,06	11.605.385.050,87
خصوم غير جارية	237.093.799,98	181.973.036,60
خصوم جارية	7.159.467.140,47	10.622.923.768,13
مجموع الأصول	**17.675.108.938,51**	**22.410.281.855,60**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

ثالثا : جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة عمر بن عمر لسنتي 2022 و 2023

جدول رقم (3–9) :جدول حسابات النتائج لسنة 2022

البيان	سنة 2021	سنة 2022
رقم الأعمال	14.701.530.184,92	16.244.964.334,39
تغير مخزون المنتجات المصنعة و قيد التصنيع	(103.547.927,42)	702.434.271,80
الانتاج المثبت	5.244.826,21	250.537,11
إعانات الاستغلال	519.938.788,50	579.753.882,00
1– إنتاج السنة المالية	**15.123.165.872,21**	**17.527.403.025,30**
المشتريات المستهلكة	(10.542.622.066,63)	(12.603.693.366,64)
الخدمات الخارجة و الاستهلاكات الأخرى	(231.838.018,02)	(123.061.646,76)
2– استهلاك السنة المالية	**(10.774.460.084,65)**	**(12.726.755.013,40)**
3– القيمة المضافة للاستغلال (1–2)	**4.348.705.787,56**	**4.800.648.011,90**
أعباء المستخدمين	(897.203.301,97)	(894.204.929,51)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	(113.574.226,92)	(155.007.954,84)
4– إجمالي فائض الاستغلال	**3.337.928.258,67**	**3.751.435.127,55**
المنتجات العملياتية الأخرى	279.344.791,64	662.934.225,81
الأعباء العملياتية الأخرى	(343.048.156,73)	(794.839.867,25)
المخصصات للاستهلاكات و المؤونات	(1.973.398.530,08)	(2.273.470.995,91)
استئناف عن خسار القيمة و المؤونات	404.395.231,59	725.303.724,67
5– النتيجة العملياتية	**1.705.221.595,09**	**2.071.362.214,87**

المنتوجات المالية	6.492.065,69	3.344.535,97
الأعباء المالية	(16.120.834,94)	(5.908.784,29)
6- النتيجة المالية	**(9.628.769,25)**	**(2.564.248,32)**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)	1.695.592.825,84	2.068.797.966,55
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(265.412.228,00)	(350.212.638,00)
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	-	-
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**15.813.397.961,13**	**18.918.985.511,75**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(14.383.217.463,29)**	**(17.200.400.183,20)**
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1.430.180.497,84**	**1.718.585.328,55**
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)	-	-
العناصر غير العادية –الأعباء (يطلب بيانها)	-	-
9- النتيجة غير العادية	-	-
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**1.430.180.497,84**	**1.718.585.328,55**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول رقم (3-10) :جدول حسابات النتائج لسنة 2023

البيان	**سنة 2022**	**سنة 2023**
رقم الأعمال	16.244.964.334,39	14.483.976.607,40
تغير مخزون المنتجات المصنعة و قيد التصنيع	702.434.271,80	816.173.374,12
الانتاج المثبت	250.537,11	-

إعانات الاستغلال	579.753.882,00	458.280.843,00
1- إنتاج السنة المالية	**17.527.403.025,30**	**15.758.430.824,52**
المشتريات المستهلكة	(12.603.693.366,64)	(11.888.155.047,54)
الخدمات الخارجة و الاستهلاكات الأخرى	(123.061.646,76)	(149.299.840,78)
2- استهلاك السنة المالية	**(12.726.755.013,40)**	**(12.037.454.888,32)**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**4.800.648.011,90**	**3.720.975.936,20**
أعباء المستخدين	(894.204.929,51)	(826.240.155,15)
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة	(155.007.954,84)	(22.596.422,36)
4- إجمالي فائض الاستغلال	**3.751.435.127,55**	**2.872.139.358,69**
المنتجات العملياتية الأخرى	662.934.225,81	421.705.682,94
الأعباء العملياتية الأخرى	(794.839.867,25)	(591.491.984,58)
المخصصات للاستهلاكات و المؤونات	(2.273.470.995,91)	(1.975.673.598,48)
استئناف عن خسار القيمة و المؤونات	725.303.724,67	915.667.639,35
5- النتيجة العملياتية	**2.071.362.214,87**	**1.642.247.397,92**
المنتوجات المالية	3.344.535,97	5.385.841,31
الأعباء المالية	(5.908.784,29)	(12.527.061,42)
6- النتيجة المالية	**(2.564.248,32)**	**(7.141.220,11)**
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**2.068.797.966,55**	**1.635.106.177,81**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	(350.212.638,00)	(308.269.125,00)
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج	-	-

العادية		
مجموع منتجات الأنشطة العادية	**18.918.985.511,75**	**17.101.089.988,12**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**(17.200.400.183,20)**	**(15.774.252.935,31)**
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**1.718.585.328,55**	**1.326.837.052,81**
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)	**-**	**-**
العناصر غير العادية –الأعباء (يطلب بيانها)	**-**	**-**
9- النتيجة غير العادية	**-**	**-**
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	**1.718.585.328,55**	**1.326.837.052,81**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني :تحليل الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات بواسطة النسب المالية:

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري حول النسب المالية و كيفية حسابها سيتم تطبيقه على مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات بالاعتماد على الميزانية المالية المختصرة .

جدول رقم (3-11) : نسب السيولة لسنتي 2022 و 2023

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية / الخصوم الجارية	**1.37**	**1.46**
نسبة السيولة المختصرة	الأصول المتداولة — المخزون / الديون قصيرة الأجل	**0.60**	**0.77**

نسبة السيولة الحالية	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	**0.24**	**0.33**
نسبة سيولة الأصول	الأصول الجارية / مجموع الأصول	**0.57**	**0.69**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

1- نسبة السيولة العامة : بما أن النسبة أكبر من 01 خلال السنتين 2022 و 2023 فهذا يعني أن الأصول المتداولة غطت الخصوم المتداولة ،أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل دون الحاجة إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة .

2- نسبة السيولة المختصرة(المخفضة): بما أن النسبة أكبر من 0.3 للسنتين 2022 و 2023 فهذا يدل على أن المؤسسة قادرة على مواجهة الخصوم المتداولة بالأصول المتداولة دون اللجوء إلى المخزونات ،و إمكانية الدفع دون صعوبات .

3- نسبة السيولة الحالية : نلاحظ أن هذه النسبة في سنة 2022 أقل من 0.3 هذا يدل على نقص حجم الأموال المجمدة في خزينة المؤسسة و بالتالي عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على موجوداتها .أما في سنة 2023 فنسبة السيولة الحالية كانت أكبر من 0.3 تدل على وجود أموال مجمدة كان من الممكن على المؤسسة توظيفها في استخدامات أخرى و تعطي أكثر مردودية أي قيمها الجاهزة غطت كل ديونها القصيرة الأجل.

4- نسبة سيولة الأصول : من خلال الجدول نلاحظ أن هذه النسبة في السنتين 2022 و 2023 أكبر من 0.5 و هذا يدل على أن المؤسسة تستثمر معظم أموالها في الأصول القابلة إلى التحول إلى نقدية في المدى القصير و منه وضعية المؤسسة جيدة في هذه الحالة و حركة الأصول المتداولة سريعة و تحقق أرباح .

جدول رقم (3–12) : النسب الهيكلية (نسب التمويل) لسنتي 2022 و 2023

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	**1.34**	**1.71**
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	**1.31**	**1.68**
نسبة قابلية التسديد	مجموع الديون / مجموع الأصول	**0.42**	**0.48**
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الديون	**1.39**	**1.07**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

1– نسبة التمويل الدائم : نلاحظ بأن هذه النسبة في السنتين 2022 و 2023 أكبر من 1 يعني أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة و أن الأموال الدائمة مولت كل الأصول الثابتة و بقي فائض استعمل في تمويل الأصول المتداولة و بمعنى آخر رأس المال العامل الصافي أكبر من 0 .

2– نسبة التمويل الذاتي :هذه النسبة أكبر من 0.5 للسنتين 2022 و 2023 يعني أن المؤسسة مولت قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة و هناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل لتمويل أصولها المتداولة و هذا ما ليس مفيدا للمؤسسة لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد و الأصول المتداولة ليس لها فوائد.

3– نسبة قابلية التسديد : هذه النسبة أقل من 0.5 يعني أن المؤسسة لها ضمانات لديون الغير و بالتالي لها الحظ في الحصول على ديون أخرى عند طلبها .

4– الاستقلالية المالية : هذه النسبة للسنتين 2022 و 2023 أكبر من 1 يعني أن المؤسسة استطاعت التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض و تسديد الديون أي المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية .

جدول رقم (3-13) : نسب النشاط لسنتي 2022 و 2023

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	**0.92**	**0.64**
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	**2.10**	**2.08**
معدل دوران الأصول الجارية	صافي المبيعات / الأصول الجارية	**1.64**	**0.93**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

1- معدل دوران الأصول : نلاحظ في السنتين 2022 و 2023 أن معدل دوران الأصول يدل على نقص في كفاءة الإدارة في استخدام الأصول أو الاستثمارات بالمشروع لتحقيق قدر من المبيعات .

2- معدل دوران الأصول الثابتة : نرى من خلال هذا المعدل في السنتين 2022 و 2023 هناك كفاءة في إدارة الأصول الثابتة و قدرتها على تحقيق المبيعات و زيادة الطاقة الاستخدامية للأصول الثابتة.

3- معدل دوران الأصول الجارية : هناك كفاءة في إدارة هذا النوع من الأصول و توليد المبيعات منه.

جدول رقم (3-14) : نسب المردودية لسنتي 2022 و 2023

نوع النسبة	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
نسبة المردودية المالية	$100x$ نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	**%16.72**	**%11.43**
نسبة المردودية الاقتصادية	$100x$ نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	**%9.72**	**%5.92**

نسبة المردودية التجارية	$100x$ نتيجة الدورة الصافية / الأصول الثابتة	**%22.02**	**%19.27**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

1- نسبة المردودية المالية : نلاحظ أن المردودية المالية خلال السنتين تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الأموال التي استثمرها أصحاب المؤسسة كما تدل على وجود تسيير أمثل من طرف المؤسسة لمواردها المالية .

2- نسبة المردودية الاقتصادية : من خلال النتائج المتوصل لها نلاحظ أن المردودية الاقتصادية لمؤسسة عمر بن عمر للسنتين مرتفعة نوعا ما و هذا يدل على حسن تسيير و كفاءة المؤسسة في الاستخدام الأمثل لمواردها و قدرتها على تحقيق أرباحها من الاستثمارات التي قامت بها .

3- **نسبة المردودية التجارية** : نرى أن المردودية التجارية للمؤسسة جيدة في سنتي 2022 و 2023 و أن المؤسسة حققت الربح من كل دينار من المبيعات لأن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يعطي x دينار من المبيعات و كل أصولها مستغلة .

المطلب الثالث :تحليل الميزانية المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات بواسطة مؤشرات التوازن المالي لسنتي 2022 و 2023

من خلال ما تمت دراسته في الجانب النظري عن مؤشرات التوازن المالي و كيفية حسابها سيتم تطبيقه في الجانب الميداني على مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات اعتماد على الميزانية المالية المختصرة التي تم إعدادها سابقا .

جدول رقم (3-15) : رأس المال العامل FRNG لسنتي 2022 و 2023

نوع المؤشر	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
رأس المال العامل NGFR	**من أسفل الميزانية = الأصول المتداولة – الديون القصيرة**	**2.712.557.345,76**	**4.902.246.303,71**

	من أعلى الميزانية = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة		
رأس المال العامل الخاص	= أموال خاصة – أصول ثابتة	2.475.463.545,78	4.720.273.267,11
رأس المال العامل الإجمالي	= مجموع الأصول المتداولة	9.872.024.486,23	15.525.170.071,84
رأس المال العامل الأجنبي	= مجموع الديون	7.396.560.940,45	10.804.896.804,73

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة .

نلاحظ من الجدول أن رأس المال العامل موجب في السنتين هذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الغير جارية بالأموال الدائمة مع تحقيق هامش أمان يوجه لتمويل احتياجات قصيرة المدى و عليه وجود توازن في الهيكل المالي .

جدول رقم (3–16) :احتياجات رأس المال العامل BFR لسنتي 2022 و 2023

نوع المؤشر	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
احتياجات رأس المال العامل BFR	(الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل _ سلفات مصرفية)	934.370.658,69	1.293.190.499,54

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب في السنتين هذا يعني أن الديون قصيرة الأجل لم تغطي احتياجات دورة الاستغلال كون احتياجات رأس المال موجبة هذا يعني أن هناك احتياج للتمويل في دورة الاستغلال أي أن احتياجات الدورة أكبر من موارد التمويل فيها .

جدول رقم (3–17) : الخزينة TN لسنتي 2022 و 2023

نوع المؤشر	العلاقة	سنة 2022	سنة 2023
الخزينة TN	**رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل BFR – GFRN**	**1.778.186.687,09**	**3.609.055.804,17**

المصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة في سنة 2022 و 2023 هذا يعني وجود فائض في الخزينة لذا يجب على المدير المالي أن يوظف هذا الفائض من الأموال ليحقق عائدا للمؤسسة في المدى القصير مع مراعاة الحد الأدنى للسيولة حتى لا تقع في صعوبات التسديد .

خلاصة الفصل:

بعد قيامنا بدراسة حالة مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات بوعاتي محمود توصلنا بأن تقييم الأداء المالي أمرا ضروريا من خلال التعرف على دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، و ذلك بعد عرضنا للقوائم المالية للمؤسسة (الميزانية المحاسبية، جدول حسابات النتائج) و قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة و بعد ذلك بحساب النسب المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة لسنة 2022 و 2023 للتعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة عمر بن عمر.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الأداء المالي لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات على العموم جيد من خلال وضعها المالي في السنتين لكن كان أفضل في سنة 2022 مقارنة بسنة 2023.

الخاتمة العامة

خامة عامة

يعتبر التحليل المالي الركيزة الأساسية التي من خلالها يمكن مراقبة نشاط المؤسسة و اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة ،و لقد خصصنا الذكر في بحثنا هذا إلى معرفة أهم الأدوات المالية المستخدمة في معرفة الأداء المالي للمؤسسة ،و تعرفنا على طريقة حسابها انطلاقا من القوائم المالية و التي يتم على أساسها تقييم الأداء المالي للمؤسسة ،ذلك كون أن كل نسبة مئوية تحمل دلالة معينة تخص جانبا محددا من الوضعية المالية للمؤسسة ،لذلك قمنا بالتركيز في دراستنا على معطيات القوائم المالية و خاصة الميزانية و ترجمتها إلى نسب مالية توضح الوضعية المالية للمؤسسة و التي تمكن من إظهار نقاط القوة و الضعف من خلال تحليل النتائج المتحصل عليها ،كون تقييم الأداء المالي يساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و تبيان حالة التوازن من عدمه ،و إبراز كذلك قدرة و قابلية المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .

1- اختبار صحة فرضيات الدراسة :

من خلال الدراسة التي قمنا بها تم **إثبات صحة** :

الفرضية الأولى التي مفادها : "التحليل المالي هو عملية دقيقة تساعد على الرقابة واتخاذ القرار بالاعتماد على أدواته المتمثلة في القوائم المالية ،النسب المالية ،ومؤشرات التوازن المالي كونه يعتمد على بيانات و معلومات موثوقة .

الفرضية الثانية التي مفادها : هو أداة نقيس بها مدى التحقيق الفعلي للأهداف عن ما تم التخطيط له مسبقا ،و تتم عملية التقييم عن طريق الكشف عن الأخطاء و الانحرافات و تصحيحها و معالجتها ،و تعزيز الفرص .

الفرضية الثالثة التي مفادها : أدوات التحليل المالي المستخدمة في مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات ضرورة حتمية تساهم على تحسين أدائها المالي من خلال تحليل المؤشرات بالاعتماد على القوائم المالية التي تساعد نتائجها في اتخاذ القرار .

2- نتائج الدراسة :

أ-النتائج النظرية :

من خلال الدراسة النظرية للموضوع توصلنا إلى النتائج التالية :

- أن التحليل المالي يعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اكتشاف نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف و معالجتها .

– التحليل المالي يعالج البيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات المالية وتقييم الأداء المالي ، لأن القوائم المالية المعدة وفق النظام المالي المحاسبي تعطي معلومات صادقة وواضحة وقابلة للمقارنة .

– تعتبر مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في تحليل الوضع المالي لأي مؤسسة .

– تقييم الأداء المالي له دور فعال في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية الذي يضمن تحقيق الاستمرار وكل أهدافها المسطرة .

ب– النتائج التطبيقية :

بناء على ما تم التوصل له على المستوى التطبيقي يمكن تقديم جملة من النتائج و هي :

– تعتمد مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات في اتخاذ قراراتها المالية و تقييم أدائها المالي على تحليلها للميزانية المالية و جدول حسابات النتائج .

– رقم الأعمال للمؤسسة محل الدراسة في تزايد من سنة 2021 إلى سنة 2022 وهو ما يفسر وجود سياسة محكمة من خلال ضبط آجال تحصيل المستحقات من الزبائن أقل من تسديد الموردين ،ثم انخفض قليلا في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 ،إذا فوضعية المؤسسة حسنة من أجل الوفاء بالتزاماتها .

– من خلال نتائج نسب السيولة للمؤسسة محل الدراسة يمكن القول أنها تتمتع بوضع مالي مربح يسمح لها بمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل و أيضا تدل على أن المؤسسة تحتفظ بسيولة معتبرة لكن تبين أن نسبة السيولة الحالية لسنة 2023 فاقت حدها المعتبر و هذا دال على أن المؤسسة لها أموال مجمدة غير مستغلة .

– نسب التمويل للمؤسسة جيدة خلال فترة الدراسة إذا فهي تحقق توازنا ماليا ،كما تتمتع بالاستقلالية المالية .

– رأس المال العامل موجب أي تحقيق توازن مالي و هذا ما يدل على أن الأموال الدائمة تغطي كافة الأصول الثابتة و يبقى هامش أمان .

– احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال فترة الدراسة و هذا يدل إلى أن المؤسسة بحاجة إلى مصادر تزيد مدتها عن السنة .

– الخزينة موجبة هذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة .

وفي الأخير بعد تقييم مؤسسة عمر بن عمر من الناحية المالية توصلنا إلى أنها تتمتع بميزة تنافسية و تملك حصة سوقية بالإضافة إلى التنوع في منتجاتها هذا ما ساهم في تحقيق إيرادات مستقرة و نمو مستدام في الأرباح و هذا ما مكنها من التوسع في الأسواق المحلية و الدولية و تتميز أيضا بالسيولة النقدية التي تساعدها لتلبية التزاماتها المالية ،لكن من السلبيات المالية لمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات تعتمد بشكل كبير على المواد الخام المحلية مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار ، و للمنافسة الشديدة و ارتفاع تكاليفها التشغيلية التي تؤثر على هامش الربح ،كما قد تؤثر سلبا على الأداء المالي للمؤسسة مثل التغيرات في الضرائب أو السياسات التجارية .

بشكل عام يبدو أن مؤسسة عمر بن عمر تتمتع بقدرة مالية تدعم نموها و توسعها لكن من الضروري إدارة المخاطر المالية و التحديات بفعالية للحفاظ على الأداء الجيد .

التوصيات :

بعد عرض جملة من النتائج يمكننا صياغة التوصيات التالية :

- ضرورة الإعلام و التوعية بأهمية الاستعانة بأدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية .
- تدريب متخذي القرار في مجال التحليل المالي لزيادة قدرتهم على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل .
- على المؤسسة محل الدراسة التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا ننصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح بزيادة رقم أعمالها .
- على المؤسسة أن تعتمد في تسديد ديونها على مصادرها الذاتية دون اللجوء إلى التمويل الخارجي .

آفاق الدراسة :

أثناء هذه الدراسة و جدنا بأن هناك العديد من الجوانب التي لم نتطرق اليها و التي تستوجب التوسع و البحث ،نظرا لحدود الدراسة و ضيق الوقت و لذلك تركنا المجال لإثراء الموضوع و تحسينه في دراسات أخرى :

- دور النسب المالية في اتخاذ قرار منح القروض .
- آليات التحكم المالي و أهم الأساليب الحديثة .
- أدوات التحليل المالي الحديثة في اتخاذ قرارات استراتيجية في المؤسسة الاقتصادية .

نرجوا من الله أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا الموضوع .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا : الكتب

1. ابراهيم العيسوي ،**الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما** ،المكتبة الأكاديمية ،مصر ، 2007 .
2. ابراهيم محمد المحاسنة ،**إدارة و تقييم الأداء الوظيفي بين النظرية و التطبيق** ،دار جرير للنشر و التوزيع ،عمان ، 2013 .
3. أحمد بن عيشاوي، **محاضرات مقياس تسيير المؤسسة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة دفعة 2008-2009.
4. أحمد بوراس ،**تمويل المنشآت الاقتصادية** ،دار العلوم للنشر و التوزيع ،الجزائر، 2008 .
5. أحمد طرطار، **تقنيات المحاسبة العامة في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
6. نعيم نمر داوود ،**التحليل المالي دراسة نظرية و تطبيقية** ،الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون و موزعون ،عمان، 2012.
7. أكرم أحمد رضا الطويل ،صلاح الدين جاسم ،**الشراء وفقا لـ** seven rihgts **و الأداء الاستراتيجي** ،دار اليازوري للنشر و التوزيع ،عمان ، 2018 .
8. أيمن الشنطي ،و عامر شقر ،**الادارة و التحليل المالي** ،دار البداية ،ناشرون و موزعون ،عمان ، 2005.
9. بلعروسي أحمد التيجاني ،**النظام المحاسبي المالي** ،دار هومة الجزائر ، 2009 .
10. بوعالم بوشاشي، **المنير في التحليل المالي و تحليل الاستغلال**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2001 .
11. توفيق محمد عبد المحسن، **تقييم الأداء مدخل جديد لعالم جديد** ،دار الفكر العربي ،مصر ،2003.2004.
12. حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل**، دار الوراق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2011.
13. خالد بني حمدان و وائل محمد ادريس ،**الاستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي** ،دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ، 2019.

14. خالد توفيق الشمري ،**التحليل المالي و الاقتصادي** ،الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع عمان ،2010 .

15. دريد كامل آل شيب، **مبادئ الإدارة المالية** ،دار النهج للنشر و التوزيع الأردن، 2006.

16. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية (الدورة المحاسبية منشآت خدمية – منشآت تجارية)**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

17. رفيقة حروش ،**اقتصاد و تسيير المؤسسة** ،دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

18. رفيقة حروش، أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة** ،الدار الجامعية، مصر، 2007.

19. زهرة حسن العامري ،علي خلف الركابي ،أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ،مجلة الإدارة و الاقتصاد ،العدد63 ،2007 .

20. سرمد كوكب الجميل ،**مقدمة في إدارة المؤسسات المالية** ،شركة دار الأكاديميون للنشر ، 2017 .

21. السعيد فرحات جمعة ،**الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر ،الرياض ،المملكة العربية السعودية ، 2000 .

22. سمية عميش ،**مقياس اقتصاد المؤسسة** ،**مطبوعة محاضرات** ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ،جامعة محمد بوضياف ن الجزائر (المسيلة) ، 2016.

23. سيد عطا الله السيد ،**التدريب المحاسبي و المالي** ،دار الراية للنشر و التوزيع ،عمان ،2012 .

24. شحاته السيد شحاته، **التحليل المالي للتقارير والقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2017.

25. الشيخ الداوي، **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**، مجلة الباحث العدد السابع، الجزائر، 2009.

26. صلاح الدين حسن السيسي، **دراسات الجدوى و تقييم المشروعات** ،الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر ، 2003.

27. طارق الحاج حسن فليح، **الاقتصاد الإداري** ،الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 2009.

28. طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الاتشان (نظرة حالية**

ومستقبلية)، الدار الجامعية، مصر، 2007.

29. الطاهر قانة ،**علم الاقتصاد** ،دار الخليج لننشر و التوزيع ،الجزائر ، 2018 .

30. عاشور كتوش، **المحاسبة العامة :أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

31. عاطف زاهر عبد الرحيم ، **قدرة المنظمات الهيكل التنظيمي للمؤسسة** ،دار الراية للنشر ،الأردن ، 2004 .

32. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

33. عبد الرزاق بن حبيب، **اقتصاد و تسيير المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

34. عبد الرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي المخطط المحاسبي الجديد**، الطبعة الثانية، دار النشر جيطلي، برج بوعريريج، الجزائر، 2011.

35. عبد الستار الصياح و سعود العامري ،الإدارة المالية (أطر نظرية و حالات علمية)، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان ،2003 .

36. عبد السلام أبو قحف ،**أساسيات تنظيم الادارة**، الطبعة الثالثة ،دار المعرفة، عمان، 2001.

37. عبد العزيز النجار، **أساسيات الإدارة المالية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع الإسكندرية، 2007.

38. عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية، مصر،2002 .

39. عدنان تايه النعيمي ،سعدون مهدي الساقي ، أسامة عزمي سلامة ، شقيري نوري موسى ، **الادارة المالية النظرية و التطبيق** ، الطبعة الثانية، دار الميسرة ، عمان ،2006.

40. عدنان تايه النعيمي فؤاد راشد التميمي، **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة**، دار اليازوري، عمان.

41. عدنان تايه النعيمي و أرشد فوائد التميمي،**التحليل و التخطيط المالي ،الاتجاهات المعاصرة** ،الطبعة العربية ،عمان ،الأردن، 2008.

42. عزة الأزهر، **عرض قائمة المركز المالي وفق معايير المحاسبة الدولية** ، مداخلة في الملتقى الدولي بجامعة البليدة ، 16 و 17 و 18 نوفمبر 2009.

43. عقيل جاسم عبد الله ، **تقييم المشروعات : اطار نظري و تطبيقي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999.

44. علاء فرحان طالب ايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسة و الأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى ،دار الصفاء للنصر و التوزيع ، الأردن، 2011.

45. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية بن عكنون،، الجزائر، 1993.

46. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان، الأردن، 2006 .

47. فلاح حسن الحسني و مؤيد عبد الرحمان ،**إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر** ،الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، 2006 .

48. فليح حسن خلف، **اقتصاديات الأعمال**، الطبعة الأولى ، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009.

49. كاظم حسن عبد السيد ،**محاسبة الجودة مدخل تحليلي** ،دار الثقافة ،الأردن ،2009 .

50. كتوش عاشور، **المحاسبة العامة: أصول و مبادئ و آليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، دون بلد نشر، 2010.

51. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3 ،2017-2018 .

52. كنجو كنجو وفهد ابراهيم ،الإدارة المالية ،الطبعة الثالثة، دار المسيرة ، عمان، الأردن ، 1997.

53. لسلوس مبارك ،**التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004 .

54. محي الدين عبد الرزاق حمزة ،**أساسيات التحليل المالي** ،الطبعة الأولى، دار الاعصار للنشر و التوزيع ،دمشق ، 2017 .

55. محمد ابراهيم عبد الرحيم ،**اقتصاديات الاستثمار و التمويل و التحليل المالي** ،مؤسسة شباب الجامعة ،الاسكندرية ،2008 .

56. محمد الرفيق الطيب، **مدخل التسيير، أساسيات وظائف و تقنيات**، الجزء الأول، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

57. محمد سعيد عبد الهادي ،**الإدارة المالية** ،الطبعة الأولى ،دار الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ،2008 .

58. محمد صالح الحناوي و آخرون ، **أساسيات و مبادئ الإدارة المالية** ، المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة ، 2007.

59. محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، **الإدارة المالية : التحليل المالي لمشروعات الأعمال**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2008.

60. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

61. محمود الخطيب ،**الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات** ،الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع ،الأردن ،2010 .

62. مصطفى يوسف كافي ،**إدارة الأداء** ،دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ، 2016 .

63. منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،2003.

64. منير نوري، **تسيير الموارد البشرية** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

65. مؤيد راضي خنفر و غسان الفلاح المطارنة ،**تحليل القوائم المالية**، الطبعة الثالثة ،دار المسيرة للنشر، عمان ،2011 .

66. ناصر دادي عدون ،عبد الله قويدر الواحد **مراقبة التسيير و الأداء في المؤسسة الاقتصادية** ،دار المحمدية العامة ،الجزائر ،بدون سنة النشر.

67. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، 1998.

68. نعيم نمر داوود ، **التحليل المالي دراسة نظرية وتطبيقية**، دار البداية ناشرون وموزعون، 2012.

69. وليد ناجي الحيالي ،**الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي** ،الطبعة الأولى ، الثراء للنشر و التوزيع ،الأردن ،عمان، 2009.

70. وليد ناجي الحيالي، علي خلف عبد الله ،**التحليل المالي للرقابة على الأداء و الكشف عن الانحرافات**، عمان ،2015.

المذكرات :

1. أنس مصلح دياب الطروانة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية**، دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة ، كلية الأعمال قسم المحاسبة و التمويل، جامعة الشرق الأوسط، 2015.

2. باصور رضوان ،**دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير ،تخصص مالية و محاسبة،

3. بلخاد أيمن و دايرو شمس الدين، **دور التدقيق الداخلي في رفع الأداء المالي للمؤسسة** دراسة تطبيقية بشركة اندتراف(وحدة انتاج المياه القنطرة – بسكرة)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.

4. بوضياف صفاء، **دور المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي و التنبؤ بالفشل المالي**، دراسة تطبيقية في قطاع الحليب و مشتقاته، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه العلوم التجارية، تخصص محاسبة مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير قسم العلوم التجارية 2017/2018.

5. محمد صالح دشاش، **دور الإدارة الاستراتيجية للكفاءات البشرية في تطوير الأداء المستدام للمؤسسة الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، تخصص ادارة أعمال كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

6. مؤمن شرف الدين دور الادارة بالعمليات في تحسين الأداء للمؤسسة الاقتصادية رسالة ماجستير تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير فرحات عباس، سطيف، 2012.

7. نعيمة يحياوي ،**أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق** ،أطروحة دكتوراه ،تخصص تسيير المؤسسات ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2009.

المجلات :

1. حسن رفاه و منى بيطار ،**العوامل المؤثرة في الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة العاملة في سوريا** ،مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ،جامعة تشرين سورية ، العدد 02 ،ديسمبر 2020 .

2. حميد قرومي، **أوجه تحسين الأداء والفعالية في المنظمات الاقتصادية** ،مجلة المعارف، العدد 8، الجزائر، 2010.

3. سبتي إسماعيل، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي** SCF، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019.

4. عقاري مصطفى، **التقارير المالية لمن؟**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، ديسمبر 2007.

5. نفيسة حجاج و أحلام بوعبدلي ،**أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على ربحية المؤسسات** ،مجلة الباحث ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر ،العدد 16 .

6. يزيد تقرارت، **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي** دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين و الصنابير "bcr" بولاية سطيف للفترات المالية 2011 (2014)، بحوث ،الجزائر، العدد ،11، 2017/06/30.

مداخلات :

1. محمد طرشي و صفية يخلف ،**أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات** ،ملتقى و طني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات و تفعيل الابداع ،جامعة البليدة 2 ،البليدة.

2. منور أوسرير محمد مجبر، **مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير المركز الجامعي بالوادي، يومي 17و18 جانفي 2010 .

3. نيل حمادي، فاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين أداء المؤسسات في إطار التنمية المستدامة، الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 10-11 نوفمبر 2009.

قوانين ومراسيم :

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، ،الجزائر، 25 مارس 2009.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، 28 ربيع الأول 1430هـ الموافق ل 25 مارس 2009م، قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل 26 يونيو سنة 2008.

محاضرات :

1. ساجي فاطمة، **مطبوعة في مقياس التحليل المالي**، تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت 2016 2017.
2. كريم قوبة، **محاضرات في التحليل المالي** ،جامعة أحمد بوقرة ، بومرداس 2019 2020.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- الكتب

1. Pierre conso Farouk hemici gestion financiere de l 'entrepise 9 eme edition ,dunod education paris, 2009,p .
2. Pierre conso, Gestion de l'entreprise financière, 8 éme édition, Dunod, paris, 2000.

2-المواقع :

1. Site https://slideplayer.fr ,la date de viste 04/06/2024 ,heure de visite 22 :38

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : يوضح فروع مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات

المصدر : مؤسسة عمر بن عمر للمصبرات.

الملحق رقم 02 : أصول ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2022.

EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22
PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2022	NET 2021
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	31 595 876,20	24 036 316,30	7 559 560,90	14 131 763,28
Immobilisations corporelles				
Terrains	694 668 960,00		694 668 960,00	694 668 960,00
Bâtiments	2 791 547 153,29	793 165 407,73	1 998 381 745,56	1 446 270 487,38
Autres immobilisations corporelles	11 556 297 676,21	6 864 240 389,64	4 692 057 285,57	5 296 273 383,40
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	270 168 509,02		270 168 509,02	1 268 313 367,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	881 020 000,00	779 500 000,00	101 520 000,00	101 520 000,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	38 728 391,23		38 728 391,23	47 051 817,49
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	16 264 026 664,95	8 460 942 112,67	7 803 084 452,28	8 868 229 758,76
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	6 410 920 170,54	882 801 816,51	5 528 118 354,03	4 695 787 452,69
Créances et emplois assimilés				
Clients	894 247 791,53	44 714 270,47	849 533 521,06	93 698 580,61
Autres débiteurs	1 419 477 126,63		1 419 477 126,63	1 206 144 243,38
Impôts et assimilés	296 708 797,22		296 708 797,22	378 760 149,92
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	1 778 186 687,09		1 778 186 687,09	1 220 733 733,35
TOTAL ACTIF COURANT	10 799 540 573,21	927 516 086,98	9 872 024 486,23	7 595 324 159,95
TOTAL GENERAL ACTIF	27 063 567 138,16	9 388 458 199,65	17 675 108 938,51	16 464 553 918,72

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 03 : خصوم ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2022.

EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22
PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		600 000 000,00	600 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		3 276 548 335,24	3 206 039 310,35
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		1 718 585 328,55	1 430 180 497,84
Autres capitaux propores - Report à nouveau		4 683 414 334,27	3 324 742 861,32
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		10 278 547 998,06	8 559 962 669,51
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		237 093 799,98	264 654 181,67
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		237 093 799,98	264 654 181,67
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		2 602 336 870,94	3 196 929 802,62
Impôts		727 127 003,86	669 074 589,43
Autres dettes		3 830 003 265,67	3 774 926 866,50
Trésorerie passif			5 808,99
TOTAL III		7 159 467 140,47	7 639 937 067,54
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		17 675 108 938,51	16 464 553 918,72

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 04 : جدول حسابات النتائج لسنة 2022.

EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22
PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT/NATURE			
LIBELLE	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		16 244 964 334,39	14 701 530 184,92
Variation stocks produits finis et en cours		702 434 271,80	-103 547 927,42
Production immobilisée		250 537,11	5 244 826,21
Subventions d'exploitation		579 753 882,00	519 938 788,50
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**17 527 403 025,30**	**15 123 165 872,21**
Achats consommés		-12 603 693 366,64	-10 542 622 066,63
Services extérieurs et autres consommations		-123 061 646,76	-231 838 018,02
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-12 726 755 013,40**	**-10 774 460 084,65**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION		**4 800 648 011,90**	**4 348 705 787,56**
Charges de personnel		-894 204 929,51	-897 203 301,97
Impôts, taxes et versements assimilés		-155 007 954,84	-113 574 226,92
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**3 751 435 127,55**	**3 337 928 258,67**
Autres produits opérationnels		662 934 225,81	279 344 791,64
Autres charges opérationnelles		-794 839 867,25	-343 048 156,73
Dotations aux amortissements, provisions et p		-2 273 470 995,91	-1 973 398 530,08
Reprise sur pertes de valeur et provisions		725 303 724,67	404 396 231,69
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**2 071 362 214,87**	**1 705 221 595,09**
Produits financiers		3 344 535,97	6 492 065,69
Charges financières		-5 908 784,29	-16 120 834,94
VI-RESULTAT FINANCIER		**-2 564 248,32**	**-9 628 769,25**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPO		**2 068 797 966,55**	**1 695 592 825,84**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-350 212 638,00	-265 412 328,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ord			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES		**18 918 985 511,76**	**15 813 397 961,13**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES		**-17 200 400 183,20**	**-14 383 217 463,29**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES OR		**1 718 585 328,55**	**1 430 180 497,84**
Eléments extraordinaires (produits) (à précise			
Eléments extraordinaires (charges) (à précise			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**1 718 585 328,55**	**1 430 180 497,84**

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 05 : جدول تدفقات الخزينة لسنة 2022.

TABLEAUX DE TRESORERIE EXERCICE 2022

N° D'ORDRE	Intitulé		OSERVATIONS
	SOLDE AU DEBUT D'EXERCICE AU : 01/01/2022	1 120 727 924,37	
	- ENCAISSEMENTS		
1	. APPORT EN NUMERAIRE		
2	. CLIENTS CREANCES ANTERIEUR (TTC)	55 844 281,71	
3	. CLIENTS CREANCES FACTURATION PERIODE	18 701 128 363,13	
4	. PRODUITS FINANCIERS	0,00	
5	. EMPRUNT A COURT TERME	0,00	
6	. EMPRUNT A MOYEN TERME	0,00	
7	. EMPRUNT A LONG TERME	0,00	
8	. SUBVENTION PRIME COMPAGNE ONILEV	518 969 946,00	
9	. DOTATION FINANCIERE D'EXPLOITATION RECU	0,00	
10	. AUTRES	0,00	
	TOTAL ENCAISSEMENTS	19 275 942 590,84	
	- DECAISSEMENTS		
1	. DETTES ANTERIEUR	2 349 007 064,51	
2	. FOURNISSEURS DE STOCKS	14 306 445 461,14	
3	. FOURNISSEURS SERVICE EXTERIEUR	202 169 647,88	
4	. FOURNISSEURS AUTRES SERVICE EXTERIEUR	41 726 189,35	
5	. PERSONNELS	803 607 042,72	
6	. IMPOTS ET TAXES	295 445 203,00	
7	. AUTRES CHARGES OPERATIONNELLE	0,00	
8	. CHARGES FINANCIERS	4 823 066,79	
9	. IMPOTS SUR BENEFICE DES SOCIETE	574 981 509,20	
10	. REMBOURESSEMENT EMPRUNT	28 476 764,38	
11	. DOTATION AUX UNITES	0,00	
12	. TVA DECAISSEE (Précompte)	0,00	
13	. INVESTISSEMENTS	6 617 879,15	
14	. ASSOCIES (DIVIDENDES)	5 184 000,00	
	TOTAL DECAISSEMENTS	18 618 483 828,12	
	SOLDE FIN DE PERIODE	1 778 186 687,09	

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 06 : أصول ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2023.

EXERCICE: **01/01/23 AU 31/12/23**
PERIODE DU: **01/01/23 AU 31/12/23**

BILAN (ACTIF)				
LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET 2023	NET 2022
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	31 595 876,20	26 545 392,97	5 050 483,23	7 559 560,90
Immobilisations corporelles				
Terrains	694 668 960,00		694 668 960,00	694 668 960,00
Bâtiments	2 812 853 862,10	922 787 189,45	1 890 066 672,65	1 998 381 745,56
Autres immobilisations corporelles	11 665 240 531,70	7 830 327 390,07	3 834 913 141,63	4 692 057 285,57
Immobilisations en concession				
Immobilisations encours	324 957 858,71		324 957 858,71	270 168 509,02
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	881 020 000,00	779 500 000,00	101 520 000,00	101 520 000,00
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	33 934 667,54		33 934 667,54	38 728 391,23
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	16 444 271 756,25	9 559 159 972,49	6 885 111 783,76	7 803 084 452,28
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	8 104 987 742,67	863 927 851,23	7 241 059 891,44	5 528 118 354,03
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 130 689 708,96	44 714 270,47	1 085 975 438,51	849 533 521,06
Autres débiteurs	3 077 029 119,43		3 077 029 119,43	1 419 477 126,83
Impôts et assimilés	511 349 818,29		511 349 818,29	296 708 797,22
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 609 755 804,17		3 609 755 804,17	1 778 186 687,09
TOTAL ACTIF COURANT	16 433 812 193,54	908 642 121,70	15 525 170 071,84	9 872 024 406,23
TOTAL GENERAL ACTIF	32 878 083 949,79	10 467 802 094,19	22 410 281 855,60	17 675 108 938,51

المصدر : مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 07 : خصوم ميزانية مؤسسة عمر بن عمر لسنة 2023.

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF)			
LIBELLE	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		600 000 000,00	600 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1		3 276 548 335,24	3 276 548 335,24
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		1 326 837 052,81	1 718 585 328,55
Autres capitaux propores - Report à nouveau		6 401 999 662,82	4 683 414 334,27
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		11 605 385 050,87	10 278 547 998,06
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		181 973 036,60	237 093 799,98
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		181 973 036,60	237 093 799,98
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		6 436 938 814,24	2 602 336 870,94
Impôts		391 194 869,68	727 127 003,86
Autres dettes		3 794 790 084,21	3 830 003 265,67
Trésorerie passif			
TOTAL III		10 622 923 768,13	7 159 467 140,47
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		22 410 281 855,60	17 675 108 938,51

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 08 : جدول حسابات النتائج لسنة 2023.

EXERCICE: 01/01/23 AU 31/12/23
PERIODE DU: 01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE		
LIBELLE	2023	2022
Ventes et produits annexes	14 483 976 607,40	16 244 964 334,39
Variation stocks produits finis et en cours	816 173 374,12	702 434 271,80
Production immobilisée		250 537,11
Subventions d'exploitation	458 280 843,00	579 753 882,00
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	**15 758 430 824,52**	**17 527 403 025,30**
Achats consommés	-11 888 155 047,54	-12 603 693 366,64
Services extérieurs et autres consommations	-149 299 840,78	-123 061 646,76
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**-12 037 454 888,32**	**-12 726 755 013,40**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	**3 720 975 936,20**	**4 800 648 011,90**
Charges de personnel	-826 240 155,15	-894 204 929,51
Impôts, taxes et versements assimilés	-22 596 422,36	-155 007 954,84
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**2 872 139 358,69**	**3 751 435 127,55**
Autres produits opérationnels	421 705 682,94	662 934 225,81
Autres charges opérationnelles	-591 491 684,58	-794 839 867,25
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-1 975 673 598,48	-2 273 470 995,91
Reprise sur pertes de valeur et provisions	915 567 639,35	725 303 724,67
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**1 642 247 397,92**	**2 071 362 214,87**
Produits financiers	5 385 841,31	3 344 535,97
Charges financières	-12 527 061,42	-5 908 784,29
VI-RESULTAT FINANCIER	**-7 141 220,11**	**-2 564 248,32**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	**1 635 106 177,81**	**2 068 797 966,55**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-308 269 125,00	-350 212 638,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	**17 101 089 988,12**	**18 918 985 511,75**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	**-15 774 252 935,31**	**-17 200 400 183,20**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 326 837 052,81**	**1 718 585 328,55**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 326 837 052,81**	**1 718 585 328,55**

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

الملحق رقم 09 : جدول تدفقات الخزينة لسنة 2023.

TABLEAUX DE TRESORERIE EXERCICE 2023

N° D'ORDRE	Intitulé		OSERVATIONS
	SOLDE AU DEBUT D'EXERCICE AU : 01/01/2023	1 778 186 687,09	
	- ENCAISSEMENTS		
1	. APPORT EN NUMERAIRE		
2	. CLIENTS CREANCES ANTERIEUR (TTC)	708 465 758,18	
3	. CLIENTS CREANCES FACTURATION PERIODE	16 332 417 034,16	
4	. PRODUITS FINANCIERS	0,00	
5	. EMPRUNT A COURT TERME	0,00	
6	. EMPRUNT A MOYEN TERME	0,00	
7	. EMPRUNT A LONG TERME	0,00	
8	. SUBVENTION PRIME COMPAGNE ONILEV	580 666 146,00	
9	. DOTATION FINANCIERE D'EXPLOITATION RECU	0,00	
10	. AUTRES	0,00	
	TOTAL ENCAISSEMENTS	17 621 548 938,34	
	- DECAISSEMENTS		
1	. DETTES ANTERIEUR	2 324 738 200,72	
2	. FOURNISSEURS DE STOCKS	10 996 171 840,05	
3	. FOURNISSEURS SERVICE EXTERIEUR	205 839 086,03	
4	. FOURNISSEURS AUTRES SERVICE EXTERIEUR	18 615 951,75	
5	. PERSONNELS	775 363 405,39	
6	. IMPOTS ET TAXES	498 424 457,30	
7	. AUTRES CHARGES OPERATIONNELLE	0,00	
8	. CHARGES FINANCIERS	8 708 482,54	
9	. IMPOTS SUR BENEFICE DES SOCIETE	688 740 270,32	
10	. REMBOURESSEMENT EMPRUNT	56 775 375,08	
11	. DOTATION AUX UNITES	0,00	
12	. TVA DECAISSEE (Précompte)	0,00	
13	. INVESTISSEMENTS	196 650 752,08	
14	. ASSOCIES (DIVIDENDES)	19 752 000,00	
	TOTAL DECAISSEMENTS	15 789 979 821,26	
	SOLDE FIN DE PERIODE	3 609 755 804,17	

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية بالمؤسسة.

ملخص الدراسة

ملخص الدراسة

الملخص باللغة العربية :

تهدف الدراسة لمعالجة " التحليل المالي و دوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية " و لتحقيق هذا الهدف و الإجابة على تساؤلاتنا اعتمدنا على جمع معلومات حول التحليل المالي و عن الأداء المالي و عن عملية تقييم الأداء المالي من خلال أدواته الأكثر استخداما ،حيث أجريت الدراسة الميدانية بمؤسسة عمر بن عمر للمصبرات – بوعاتي محمود– بالاعتماد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لها .

لقد لخصت نتائج الدراسة إلى تأكيد التحليل المالي على أنه وسيلة فعالة لتحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة ،لأنه يساعد على تشخيص الحالة المالية للمؤسسة باستخدام تقنية المؤشرات المالية و ذلك قصد تشخيص نقاط القوة لتعزيزها و نقاط الضعف و محاولة تصحيحها .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ،الأداء المالي ،مؤشرات التوازن المالي ،القوائم المالية .

Résumé :

Cette étude apporter sur le thème du rôle l'analyse financière dans l'amélioration de la performance économique de l'entreprise, et pour réaliser objectif d'étude et répondre aux questions, nous sommes appuyés sur collecte d'informations à propos de l'analyse financière et sur le processus de performance à travers ses outils les plus utilisés. Ou l'étude de terrain a été réalisée par la société AMOR BEN AMOR – BOUATI MAHMOUD – en fonction de la préparation d'une étude analytique de sa situation.

Les résultats de l'étude ont conçu que l'analyse financière étai confirmé est un moyen efficace d'amélioration la performance d'une institution économique.

Parce qu'il est utile de diagnostique la situation financière de l'institution en utilisant la technique des indicateurs financiers.

Afin d'identifier les points fonts pour les renforcer et faiblesse et essayer de les corriger.

Mots clé : **L'analyse financière, performance financière, indicateurs de solde, états financiers.**